إيمون بتلر

مدرسة الخيار العام: الآثار السياسية والاقتصادية لزواج المال والسلطة





إيمون بتلر
مدرسة الخيار العام: الآثار السياسية والاقتصادية لزواج المال والسلطة

مكتبة دار الأمان

مدرسة الخيار العام:

الآثار الاقتصادية لزواج المال والسلطة

إيمون بتلر

ترجمة:

علي الحارس

مراجعة و تدقيق:

د. نوح الهرموزي

د. أحلام قفص

نبذة عن المؤلف

إيمون بتلر:

- مدير معهد آدم سميث، وهو من مراكز الدراسات الاستراتيجية الرائدة.
- يحمل إجازات جامعية في الاقتصاد والفلسفة وعلم النفس، وشهادة دكتوراه من جامعة سانت أندروز (حصل عليها في العام 1978).
- عمل في مجلس النواب الأمريكي خلال السبعينيات الماضية.
- عمل في تدريس الفلسفة في هيلزديل كوليج في ميتشيغان قبل أن يعود إلى بريطانيا للمساعدة في تأسيس معهد آدم سميث.
- ألّف عدة كتب حول أعلام الاقتصاد من أمثال: ميلتون فريدمان، وفريدريك هايك، ولودفيغ فون ميزس، وكتب مدخلا لفهم المدرسة النمساوية في الاقتصاد؛ وألّف لصالح معهد الشؤون الاقتصادية كتبا حول أسس فكر ميزس وآدم سميث.
- ألّف بالاشتراك مع مؤلفين آخرين كتابا عن تاريخ ضوابط الأجور والأسعار، وسلسلة كتب حول اختبارات الذكاء (IQ).
- نشر حديثا عددا من الكتب التي حظيت بنجاح كبير، وهي: (أفضل كتاب عن اقتصاد السوق)، و(الدولة البريطانية المتحللة)، و(الإعلان البديل).
- من الأسماء المعروفة في الإعلام المطبوع والمرئي والمسموع.

تقديم

نوح الهرموزي

قد يتساءل القارئ الكريم عن سر اختيار لوحة "الحكم الصالح" الشهيرة غلافا لكتاب موضوعه نظرية الخيار العام. أما الجواب فيقدمه لنا سياق وتاريخ إنتاج هذه اللوحة. لقد رسمها أمبروجيو لورنزيتي(1338–1340) Ambrogio Lorenzetti بطلب من حاكم مدينة سيينا لتجسيد الحكومة الجيدة والحكومة السيئة في مرحلة العصر الذهبي لهذه المدينة الإيطالية. تحمل الجدارية رسائل قوية حول فضائل العدل والعدالة والجمهورية والإدارة الجيدة. وقد رُسمت على ثلاثة أسوار من أسوار قاعة مستطيلة، الحكم الرشيد مجسد على سور ثم عواقبه على السور في اليمين، أما الحكم السيئ وعواقبه فممثلان في السور على اليسار.

ما أشبه الأمس باليوم، إذ لرسالة الجدارية راهنيتها الملحة خاصة في عالم عربي مضطرب وباحث عن التخلص من سنين طويلة من الحكم "غير الصالح". تذكرنا الجدارية أيضا بالنهضة الأوروبية كتجربة إنسانية فريدة في الانفلات من مآزق التخلف. ويقدم التأمل في تفاصيلها فرصة للعودة إلى هذا المنعطف التاريخي الذي سلكته أوروبا، والذي كان مدخلا للتقدم المجتمعاتي الشامل الذي سيغير مسار العالم بدءا من القرن الرابع عشر وحتى يومنا هذا.

وبالعودة إلى اللوحة، نجد في أعلى الجدارية في اليسار، امرأة تجسد العلم والمعرفة. تمسك في يدها بالميزان الذي يرمز إلى العدالة والتي تجسدها المرأة الواقعة في الأسفل باللون الوردي. العلم هو أساس الحكم ويوحي بالعدالة. على طرفي العدالة، يوجد حبلان يتدليان من الميزان ويتجهان صوب المرأة بالأبيض التي تمثل الوئام، والتي تحمل مسحجا فوق ركبتيها يرمز إلى إزالة الفوارق بين المواطنين. الحبال تجتمع في حبل واحد في يدها اليسرى وتمر إلى أيدي مواطني سيينا من الطبقة الحاكمة. ثم يمر الحبل من يد آخر مواطن ويرتفع في اتجاه الشخص الذي يرتدي لباسا بألوان سيينا (الأسود والأبيض) والذي يجسد المصلحة العامة محاطة بفضائل أخرى: السلام، الرُّوية، القوة، الكرم، الشهامة، الاعتدال، والعدالة المسلحة. العدالة المسلحة تمثل الدفاع المسلح عن مبادئ الحكم الرشيد. تحت أرجل المصلحة العامة، جسدت ذئبة مع توأمين،

رمز مدينة سيينا التي تفتخر بأصولها الرومانية. في السماء وحول المصلحة العامة، تم تجسيد ثلاث فضائل دينية: الإيمان، الإحسان والتاريخ.

وتنعكس آثار الحكم الرشيد على المدينة نتاج احترام الحكومة لهذه المبادئ، كما تجسده الجدارية التي على اليمين. فالمدينة حية تعج بالمتاجر، وحركة المواطنين نشيطة في الطرقات وولوج عديد من السلع والمواد الغذائية إلى المدينة. مظاهر الثقافة منتشرة يعكسها مشهد تعليمي (الممر الثاني في الوسط). كما تعرف المدينة توسعا وتشييدا متزايدا في المعمار كما تدل على ذلك صورة البنائين الذي يعملون بسقالاتهم.

و للحكم الرشيد أثار على البادية أيضا. فحقول القمح تزرع وكروم العنب تزدهر بالموازاة مع حركة دؤوبة للأشخاص الذين يدخلون ويخرجون من المدينة محملين بالبضائع. كما نرى فلاحا يحضر خنزيرا من نوع سينتا سينيسي، والذي يعتبر سلالة أصلية كادت أن تنقرض قبل عشر سنوات. خارج المدينة، تجسدت مرة أخرى فضيلة بأجنحة الأمن. تمسك في يديها بمشنقة وإنسان مشنوق. إرساء الحكم الرشيد يستلزم الأمن في البادية.

أما فيما يخص الحكم السيئ، فإنه يبقي على العدالة حبيسة تحت أرجل الطاغية، محاطا برذائل مجسدة بالقسوة، والخداع، والغش، والانقسام والحرب. الرذائل ذات الأجنحة هي الشح، التكبر والجشع. جدارية المدينة لا يبدو عليها إلا التدمير والعدوان. لا نشاط فيها سوى لصانع أسلحة. يعم المباني الخراب، المواطنون خائفون والجثث متناثرة في الطرقات. أما في البادية فالحرب هي السائدة، والجيش يدمر البلاد والمزارع التي أحرقت وخربت. لقد دمرها الطاغوت الذي لا يبحث إلا عن مصلحته.

ما يشهده العالم العربي من مخاضات عسيرة، وبحث مضن عن منفذ للخروج من التخلف المستفحل في ظل مواجهة ارتدادات وارتكاسات ما اصطلح عليه بالربيع، يحتاج من الجميع التامل في التجارب الإنسانية النهضوية، ليس من أجل الارتهان لها و"تقديسها"، بل من أجل استلهام العبر والتأسيس السليم لها لأي محاولة جديدة للانتقال الحضاري المنشود.

على غرار المآزق التي يعرفها العالم العربي، مع اختلاف السياقات والفاعلين والبنى الاجتماعية، عرفت أوروبا العصور الوسطى أزمات متكررة ومماثلة في عدة مناح. فقد شهدت فترة مظلمة اتسمت بأوضاع اجتماعية وثقافية واقتصادية متدهورة بسبب سيطرة النظام الإقطاعي والطبقة الحاكمة التي كانت تملك الأراضي التي يعمل فيها الشعب كعبيد، بالإضافة إلى سيطرة البابوية ورجال الدين والفكر الغيبي والأسطوري على كل تفاصيل الحياة .

هناك إجماع على أن عصر النهضة بدأ في فلورنسا بإيطاليا في القرن الرابع عشر باعتبار الخصائص الاجتماعية والمدنية لمدينة فلورنسا في ذلك الوقت وتركيبتها السياسية بدعم من عائلة ميديشي Medicis الفلورنسية الثرية القوية، وهجرة الباحثين في الدراسات اليونانية ومعهم النصوص اليونانية إلى إيطاليا بعد سقوط القسطنطينية / اسطنبول على يد الأتراك العثمانيين .

وعلى خلاف أوروبا الغربية والشمالية كانت فلورنسا والجمهوريات الإيطالية المستقلة عموما، تعمل على تطبيق مبادئ الرأسمالية التي ابتكرتها العقارات الرهبانية، وفجرت بذلك ثورة تجارية واسعة وغير مسبوقة سبقت عصرالنهضة وقامت بتمويله. فتدفقت الثروات إلى إيطاليا خلال القرن الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر من خلال التبادل التجاري في قارة آسيا وأوروبا. وقد أفضت مما أفضت إليه من ظواهر استثنائية إلى زواج الفن والسلطة. فالفنانون كانوا يعتمدون كليا على الأثرياء لدعم فنهم، والتجار يبحثون على المال لدعم العباقرة. ورغم أن عصر النهضة شهد انقلابات في العديد من الممارسات الفكرية واضطرابات سياسية واجتماعية جمة، إلا أنه امتاز بتطورات فنية وتفتق حالات ثقافية نادرة مثل ليوناردو دا فينشي Leonard de Vinci وميكايل آنجلو Angelo Michael برعاية وحماية من طرف عائلة ميديشي.

كما اتسم شمال إيطاليا خلال القرن الثاني عشر(على خلاف باقي الدول الأوروبية) بانتشار شكل جديد من التنظيم السياسي والاجتماعي. فقد اندثرت الممارسات الإقطاعية تدريجيا وأصبح المجتمع مبنيا على التجارة. كما عرفت المنطقة ازدهارا ملحوظا في الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية والسياسية وتناميا متسارعا للأفكار المعادية للحكم الفاسد المستبد .

لقد كانت فترة النهضة التي رسمت فيها جدارية "الحكم الصالح" مرحلة خصبة لمسائلة دور الدولة وممارساتها. فالدولة State كانت تحيل على koinônia politikè عند اليونان والتي تعني المجتمع المدني. وكانت عند الإغريق تصطلح Res Publica أي بمعنى الشيء العمومي. وقد استعمل ميكيافليي في عهد النهضة مصطلح Stato لوصف الدويلات الصغرى في إيطاليا العصور الوسطى.

في العهد القديم Ancien Régime الفرنسي استعمل مفهوم الدولة لوصف الوضع السياسي والاجتماعي لفئات معينة مثل رجال الدين، وطبقة النبلاء، والطبقة الثالثة. وفي كل التعريفات يجد مفهوم الدولة اشتقاقه من المصطلح اللاتيني State والذي يعني الاستقرار والديمومة. تطور في العصر الوسيط وفترة النهضة مفهوم الدولة وخصوصا بعد كتابات مارتان لوتر Martin Luther وجون بودان Jean Boudan، كما ساهمت فلسفة الأنوار في القرن الثامن عشر في تكريس مفهوم الدولة عبر كتابات منظري العقد الاجتماعي الذين رأو في الدولة حلا لإقرارالنظام الاجتماعي Social Order للخروج مما يطلق عليه ب"حالة الطبيعة" باعتبارها رديفا للفوضى وصراع "الجميع ضد الجميع".

وقد شهدت مؤسسة الدولة باعتبارها وسيلة لتحقيق المنفعة العامة انتقادا حادا من طرف عدد من الكتاب، أهمها النقد الموجه من طرف كارل ماركس Karl Marx الذي يعتبرها أداة بيد الرأسمالية لإدامة الهيمنة ولاستغلال الطبقات الكادحة. نحا السوسيولوجي الألماني ماكس فيبر Max Weber نحوا مشابها باعتبار الدولة الكيان المحتكر للقوة العمومية والإكراه المشروع. ففي ظل تعاقد اجتماعي يتوجب على الأفراد احترام نفوذ الدولة والامتثال لقوانينها ولبيروقراطيتها ولسلطانها.

وقد شهدت نظرية الدولة تطورات كبرى في الفترة المعاصرة وخاصة في ما يتعلق بوظائفها، حيث لم تعد تقتصر فقط على وظيفة السيادة واتسعت (خاصة بعد الكساد العظيم لسنة 1929) اختصاصاتها لتشمل إنتاج السلع والخدمات العمومية كالتعليم والصحة والسياسات الإرادوية الموازناتية و/أو المالية الهادفة إلى تنظيم عمل السوق Réglementation ودعم النمو

وتنشيط عدد من المتغيرات الاقتصادية. وقد برزت في الوقت نفسه، وظيفة الدولة التوزيعة وظهور ما بات يطلق عليه بدولة الرفاه أو الرعاية التي تعمل على تحصيل الضرائب من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والمساواة بين أفراد المجتمع.

ساهمت أزمة الركود التضخمي Stagflation التي عرفها نموذج دولة الرعاية التدخلية في عدد من الدول المتقدمة في بداية الثمانينات، ساهمت في بروز الوعي بضرورة إعادة النظر في الأدوار التدخلية للدولة. حيث أبانت هذه الأزمة على عدم فعالية السياسات التدخلية الظرفية الكينزية في القضاء على معضلتي التضخم والبطالة. بل أكثر من ذلك ساهم تدخل الدولة في تعميق العجز الموازناتي وانفجار الدين العمومي والتضخم وخلق بيروقراطية ضخمة مترهلة متكلسة. مما حدا بعدد من الاقتصاديين من مدرسة شيكاغو بالمناداة إلى الحد من التدخل المركزي ومراجعة دور الدولة في الاقتصاد وانتقاد والقناعة الراسخة والتسلل التدريجي إلى المنظومة الاقتصادية لأفكار لطالما اعتبرت الدولة (بموظفيها ورجالاتها) كيانا يعمل كليا وحصريا من أجل تحقيق المصلحة العامة وتصحيح ما يعرف باختلالات أو "إخفاقات منظومة السوق".

إن النظرية الاقتصادية التقليدية تنطلق من تحليل الظواهر الاقتصادية باعتبار الأفراد"اقتصاديين"عقلانيين Homo Oeconomicus يبحثون عن تحقيق رغباتهم المحضة، وأن تصرفاتهم في الأسواق سواء كانوا أرباب عمل أو مستخدمين أو مستهلكين هي في النهاية لخدمة أغراضهم الذاتية. وقامت "مدرسة الخيار العام" بتطبيق نفس المقاربة التحليلية عند تحليلها لتصرفات الأفراد في مجال أو سوق السياسة أو القطاع العمومي أو الإدارة. فعلى اختلاف مشاربهم، سواء كانوا سياسيين أو منتخبين أو جماعات ضغط أو جماعات مصلحية أو بيروقراطيين، ورغم ادعائهم أنهم يعملون من أجل الآخرين والمصلحة العامة ... فإن "مدرسة الخيار العام" لا تنفي أن هؤلاء الأفراد (على شاكلة الفرد الاقتصادي التقليدي) يمكن أن يكون لهم طموحات ومصالح ذاتية. ويمكن أن يبحثوا خلال مزاولة مهامهم على تحقيق مصالحهم الخاصة حتى وإن تنافت أو تعارضت مع المصلحة العامة. وبعبارة أخرى، عند قيام الأفراد بدورهم كناخبين، أو كسياسيين أو بيروقراطيين فإنهم يواصلون الاهتمام بمصالحهم ويحاولون

تعظيم منفعتهم. إن هذه النظرية" تزيل الأفكار الرومانتكية والأوهام عن أفعال الحكومات ... بأفكار تعزز الكثير من الشك فيها كما يقول جيمس بيوكانان James Buchanan.

وقد أعادت مقاربات الخيار العام إلى الواجهة ما بات يطلق عليه بـ "فشل الدولة". فالدولة التي تدار برجالات تهتم أيضا بمصلحتها الشخصية في "السوق السياسي" غير قادرة على تصحيح فشل السوق. وفي أحسن الحالات غير قادرة على تصحيحه بتكلفة أدنى من تكلفة فشل السوق الأصلية ذاتها.

ولطالما تم استعمال مبرر إخفاق السوق لتصويغ تدخل الحكومة من أجل تصحيحه عبر ترسانة من السياسات الحكومية كالضرائب والدعم والإعانات وكفالات الإنقاذ المالية وضوابط الأجور والأسعار والتشريعات والتنظيمات ... ما يبرز معه السؤال المحوري الذي تنطلق منه مقاربة الخيار العام، هل نجحت حقا الحكومات في إصلاح إخفاقات السوق وفي تخصيص الموارد بشكل أحسن؟ أم أن تكاليف فشل الحكومة أسوأ من تكاليف فشل السوق الذي تتدخل من أجل إصلاحه؟ فشل حكومي يجد أصله في اختلالات العملية الديمقراطية ونفوذ قوة جماعات المصالح الخاصة والبيروقراطية الحكومية. وكما أكدت نظرية الدورة الانتخابية الاقتصادية Political Business Cycle لويليام نوردهوس Nordhaus William أن السياسات الاقتصادية التدخلية تعمل على خلق جو من الرفاه الاقتصادي المصطنع قبيل الانتخابات لتضليل الناخبين، ويكون نتاجه التضخم وارتفاع الدين العمومي الذي سيؤدي ثمنه المواطن البسيط على شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة أو على حساب قدرته الشرائية من فرط تضخم وارتفاع الأسعار. ويضيف جورج ستيجلر Stigler George الفائز بجائزة نوبل للإقتصاد سنة 1982 بروز ما يسمى بنظرية اقتناص التنظيمات Regulatory Capture. نظرية تدرس كيف تستخدم وتتصيد الجماعات المصلحية واللوبيات والفاعلين السياسيين التنظيمات والتشريعات والقوانين والسلطة القسرية للدولة لتوجيهها وفق مصالحهم. لتصير سلطة الدولة التشريعية والتنفيذية خاضعة لتأثير الجماعات الأكثر ضغطا وضجيجا وتنظيما على حساب مصلحة العامة الصامتة أو غير القادرة على التنظيم أو التأثير كما وضحه منصور أولسون Mancur Olson في كتاب منطق العمل الجماعي (1965). وبما أن هناك منافع كبيرة يمكن الحصول عليها من

خلال الممارسة السياسية، فمن العقلاني أن تنفق المجموعات المصلحية مبالغ هائلة لتشكيل مجموعات ضغط داعمة لامتيازات خاصة، بحثا عن التربح Seeking Rent. يمكن للمجموعات المصلحية أن تزيد من تأثيرها أكثر من ذلك بواسطة التحالفات وإسداء الخدمات المتبادلة أو التخاذم Logrolling. أي الاتفاق على تبادل الأصوات ودعم المبادرات المفضلة لدى كل منها. وهي عوامل تجعل مجموعات مصلحية قليلة العدد تمتلك قوة استثنائية للتأثير على المؤسسات الديمقراطية كالبرلمانات والمجالس التشريعية. وكلما زاد حجم الدولة، وزادت المنافع التي يمكنها أن تمنحها أو يمكن اقتناصها، كلما زاد عدد الباحثين على التربح Seeking Rent. وقد كتب دونيس موللر Mueller Dennis يقول "يمكن النظر إلى الميزانية ... على أنه ريع عملاق جاهز لأن يختطفه من يملكون أقوى العضلات السياسية".

كما تعمقت "مدرسة الخيار العام" في دراسة الممارسة السياسية الحزبية وتأثيرها الاقتصادي. فخلص عدد من روادها إلى أن هدف السياسيين هو الفوز في الانتخابات وإلا فإنهم لن يبقوا سياسيين لفترة طويلة. ولتحقيق هدفهم هذا يقدم السياسيون البرامج التي ستحظى بشعبية أكبر كما يقول أنثوني داونز Downs Anthony في كتابه، نظرية اقتصادية في الديمقراطية، "ستصيغ الأحزاب سياساتها كي تفوز في الانتخابات، وليس الفوز في الانتخابات بهدف صياغة السياسات".

حظي تحليل تطور القطاع العام أو ما يصطلح عليه بالإدارة العمومية أو القطاع الحكومي أو البيروقراطية بنصيب وافر من دراسات "مدرسة الخيار العام" في ما يطلق عليه بالتحليل الاقتصادي للبيروقراطية. فعند تحليلها للبيروقراطية كشفت أعمال هذا التيار عن أسباب أخرى للشك في قدرة الدولة على التوفيق بكفاءة بين خيارات الأفراد وتحقيق المصلحة العامة. تتعامل مدرسة الخيار العام مع البيروقراطي أو الموظف الحكومي بواقعية باعتباره فردا عاديا وليس ملاكا. مثله مثل أي شخص آخر يمكنه أن يحاول الحصول على أقصى منفعة ممكنة. في دراسته لممارسة البيروقراطيين خلص وليام نيسكانين Niskanen .A William في كتابه "البيروقراطية والحكومة التمثيلية" في سنة 1971، خلص إلى أن عددا من البيروقراطيين يعملون على زيادة ميزانية مكاتبهم وإداراتهم لأن ذلك يمكنهم من زيادة عائداتهم الحقيقية. سواء

تعلق الأمر بعائدات من أجل الزهو والبهرجة بمكاتب أوسع أو عدد موظفين أكبر تحت إمرتهم أو نفقات ورواتب أكبر، إلخ... فالبيروقرطي يمكن أن يسقط في مطب تضخيم إدارته ومرؤوسيه وميزانيته دون أن يستتبع ذلك ارتفاع في المردودية وكفاءة الإدارة العمومية. فتصير الحكومات والإدارات العمومية قطاعا معقدا في تضخم وترهل متزايد ملتهما ميزانية الدولة على حساب التنافسية والمصلحة العامة.

هذا الترهل الناتج عن تضخم عدد الموظفين والبرهرجة التي ترافق ذلك هو ما أثار صاحب مفهوم "العمران البشري" حين انكب على دراسة بزوغ وأفول شمس الحضارات.

لقد راقب عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (1332 - 1406) صيرورة الأمم ودرس وفكك بدقة استثنائية في كتاب "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" فكك الآليات المسؤولة عن تَيَبُسِ جهاز الدول وتَصَلُّبِ الحضارات من خلال دراسة ومعاينة ومعايشة الممارسات السياسية والحكم وملاحظة طبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني خاصة في الأندلس وفي شمال أفريقية ومنطقة الهلال الخصيب. وقد خَلُص مما خلص إليه بعد سنوات من مجاورة كبار مسؤولي الدول كمستشار وقاض وسفير دبلوماسي منغمس حتى النخاع في المكائد والدسائس اللصيقة بممارسة السلطة، فخلص إلى أن"اتساع الدولة (يفضي) أولا إلى نهايته ثم تضايقه (أي الاتساع) طورا بعد طور إلى فناء الدولة واضمحلالها" كما يوضحه في الفصل 39 من كتاب المقدمة في ضرب المكوس أواخر الدولة حيث يقول: "اعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية فتكون لذلك قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده فيكون خراجها وإنفاقها قليلا، فيكون في الجباية حين إذن وفاء بأزيد منها كثير عن حاجاتهم، ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وعوائدها وتجري على نهج الدول السابقة قبلها. فيكثر لذلك خراج أهل الدولة ويكثر خراج السلطان خصوصا كثرة بالغة لنفقته في خاصته وكثرة عطائه ولا تفي بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى زيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة .... ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال".

سواء تعلق الأمر بالعصر الوسيط كما خلص إليه وعايشه ابن خلدون أو في العصر الحديث، بقيت دار لقام على حالها. فالملاحظة للواقع الحالي لعدد كبير من الدول العربي تؤكد أن كثيرا من الساسة – نواب أو مستشارين أو وزراء أو عائلاتهم – يحتكرون المناصب العليا و الحساسة بشكل واضح و يتحكمون في مفاصل الدول الاقتصادية و المالية، لذلك كانت لهم الغلبة والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة على القرار السياسي وتوجيه دفة صناعته. ما يجعل صناعة القرار السياسي و الاقتصادي على الأقل مشبوهة و محط مسائلة كما تؤكد ذلك مدرسة الخيار العام الذي نقدمه للقارئ العربي في هذا الكتاب.

ثمة شيء مؤكد، سواء جاء على لسان العجم في عصر النهضة، على شكل رسومات أو جدارية أمبروجيو لورنزيتي الايطالي أو بعده على يد كتابات ابن خلدون الحضرمي أو من تلاه من الدراسين المعاصرين للآثار الاقتصادية لممارسة الدولة كمدرسة الخيار العام وعلاقة المال بالسياسة، شيء مؤكد أن وجهة النظر القائلة بأنه لتبرير تدخل الدولة، يكفي بيان أن السوق فشل في أمر ما، فإن الدولة المثالية ستتمكن من تصححه، وجهة نظر غير سليمة. إن ثورة الخيار العام جاءت لتسقط قناع الطوباوية و دعوة لمراجعة طريقة تحليلنا ونظرتنا للدولة وللحكومة وللأحزاب السياسية. وهي دعوة لأن ننظر إليها بمنظار الواقع وأن ننزع عنها طابع القداسة. وأن اقتحام أو اقحام رجال الأعمال في المعترك السياسي، أو زواج المال و السلطة سيفضي إلى تقوية نفوذ الساسة و زبانيتهم للتأثير على القرارات والتشريعات التي تصب في صالح زيادة استثماراتهم و ثرواتهم والحفاظ على ممتلكاتهم و مكتسباته... على حساب المصلحة العامة.

ملخص

- تقوم نظرية الخيار العام بتطبيق مناهج علم الاقتصاد على الصعيدين النظري والعملي لفهم الممارسات السياسية وطبيعة العمل الحكومي. وقد قدمت هذه النظرية مقاربات مهمة حول طبيعة القرار في المنظومات الديمقراطية.

- كما تقوم المصلحة الذاتية بتحفيز الخيارات الخاصة لدى الأفراد، فإنها تقوم تماما و بنفس الطريقة بالتأثير على قراراتهم العمومية؛ إذ أن الأفراد ينتهجون أيضا "مقاربات اقتصادية" أيضا باعتبارهم مصوتين ومجموعات ضغط وسياسيين ومسؤولين لتعظيم النتيجة التي يرغبون في الحصول عليها على المستوى الشخصي، وذلك مقابل بذل الحد الأدنى من الجهد. ولذلك فإن الأدوات الاقتصادية المتطورة (كالربح والخسارة، والسعر، والكفاءة) يمكن استخدامها في تحليل الواقع السياسي أيضا.

- إن اتخاذ القرار بشكل جماعي ضروري في بعض المجالات، و الحقيقة القائلة بأن السوق قد يفشل في تزويد بعض السلع و الخدمات العمومية لا تعني بالضرورة أن الحكومة قادرة على أداء ذلك بشكل أفضل، فمقابل إخفاق السوق هناك "إخفاق حكومي" أيضا، فالممارسة السياسية لصناعة القرار ليست سعيا نزيها نحو "المصلحة العامة"، فهي قد تتضمن صراعا بين المصالح المختلفة للأفراد والمجموعات.

- ليست هناك "مصلحة عامة" واحدة بأي شكل من الأشكال. فنحن نعيش في عالم تسوده تعددية القيمة، أي أن اختلاف الناس يعني اختلاف قيمهم ومصالحهم، ولا مفر من التنافس بين المصالح المتنافسة، وهذا يجعل من الضروري دراسة الكيفية التي تتوصل بها الممارسة السياسية إلى حل بين المصالح والمطالب المتنافسة.

- إن المصلحة الذاتية للأحزاب السياسية تكمن في تحصيل الأصوات اللازمة للفوز بالسلطة والمناصب، وربما تسعى خلف "المصوت الوسطي"، أي أن ذلك الموقع في المنتصف الذي يتجمع فيه المصوتون. كما إن للموظفين الحكوميين مصالحهم الخاصة أيضا، والتي قد تتضمن توسيع ميزانياتهم إلى الحد الأقصى.

- في خضم هذا الصراع بين المصالح، تمتلك المجموعات الصغيرة التي تركز اهتمامها على مصالحها نفوذا أكبر في عملية صناعة القرار بالمقارنة مع المجموعات الأكبر ذات المصالح الأكثر تنوعا، كالمستهلكين ودافعي الضرائب. وربما يزيد نفوذ المجموعات المصلحية أكثر بسبب "الجهل العقلاني" لدى المصوتين إزاء الجدل السياسي، حيث يعتقدون بأن الصوت الواحد ليس من شأنه إحداث أي تغيير، وأن التأثيرات المستقبلية لأي سياسة لا يمكن التكهن بها.

- بما أن هناك منافع كبيرة يمكن الحصول عليها من الممارسة السياسية ، فإن من المعقول أن تنفق المجموعات المصلحية مبالغ هائلة لتشكيل مجموعات ضغط داعمة لامتيازات خاصة، وهو نشاط يعبر عنه بمصطلح "التربح rent seeking".

- يمكن للمجموعات المصلحية أن تزيد من تأثيرها أكثر من ذلك بواسطة (إسداء الخدمات المتبادلة أو التخادم)، أي: الاتفاق على تبادل الأصوات ودعم المبادرات المفضلة لدى كل منها، وهي عوامل تجعل مجموعات مصلحية قليلة العدد تمتلك قوة استثنائية للتأثير على المؤسسات الديمقراطية كالبرلمانات و المجالس التشريعية.

- إن الديمقراطية المباشرة، التي تستخدم آليات كالاستفتاء، والتي يتم اتباعها على نحو واسع، تتسبب قاعدة تصويت الأكثرية في إطارها بالسماح لـ(51%) فقط من السكان باستغلال الـ(49%) الآخرين، وهذا يذكرنا بالنكتة القديمة التي تحكي قصة ذئبين وخروف، وهم يحاولون التوصل إلى قرار ديمقراطي بشأن

وجبة العشاء". أما في الديمقراطية التمثيلية فإن أحزابا و مجموعات صغيرة من المصوتين يمكن أن يصبح لها نفوذ مفرط.

- يحاجج الكثير من منظري مقاربة الخيار العام بأن الممارسة السياسية لصناعة القرار تحتاج إلى التقييد بقواعد دستورية بسبب مشكلة تعرض الأقليات للاستغلال، أو استغلال الأكثريات من قبل الأقليات.

1. ما هو الخيار العام؟

يشار في العادة إلى مقاربة الخيار العام بأنها من مدارس الاقتصاد، لكنها في الحقيقة أقرب إلى أن تكون مقاربة في علم السياسة؛ فهي لا تحاول شرح كيفية عمل الاقتصاد، وإنما تستخدم (أساليب) و(أدوات) الاقتصاد لاستكشاف كيفية عمل (السياسة) و(الحكومة). إنها مقاربة تنتج بعض الرؤى المثيرة للدهشة، وتطرح أسئلة مليئة بالتحديات، من أمثال: ما هو المستوى الفعلي للكفاءة والفعالية والشرعية في الممارسة السياسية ؟

لماذا تبرز الحاجة إلى استخدام علم الاقتصاد؟

ربما يبدو من الغريب أن يُستخدم علم الاقتصاد في تحليل السياسة والحكومة؛ حيث يرى معظم الناس أن هذا العلم يتمحور حول المال والسوق واقتصاد الأعمال والمكسب الخاص، ويفترضون بأن الحكومة تعمل من أجل منافع للعموم ككل بطرق غير مالية ومن خلال وسائل غير ربحية.

لكن الاقتصاد لا يتمحور حول المال فحسب، فكلمة (Economics) الإنكليزية منبثقة من أصلها اليوناني (oikonomia) التي تعني (تدبير أمور الأسرة)، أي أنه يهدف إلى تحقيق رضى الأسرة، لا الحصول على ربح مالي، وهذا الأمر يقتضي الموازنة بين العديد من العوامل المختلفة: البشرية والمالية.

إننا نقوم في كل يوم باتخاذ الخيارات نفسها: هل يستحق المشهد الذي يُرى من الهضبة التالية أن نقدم على أن نتسلقها؟ وكم من الوقت ينبغي إنفاقه على إيجاد الهدية المناسبة لإرسالها في عيد ميلاد أحد الأصدقاء؟ حيث لا يعتبر المال هنا هاجسا، ولكن ذلك لا يمنع من أن تبقى هذه القرارات (اقتصادية) بالمعنى الواسع للكلمة. حيث تتضمن قيامنا بالتفكير في كم الوقت اللازم لتحقيق أهدافنا، والاختيار بين الإمكانيات المختلفة. إن علم الاقتصاد يجلى، في الحقيقة، بكيفية اختيارنا لإنفاق أي موارد متاحة لنا (كالوقت أو الجهد) من اجل تحقيق أمور أخرى نقيّمها بقيمة أعلى، أي أن الأمر لا يتعلق بالخيارات المالية فحسب.

ولقد طور الاقتصاديون بعض الأدوات البسيطة، لكنها مفيدة جدا، لهذه المهمة؛ من ضمنها تكلفة الفرصة البديلة (قيمة ما سيضحي به الفرد كالوقت أو الجهد في سبيل تحقيق هدف ما)، والمنفعة (قيمة ما تكسبه، كالعثور على هدية عيد الميلاد أو التمتع بمشهد جميل). وبالمثل، فإن الاختلاف بين القيمة التي تعطيها لما تتخلى عنه وبين ما تكسبه هي (ربحك)؛ أما إذا عجزت عن إيجاد الهدية المناسبة، أو كان المشهد من الهضبة المنشودة محبطا، فإن هذا هو ما يدعى (الخسارة). وهنا يأتي الاقتصادي ليقول لك بأن الناس عندما يتخذون خياراتهم فإنهم يقومون بفعل واعٍ يسعى إلى تبادل أشياء يقيّمونها بقيمة أعلى مقابل أشياء يقيّمونها بقيمة أدنى؛ وبعبارة أخرى: إنهم يعملون (بعقلانية) وبما يراعي (المصلحة الذاتية).

تطبيق مبادئ الاقتصاد في المجال السياسي

تقوم مقاربة الخيار العام على أساس تطبيق هذه المفاهيم الاقتصادية البسيطة في دراسة كيفية اتخاذ الخيارات (الجماعية)، أي تطبيقها على أمور من قبيل: تصميم الدساتير وكيفية عملها، والآليات الانتخابية، والأحزاب السياسية، والمجموعات المصلحية، ومجموعات الضغط، والبيروقراطية، والبرلمانات، واللجان وغيرها من الهيئات التمثيلية و الحكومية. إن القرارات الجماعية (السياسية)، كاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان من المناسب زيادة ضرائب العقارات لإنشاء شارع جديد، هي قرارات (اقتصادية) كما القرارات الأخرى: فهي تتضمن أيضا الخيار بين (التكاليف) و(المنافع) بشكل عام، أي: دون الاقتصار على الجانب المالي فحسب، وإنما أن يتسع مجال الخيار ليشمل كل ما ينبغي التضحية به وكل ما يمكن أن يُكتسب جراء ذلك.

لكن الأمر لا يخلو من المفارقة، فعندما يتخذ أحدهم خيارا اقتصاديا فإنه يواجه شخصيا كُلاً من التكاليف (الوقت أو الجهد مثلا) والمنافع (المشهد الجميل أو الهدية المناسبة مثلا)[1]؛ أما في الخيارات العمومية فإن الأمر على العكس من ذلك، فمن يحصلون على المنافع (مستخدمو

---

[1] هناك بالطبع تكاليف ومنافع "خارجية" أو "اجتماعية" لأمثال هذه الممارسات الاقتصادية، لكنها تميل إلى أن تكون قسما صغيرا من إجمالي التكاليف والمنافع في معظم هذه الممارسات الاقتصادية؛ لكن الحكومات تسعى إلى التدخل عندما ترتفع تكاليف الممارسات الاقتصادية ؛ انه، وكما سنرى ذلك لاحقا، أحد أهم مجالات اشتغال نظرية الخيار العام في تحليلها لتدخل الحكومة ومدى إفرازه أيضا لآثار خارجية من كلف و منافع.

الشارع مثلا) ليسوا هم دائما من يتحملون التكاليف (مالكي منازل ذلك الشارع). وكذلك الأمر بالنسبة للسوق، حيث ينبغي على طرفي التبادل كليهما أن يتفقا على مجرياته، وإذا كان أي منهما (البائع أو المشتري) غير راضٍ فيمكنه الخروج من الصفقة؛ أما في المجال السياسي فإن الأمر على العكس من ذلك، إذ لا يمكن للأقلية أن تخرج من الصفقة، وإنما سيتم إجبارها على القبول بقرار الأكثرية، وأن تتحمل أية تضحيات يتطلبها الخيار الجماعي.

ومما يؤسف له أن ذلك يتيح للأكثرية المهتمة بمصلحتها الخاصة الإمكانية الكاملة لاستغلال الأقلية من خلال استعمال أصواتها للحصول على منافع عمومية تفرض على الناس أعباء مالية أو غير مالية؛ فمن يستخدم الشارع، مثلا، ربما يرغب بإنشاء طريق سريع جديد يخترق حدائق ساكنة الشارع أو يزيد ضرائبها في حين قد لا تستخدم هذه الأخيرة ذلك الطريق أو لا تنتفع منه أبدا. إن الأهمية الشديدة التي تتمتع بها دراسة كيفية اتخاذ مثل هذه الحكومة للقرارات إنما تنبع من حقيقة مفادها أن الحكومة يمكنها استخدام سلطة الإجبار لتلزِم الأقليات بالتماشي مع قرار الأكثرية؛ وهذا يمنح الأكثريات سلطة قد تستخدمها بمسؤولية، لكنها قد تستخدمها أيضا للتصويت الهادف إلى تحصيل المنافع وتحميل تكاليفها على عاتق طرف آخر.

إن استخدام النظرية الاقتصادية لدراسة كيفية صناعة القرار الحكومي يجعل مقاربة الخيار العام قادرة على مساعدتنا في فهم هذه العملية، وفي تحديد مشاكل من قبيل: المصلحة الذاتية للمجموعات الخاصة والاستغلال المحتمل للأقليات المجبرة، وفي اقتراح طرق للحد من هذه العيوب. وقد أفضى إدراك الاقتصادي جيمس بيوكانن (James M. Buchanan) لهذا الدور المهم إلى فوزه بجائزة نوبل في الاقتصاد (1986)، وذلك لعمله على شرح طبيعة الاستغلال في المنظومات الانتخابية، والمصلحة الذاتية للسياسيين والبيروقراطيين، وسلطة المجموعات المصلحية، والدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه القيود الدستورية في الحد من الآثار الضارة لهذه المنظومات على عملية صناعة القرار العمومي.

مقاربة الخيار العام وتحدياتها للتفكير التقليدي

لقد سعى اقتصاديو "دولة الرعاية الاجتماعية" في حقبة ما بعد الحربين العالميتين بكل جهدهم لقياس تكاليف ومنافع المقترحات السياسية المطروحة كمقترحات إنشاء الطرق أو المطارات الجديدة، ولتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز "الرعاية الاجتماعية" (رفاهية المجتمع ككل) ورفعها إلى الحد الأقصى عبر اتخاذ الخيارات الصائبة؛ وكانوا يعتقدون بأن سعيهم هذا من شأنه أن يوفر المعلومات اللازمة لعملية صناعة القرار العمومي وأن يؤدي إلى تطويرها.

لكن من الافتراضات الأساسية التي تم الاتفاق عليها دون التصريح بها أن أمثال هذه القرارات السياسية سيتم اتخاذها على أساس منطقي عقلاني وعلى يد سياسيين متنورين لا يميلون إلى هذا الطرف أو ذاك ويسعون لخدمة المصلحة العامة؛ وهذا بدوره سيجعلهم أسمى بكثير من خيارات نظام السوق التي كانت ولا زالت تتوجه بفعل المصلحة الذاتية والربح الخاص.

وجاءت مقاربة الخيار العام لتهدم هذا الافتراض، فأكدت بأن الحاجة تبرز لتحقيق بعض الحاجيات و المهمات الجماعية و التي تستلزم اتخاذ قرارات جماعية. لكن مقاربة الخيار العام بيّنت كيف أن عملية صناعة هذه القرارات عاجزة عن بلوغ منزلة النموذج الافتراضي الذي ينادي به اقتصاديو دولة الرعاية الاجتماعية. وكما يشير علماء مقاربة الخيار العام، فإن الأشخاص الذين يتخذون القرارات العمومية يهتمون في الواقع بمصالحهم الذاتية كما هو حال باقي الناس؛ فهم في نهاية المطاف ينتمون إلى أولئك الناس أنفسهم، إذ لا يتحول البشر إلى ملائكة بمجرد حصولهم على وظيفة حكومية. وهذا لا يعني بأن مقاربة الخيار العام تصر على أن جميع الأفعال التي تؤثر على السياسة الحكومية تتمحور حول المصلحة الذاتية، وإنما هي تكتفي بالقول بأنه ينبغي علينا أن لا نفترض بأن تصرف الأشخاص في السوق إزاء السلع والخدمات يختلف عن كيفية سلوكهم في التأثير على القرارات الحكومية؛ أي: إن الحكمة تقتضي الافتراض بأن المصلحة الذاتية ربما تلعب دورا في تحفيز الناس.

ولا شك في أن اهتمام أحدهم بمصلحته الذاتية لا يعني بأنه (أناني)، حيث قد تجده يهتم اهتماما عميقا جدا بالآخرين، ويسعى إلى مساعدة أصدقائه وأسرته ومجتمعه دون الاقتصار على

الانشغال بمنفعته الشخصية؛ لكن النقطة التي يجب التركيز عليها هي أنه أيا كان الأمر الذي يرغب هذا الشخص بتحقيقه، من الثروة الشخصية إلى التناغم الاجتماعي، فمن المعقول أن نفترض بأنه سيحاول العمل طوعا وبفعالية عبر طرق تمكنه من توسيع دائرة المكتسبات؛ والاقتصاديون يدعون هذا الشخص "العقلاني الذي يسعى إلى تحقيق أقصى ما يمكن Rational Maximiser".

ولقد أصيب المفكرون التقليديون بالصدمة عندما بادر بيوكانن، ومعه غوردون تولوك (Gordon Tullock) ، بتطبيق هذه الرؤية "الاقتصادية" حول الكائن البشري بشكل منظوماتي على جميع المؤسسات الحكومية، من خلال الاقتراح بأن المشرعين والمسؤولين والمصوتين جميعهم يستخدمون الممارسة السياسية لتعزيز مصالحهم الخاصة، تماما كما يفعلون في السوق. بل إن الصدمة الأكبر جاءت عندما توصل بيوكانن وتولوك إلى استنتاج يقول بأن القرارات السياسية، وبعيدا عن أن يتم اتخاذها بشكل كفء ونزيه سعيا خلف "المصلحة العامة"، قد تكون أقل كفاءة وأقل عقلانية وأكثر عرضة للتلاعب من قبل المصالح الراسخة بالمقارنة مع عملية السوق التي يزعم البعض بأنها تعاني من العيوب.

المصلحة العامة أم المصلحة الخاصة؟

إذن، فمقاربة الخيار العام تبحث في الكيفية التي تؤثر بها المحفزات الفردية على محصلة عملية صناعة القرار الجماعية. وهي ترفض الفكرة التي تقول بأن السياسة عملية نكتشف من خلالها بطريقة ما "المصلحة العامة".

ولنبدأ بمناقشة هذه القضية من خلال طرح السؤال الآتي: بكل بساطة، ما هو المعنى الممكن لمصطلح "المصلحة العامة"؟ فإذا كانت مجموعة كبيرة من الأشخاص تريد شارعا جديدا، لكن هناك مجموعة أخرى تعارض هذه الرغبة بعنف وتطالب بخفض الضرائب بدلا من ذلك، ويضاف إليهما مجموعة ثالثة تعتقد بأن المال يجب إنفاقه على الدفاع، ومجموعة رابعة ترغب بإنفاقه على المستشفيات، وخامسة ترغب بإنفاقه مناصفة بين الرعاية الاجتماعية والتعليم، فمن الواضح بأنه يستحيل ترجمة هذه الآراء المتصادمة إلى أي سياسة معقولة تمثل "المصلحة العامة". إننا نعيش في عالم تحكمه تعددية القيمة، وما دام الأمر يتعلق هنا بالقرارات الاقتصادية

التي تتخذها الحكومة، فإن الأشخاص يقيّمون السلع والخدمات المختلفة على نحو مختلف. ولا مفرّ من تصادم المصالح المختلفة للأشخاص المختلفين، ولا شك في أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق حول ما يشكل "المصلحة العامة".

إن هذا الوضع يجسد مشكلة "الخروف والذئبين" التي ذكرناها سابقا، وتماما كما يحصل في النكتة، فإن الديمقراطية تشبه خروفا وذئبين يريدون الوصول إلى قرار بشأن مَن سيأكل مَن على مائدة العشاء، وإن آراءهم المتناقضة كليا لا يمكن أن تتلاءم مع إجراءات "الرعاية الاجتماعية" التي تناسب مجتمع "الخروف والذئب". ويصر علماء مقاربة الخيار العام على أن اقتصاديي الرعاية الاجتماعية يتعثرون في هذا المجال لأنهم ينسون بأن التحفيز يفعل فعله على مستوى الفرد، لا الجماعة؛ فـ(الفرد) هو من يمتلك المصلحة والمعتقدات والقيم، أما (الجماعة) فليس لها أي شيء من ذلك إلا ما يمتلكه الأفراد الذين يشكلونها؛ وعلى نحو مماثل، فإن (الفرد) وحده هو من يختار، أما الجماعة فليست هي من يضع صوته في صندوق الانتخابات.

وهكذا، حسب مقاربة الخيار العام، فإن التصويت والتشريع عمليات يمكن من خلالها لـ(الأفراد) أن يسعوا إلى تحقيق مصالحهم التي يمكن أن تكون متضاربة في العادة؛ وليس هناك "مصلحة عامة" جماعية موضوعية تنتظر من التصويت أن يكتشفها؛ وفي الحقيقة، تؤدي منظومات صناعة القرار المختلفة إلى إنتاج خيارات سياسية مختلفة.

وعلى سبيل المثال: في الديمقراطية المباشرة يمكن للأكثرية أن تهيمن على الأقلية باستخدام مبدأ (الأكثرية المطلقة) في التصويت على استفتاء بشأن بناء طريق جديدة مثلا، فإذا صوّت (51%) من المصوتين لصالح بناء هذه الطريق فإن ذلك ما سيتحقق حتى وإن كان الـ(49%) الآخرون يعارضون ذلك، وبغض النظر عن قوة معارضتهم لهذا القرار؛ وأما إذا كان القرار يتطلب مبدأ (الإجماع) فإن أي معترض يمتلك حق النقض في رفض القرار؛ وفي حالة تبني مبدأ (أكثرية الثلثين) فإن جماعة الضغط المؤيدة للطريق ربما سيتوجب عليها أن تدخل التعديلات على مقترحاتها في سبيل الوصول إلى تسوية مع المعترضين؛ وبعبارة أخرى: إن كل منظومة تنتج محصلة مختلفة، وليس بإمكان أحد أن يزكّي إحداها على أساس أنها قادرة على

اكتشاف ما يفترض بأنه "مصلحة عمومية" لا تقبل الجدل، فكل منظومة هي مجرد انعكاس لمجموعة هائلة من تفضيلات الناس بطرق مختلفة.

ولذلك فإن مقاربة الخيار العام لا تهدف بذاتها إلى تحقيق أمر خيالي من أمثال "الرعاية الاجتماعية" أو "المصلحة العامة"، وإنما تقتصر على السعي لتنوير الجدل العمومي من خلال شرح الآليات المختلفة بين الأفراد المتحفزين والتي تنشأ تحت تأثير مؤسسات سياسية مختلفة، ومن خلال الإشارة إلى النتائج المختلفة التي يتمخض عنها هذا الوضع.

حسابات و ممارسات الناخبين

من الاستنتاجات الأولى التي يمكن الخروج بها من هذا التحليل تتمثل في كون التصويت، حتى في أحسن الحالات، ربما لا يعكس الآراء الحقيقية للمصوتين. حيث يشير خبراء مقاربة الخيار العام إلى أن الناس يصوتون في العادة أثناء الانتخابات وفق منحى تكتيكي لا يتطابق مع آرائهم الحقيقية. على سبيل المثال: ربما تنتهي حساباتهم إلى أن خيارهم أو مرشحهم المفضل لا يمتلك إلا فرصة قليلة بالفوز، لذلك تجدهم يصوتون لصالح مرشح ثانٍ يرفضونه في سبيل الحيلولة دون فوز مرشح ثالث يكرهونه أشد الكراهية.

ومن الاستنتاجات أن المصوتين في المجموعات الصغيرة ذوي المصالح الخاصة القوية جدا قد يمتلكون سلطة تصويتية تتجاوز أعدادهم بكثير. فالمنتفع المحتمل من مشروع شارع جديد مثلا، يمتلك محفزا قويا مباشرا لزيادة التمويل والضغط بقوة لصالح المشروع. وفي المقابل فإن الجموع الهائلة من دافعي الضرائب قد تستنتج حسابيا أن تكلفة المشروع ستتوزع بحصص ضئيلة جدا بين الجميع، ولذلك فإنهم، وإن كانوا يمثلون الأكثرية، لن يكون لديهم إلا محفز أضعف بكثير لممارسة الضغط ضد هذا المشروع، أو حتى للمشاركة في التصويت، وستذهب معارضتهم أدراج الرياح دون أن يعبر عنها أحد أو يسمع عنها أحد.

ويضاف إلى ذلك احتمالية أن المجموعات المصلحية ستلجأ إلى تشكيل تحالفات ، فالمجموعات المختلفة التي يرغب كل منها بإنشاء شوارع جديدة في مناطقها، مثلا، ربما تتجمع لتشكيل حملة واسعة مؤيدة لإنشاء الشوارع التي ستعود بالنفع على الأطراف الضاغطة. كما قد

يحاول المرشحون لشغل مناصب حكومية أن يخلقوا أكثرية عبر اللجوء الى طلب الدعم من مجموعات ضغط قوية ذات مصالح مشتركة. إن هذا الأمر يمنح الأقليات نفوذا قويا خاصا في منظومات الديمقراطية التمثيلية، كما هو الحال في انتخابات المرشحين للمجالس التشريعية، فبينما تهيمن الأكثرية في الديمقراطية المباشرة، تهيمن الأقليات في الديمقراطية التمثيلية.

الجري خلف الأصوات

إن لمقاربة الخيار العام رأيها حول محفزات الأحزاب السياسية والسياسيين والمسؤولين. فالأحزاب السياسية، مثلا، تسعى إلى تحصيل الأصوات و الفوز بالانتخابات، وترى مقاربة الخيار العام أن الفرصة الأمثل لتحقيق ذلك قد تتمثل في تبني سياسات تجتذب الكتلة الأكبر من المصوتين في الوسط. وهذا يتيح لها الأمل أيضا بالتقاط بعض الأصوات من على جانبي هذه الكتلة. لكن هذا السعي إلى الحصول على صوت "المصوت الوسطي" يعني بأن الأحزاب تميل إلى التجمع في الوسط أثناء الانتخابات مما يترك أعدادا كبيرة من المصوتين غير الوسطيين دون تمثيل.

وما إن يصل السياسيون المنتخبون إلى المجلس حتى يلجؤون إلى عملية تبادل الأصوات (أو "التخادم") من أجل تمرير سياسات تصب في صالحهم. فيتوافقون على دعم إجراءات يفضلها حلفاؤهم بقوة في مقابل دعم هؤلاء لما يفضلونه من مشروعاتهم، ويمكن تلخيص ذلك بصفقة بسيطة على أساس "ادعم مقترحاتي كي أدعم مقترحاتك"، لكن النتيجة النهائية ستتمثل في تمرير تشريعات تتجاوز حاجة المجتمع الحقيقية.

إن تنامي حجم الحكومة يتعزز أيضا بفعل المصالح الذاتية للعاملين في القطاع الحكومي، حيث يرى خبراء مقاربة الخيار العام أن هؤلاء يعملون على إدامة حجم الوزارات و الميزانيات، مما يفسر مطالبتهم المستمرة من المشرعين بتوسيع الصلاحيات المنوطة بهم. إن ما نفتقده في هذه العملية هو صوت العموم، في حين أنهم هم الذين سيدفعون تكاليف هذه الإجراءات وسيعانون من تأثيراتها.

قوة مقاربة الخيار العام

يمارس اقتصاديو مقاربة الخيار العام تأثيرا قويا على علم السياسة، مما أدى إلى الكثير من إعادة النظر في جوهر طبيعة الانتخابات والمجالس التشريعية والأجهزة البيروقراطية من جهة؛ وهذا دليل آخر على غياب صوت الأغلبية الصامتة التي سيفضي بها الأمر إلى دفع تكاليف هذه الممارسات و الإجراءات و تحمل تداعياتها السلبية، و في الآراء القائلة بأن العملية السياسية تتفوق على منظومة السوق في إنتاج السلع و الخدمات العمومية. كما إن ما تطرحه من قضايا، وبالأخص في مجال إمكانية تعرض الأقليات للاستغلال من قبل تحالفات المجموعات المصلحية، يقود بعض منظّري مقاربة الخيار العام إلى الدعوة إلى العمل لإيجاد قيود دستورية أقوى في وجه الحكومة والممارسة السياسية.

2. الأصول الفكرية لمقاربة الخيار العام

لطالما وضع المفكرون ثقة عمياء في الحكومة؛ فمنذ رؤية افلاطون لـ"الملوك الفلاسفة" وحتى يومنا هذا، كان الهاجس الأول للمفكرين يتمثل في مجرد معرفة كيفية الحصول على الشخص المناسب لتولي المنصب وجعله يركز على الأداء الصائب. وكان المفكرون الاجتماعيون يرون في أوائل العصر الحديث أنه لا جدال في أن الموظف الحكومي لا بد له أن يتصف بالموضوعية والنزاهة، ولذلك فإنه سيركز في الأساس على مسؤولياته "الأخلاقية". وقد كان كتاب (الأمير؛ [1532]) لنيكولو مكيافيلي بمثابة الاستثناء في هذا السياق، لكنه تعرض للرفض الواسع باعتباره تزييفا مشينا لصورة الحكومة الحقيقية.

وبالرغم من ذلك بدأ الظهور التدريجي لمفكرين يحللون نزاهة المنظومة السياسية نفسها، والمصالح الراسخة لمن يتربعون على كرسي السلطة بسبب هذه المنظومة. ففي مقالة حول البرلمان صدرت في العام 1742 للفيلسوف الاسكتلندي ديفيد هيوم نقرأ شجبه للمصالح الخاصة لأصحاب المناصب الحكومية، وهو يحاجج بأن حماية الناس تقتضي معاملة هؤلاء كما لو أنهم "مخادعون"؛ كما نجد في كتاب (ثروة الأمم؛ [1776]) لآدم سميث نقدا قويا للعلاقة الحميمة التي تربط رجال الأعمال برجال الحكومة، والتي يقوم فيها أرباب السلطة بمنح الحقوق الاحتكارية لمن يفضلونه من أعضاء الحاشية والصناعيين.

البوادر الأولى لمقاربة الخيار العام الحديثة

لا تزال التساؤلات التي أثارها هيوم وسميث حول أداء الممارسة السياسية تشكل محور نظرية الخيار العام حتى يومنا هذا. لكن جذور المقاربات المعاصرة لهذه النظرية يمكن إيجادها بالرجوع إلى أفكار اثنين من علماء الرياضيات الفرنسيين في القرن الثامن عشر، وذلك في سياق تحليلهما لآليات التصويت والانتخابات.

ففي العام 1785 لاحظ الماركيز دو كوندورسيه (Marquis de Condorcet) مشكلة (الحلقة المفرغة Cycling)، ويمكن توضيح هذه المشكلة كما يلي: لنفترض بأن المجتمع يستخدم قاعدة الأكثرية للاختيار ما بين ثلاثة من الخيارات السياسية أو من المرشحين في الانتخابات.

ولنفترض أن هذه الخيارات هي (حجر، وورقة، ومقص) كما هو الحال في الألعاب المعروفة: فالورقة تتفوق على الحجر، و الحجر يتفوق على المقص، أما المقص فيتفوق على الورقة... بمعنى أن المفاضلة بين ثلاثة مشاريع "أ" و "ب" و "ج" يحكمها المنطق ذاته، لا يمكن أن تفضي إلى خيار واضح: فالمشروع "أ" يَفضُل المشروع "ب" الذي يَفضُل بدوره المشروع "ج"، إلا أن المشروع "ج" ليس بأسوء المشاريع، بل على العكس من ذلك، فهو يَفضُل المشروع "أ". و في غياب خيار واضح يتفوق على باقي الخيارات، تستعصى الإجابة على السؤال: من هو الفائز الشرعي في هذه الحالة؟

وفي العام 1781 سجل جان شارل دو بوردا (Jean-Charles de Borda) ملاحظاته حول طبيعة الانتخابات، وبالأخص حول المشكلة المتمثلة في أنه حتى لو كان بعض المصوتين يحملون مشاعر قوية جدا إزاء قضية ما فإن ذلك لا يغير من حقيقة امتلاك كل منهم لصوت واحد فقط ليتساووا في ذلك مع مصوتين آخرين يكادون لا يكترثون بهذه القضية. ولذلك فقد اقترح منظومة بديلة يقوم فيها الناس بترتيب الخيارات أو المرشحين ثم يتم قياس أصواتهم بحسب ذلك؛ وعلى سبيل المثال: إذا افترضنا انتخابات ثلاثية فسيحصل المرشح على نقطتين اثنتين لكل صوت يضعه في المرتبة الأولى، ونقطة واحدة لكل مرتبة ثانية، ولن يحصل على نقاط إذا كانت مرتبته الثالثة، وسيكون الفوز من نصيب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من النقاط كما هو موضح في المثالين المذكورين أعلاه.

ثم مضى قرن من الزمان قبل أن يعاد اكتشاف النصوص الفرنسية على يد تشارلز دوجسون (Charles Dodgson) عالم الرياضيات في جامعة أوكسفورد الذي كتب عدة نصوص حول عمليات التصويت، وقدم اقتراحا في عام 1876 ينص على إيجاد منظومة معقدة للتغلب على (مفارقة الحلقة المفرغة) التي طرحها كوندورسيه.

وكما نجد نصا أساسيا آخر يتجلى في مقالة ظهرت في عام 1896 حول التوزيع المنصف للضرائب بقلم الاقتصادي السويدي كنوت فيكسيل (Knut Wicksell)، وعلى الرغم من أن هذه المقالة اقتصادية في معظمها فقد طرحت مشكلة من مشاكل الخيار العام التي تتمثل في أن الأكثرية في السلطة يمكنها، إن شاءت، أن تنقل العبء الضريبي على نحو غير منصف

وتضعه على كاهل الأقلية. ووصل فيكسيل إلى نتيجة مفادها أن الاتفاق بالإجماع وحده القادر على الحيلولة دون تعرض الأقليات للاستغلال، وهي فكرة لا تزال في صلب الكثير من التحليلات الراهنة في مقاربة الخيار العام.

مدرسة الخيار العام الحديثة

مضى نصف قرن قبل أن يعيد الاقتصادي الاسكتلندي دنكان بلاك (Duncan Black) اكتشاف أفكار بوردا وكندورسيه مجددا. و قدمها للقارئ الانجليزي على نطاق واسع، ويمكن القول بأن المقالات التي كتبها بلاك في العام 1948 عن المشاكل الانتخابية التي طرحها بوردا وكوندورسيه تجعله جديرا بلقب (مؤسس المدرسة الحديثة للخيار العمومي).

أما أهم مساهمات بلاك في نظرية الخيار العام فتتمثل في أطروحته الشهيرة (فرضية المصوت الوسطي Median Voter Theorem)، وهي تؤكد بأنه في القضايا الواضحة المباشرة (من أمثال تحديد حجم التمويل اللازم لإنشاء الطرق) تتجذب الأحزاب السياسية نحو وسط طيف الآراء، وهي المنطقة التي يتواجد فيها العدد الأكبر من الأصوات، وأي حزب ينحرف بعيدا عن هذا الوسط سيخسر الأصوات لصالح الأحزاب المتموضعة هناك؛ وبما أن الأحزاب السياسية تهدف إلى الفوز بالأصوات فإن النتيجة النهائية ستتمثل في تجمعها في الوسط، مما لا يمنح المصوتين إلا القليل من الخيارات الحقيقية.

وفي العام 1951 أضاف الاقتصادي الأمريكي كينيث آرو (Kenneth Arrow)، والذي حاز على جائزة نوبل في ما بعد، إسهاما عظيما آخر عبر (فرضية الاستحالة Impossibility Theorem). إن السؤال الرئيسي الذي يواجه أية منظومة انتخابية هو معرفة إلى أي مدى تعكس القرارات الناتجة عن عملية التصويت طبيعة و قوة تفضيلات أفراد الجماعة المصوتة بدقة. لقد أوضح آرو بأنه ليس هناك في الحقيقة أية منظومة ديمقراطية يمكنها ضمان الخروج بهذه النتيجة السعيدة. وقد شاركه بعض المنظرين الذين خلفوه هذا الاستنتاج التشاؤمي، ومنهم من رأى، مثلا، بأن (أية) منظومة انتخابية يمكن التلاعب بها من قبل مصوتين يدلون بأصواتهم على نحو استراتيجي، أو من (أصحاب الأجندات) الذين يضغطون من أجل تحديد أولويات عمل اللجان البرلمانية.

كما اشتغل أنتوني داونز (Anthony Downs)، وهو من تلامذة آرو، على قضية (المصوت الوسطي) أيضا، لكنه حقق الشهرة بفضل تطبيقه لـ(نظرية الخيار العقلاني Rational Choice Theory) على مجريات عمل السوق السياسي. إن (الخيار العقلاني) هو الفعل المصمم بكفاءة قصد تحقيق أهداف الفرد. و تتمثل هذه الأهداف على مستوى الأحزاب السياسية حسب داونز في الحصول على المناصب الحكومية التي تمكنهم من تعظيم الدخل والجاه والسلطة. إن هذه الأحزاب قد تعمد إلى تغيير سياساتها سعيا خلف الأصوات اللازمة لوضعها في سدة الحكومة؛ أما المصوتون فإنهم سيختارون بعقلانية الحزب الذي سيحقق لهم أكبر عدد من المنافع.

لكن أشهر أفكار داونز هي فكرة (الجهل العقلاني Rational Ignorance) لدى المصوتين؛ حيث أشار إلى أن المصوتين يحتاجون إلى بذل الوقت والجهد لمعرفة السياسات التي يدعمها كل من المرشحين، لكن كل مصوت بمفرده لا يملك إلا فرصة ضئيلة في الواقع لتحديد مسار الانتخابات، ولذلك فإن الأمر لا يستحق، بكل بساطة، أن يبذل المصوت عليه وقته وجهده كي يكون جيد الاطلاع؛ ولذلك فإن معظم الناس يصوتون على أساس شعارات الأحزاب، أو لا يصوتون على الإطلاق؛ ومما يؤسف له أن هذا الأمر يعني بأن لاأبالية معظم المصوتين ستؤدي إلى وقوع الأحزاب تحت نفوذ مفرط لمجموعات مصلحية تتمتع باطلاع جيد على المشهد السياسي.

بيوكانن وتولوك

يعتبر كتاب (حسابات التوافقات؛ [1962]) هو من جعل للكاتبين الأمريكيين جيمس بيوكانن وغوردون تولوك السبق في مقاربة الخيار العام. حيث درسا في هذا الكتاب الإشكالات التي تنشأ عن منظومة التصويت بالأغلبية البسيطة. وأوردا تحليلا عميقا لظاهرة (التخادم Logrolling). لكن الإسهام الأساسي الذي جاءا به كان يتمثل في فصل المرحلة التي يتم فيها وضع قواعد التصويت دستوريا. مرحلة تسبق عمليات التصويت التي تجري تحت ظل هذه القواعد الدستورية. وقد أصر بيوكانن وتولوك على أن الدستور يجب أن يحقق التوافق

(الإجماعي)، وإلا فإن الأكثرية قد تصمم منظومة تتعرض فيها الأقلية للاستغلال في عمليات التصويت المستقبلية.

كان بيوكانن وتولوك ينظران إلى المنظومة السياسية وتطور الدساتير باعتبارها عملية يسعى من خلالها (الأفراد) إلى حماية مصالحهم الخاصة، و عوض أن تكون عملية نسعى فيها جميعا إلى تحقيق تصور عن "المصلحة العامة". وقد مثلت هذه المقاربة تحديا للنظرة السائدة التي تنص على أن التدخل الحكومي الواسع أمر لا غنى عنه لتحسين الرعاية الاجتماعية من خلال تصحيح حالات "إخفاق السوق". و يصر الكاتبان على أن المشكلة الحقيقية هي (إخفاق الحكومة). فالمشاكل من قبيل الاحتكارات و الآثار الخارجية والمعلومات المحتكرة أو المحدودة هي مشاكل تبرز بشكل أكبر في ممارسات الحكومات أكثر منه مقارنة مع الأسواق. وبما أن القرارات العمومية تخضع لمبدأ (الفائز يظفر بكل الجوائز) فإن فرص النجاة من هذه المشاكل أقل بكثير منه في منظومة السوق.

تيارات مدرسة الخيار العام

قام بيوكانن وتولوك بتأسيس ما سمي ب"مدرسة فيرجينيا" ضمن مقاربة الخيار العام، والتي تركز على النظرية الدستورية والمؤسسات السياسية الفعلية. ويضاف إليها "مدرسة روتشستر" التي تطبق مبادئ الإحصاء والرياضيات في هذا المجال. كما إن هناك "مدرسة شيكاغو" التي تركز بشكل أكبر على النظرية الاقتصادية الصافية لدراسة العملية الجماعية لصنع القرار.

وعندما فاز بيوكانن في العام 1986 بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعمله على مقاربة الخيار العام برزت تساؤلات كثيرة حول السبب في عدم تشاركه الجائزة مع تولوك، وبغض النظر عن الأسباب فإن تولوك يمتلك أيضا إسهامات مرموقة في هذا المجال. فقد قدم على سبيل المثال إسهامات أصيلة مهمة في قضية "التربح" كما سنرى ذلك لاحقا، وهو نشاط واسع الانتشار مستنزف و مُهدر للموارد تقوم فيه المجموعات المصلحية باستخدام الممارسة السياسية لتضع في قبضتها عددا من الاحتكارات والامتيازات.

قوة المجموعات المصلحية

وبالإضافة لما سبق، قام الاقتصادي الأمريكي منصور أولسون (Mancur Olson) في كتابه (منطق الفعل الجماعي؛ [1965]) باستكشاف تأثير المجموعات المصلحية الخاصة على الممارسة السياسية. ولا شك في أن وجود مجموعات الضغط حقيقة واضحة بما فيه الكفاية. إلا أن أولسون يرينا أيضا بأن هناك الكثير من المجموعات المصلحية الكبيرة التي يصعب عليها تحقيق حملات ضغط فاعلة، وهي تضم مجموعات مهمة من أمثال المستهلكين ودافعي الضرائب.

ومن أسباب ذلك مشكلة (الانتفاع المجاني Free–Rider). فإذا نجحت مجموعة ضغط للمستهلكين في الفوز بموافقة السياسيين فإن (جميع) المستهلكين سينتفعون من ذلك سواء انخرطوا أم لم ينخرطوا في المشاركة بفعالية في هذه الحملة. و يتساءل المرء عن جدوى المساهمة في هذا المسعى علما أنه سينتفع مجانيا من جهود الآخرين. وتتمثل النتيجة المقلقة لهذه الظاهرة في أن المجموعات، كما هو حال الجماعات المهنية والنقابات العمالية، التي يمكنها أن تحصر المنافع التي تحققها لأعضائها. فنجدها إذن تتمتع بتمثيل مفرط وقدرة ضغطية كبيرة على الجدل العمومي. أما المجموعات الأخرى ذات العدد الأكبر والتنظيم الأصعب، كالمستهلكين ودافعي الضرائب، فنجدها لا تحظى بالتمثيل المناسب.

وفي العام 1962 قام عالم السياسة الأمريكي ويليام رايكر (William H. Riker)، وهو من الأسماء البارزة في مدرسة روتشستر، باستكشاف الكيفية التي قد تتبعها المجموعات المصلحية لتشكيل التحالفات. حيث نجدها تدعم بعضها بعضا من أجل تحقيق منفعة مشتركة في الممارسة السياسية. لكن هذه التحالفات تحتاج إلى بذل الجهد كي تتشكل وتستمر. وقد وجد رايكر بأن "التحالفات الكبرى" لا تعمر طويلا، ووصل إلى استنتاج مفاده أن الاستراتيجية الأفضل للمجموعات المصلحية تتمثل في تشكيل (أصغر تحالف يمكنه تحقيق الفوز)، وهو تحالف كبير بما يكفي لتحقيق الفوز، لكنه ليس كبيرا إلى حد يؤدي إلى تفككه.

كما أدخل رايكر (نظرية الألعاب) إلى مقاربة الخيار العام، وهي نظرية تتبع النمذجة الرياضية لتفاعلات الأفراد، كما هو الحال في الانتخابات مثلا، حيث تعتمد قرارات الفرد جزئيا على القرارات التي يتخذها الآخرون.

البيروقراطية والتشريع

تتصف الحكومة بميزة أخرى أكثر إقلاقا مما سبق ذكره، وهي أن المسؤولين العموميين لهم أيضا مصالحهم الخاصة بهم. ولقد حاول الاقتصادي الأمريكي ويليام نيسكانن (William A. Niskanen) تحديد مصالح البيروقراطيين وأهدافهم في كتابه (البيروقراطية والحكومة التمثيلية؛ [1971])، حيث رأى بأن العاملين بالقطاعات العمومية يسعون إلى الحصول على أقصى حد للميزانية، مما يعود عليهم بالسلطة والمكانة والراحة والأمان وغيرها من المنافع، وهم يدركون تفوقهم على المشرعين في المفاوضات المتعلقة بميزانية إداراتهم لأنهم أعلم من المشرعين بوظائف و خبايا إداراتهم، إدارات لا يمكن للمشرع إلا أن يتحصل على معلومات عامة عنها. وما أن يلتزم السياسيون بسياسة ما، فإن البيروقراطيين يسارعون حينها إلى تطبيق الميزانية لأنهم يعلمون بأن السياسيين لن يرغبوا بالتعرض لإهانة العموم بسبب التخلي عن مشروع ما، وينتج عن ذلك ظهور جهاز بيروقراطي أكبر حجما وأقل كفاءة بالمقارنة مع ما يرغب به المصوتون.

ويمكننا أن نقتفي الظهور الأول لمدرسة شيكاغو في مقالة كتبها جورج ستيغلر (George Stigler) في العام 1971، حيث انتقد فيها البيروقراطية من وجهة نظر مغايرة. فمن خلال الاعتماد على نظريات المجموعات المصلحية لمنصور أولسون استنتج ستيغلر بأن التشريع سيصل في النهاية إلى خدمة المصالح الخاصة بدلا من العموم على نحو عام، فالمصالح المركزة للمجموعات المهنية، كالأطباء أو شركات الأدوية، تمنحها حافزا قويا للتنظيم والضغط على السياسيين، والذين يشكلون بدورهم "دكاكين تنظيمية" للحصول على أموال هذه المجموعات. وليس من الإفراط القول بأن الأمر قد وصل إلى حد التحكم بهذه "الدكاكين" من قبل المصالح الخاصة. والمشكلة تكمن في أن هذه الدكاكين تم تشكيلها منذ البداية لتحقيق منافع هذه المصالح. ويلخص ستيغلر وجهة نظره بعبارة وردت في مقالته حيث يؤكد أن "العملية التشريعية

يستحوذ عليها أرباب الصناعة، وأن هذه العملية تم تصميمها وتشغيلها في الأساس من أجل منفعتهم".[2]

مراجعات معاصرة لمدرسة الخيار العام

جعلت هذه الأفكار و غيرها علماء مقاربة الخيار العام متشائمين حيال عملية صناعة القرار العمومي. وبدا لهم مستحيلا إبعاد أية منظومة تنتج خيارات جماعية قادرة على عكس طيف تفضيلات فردية بشكل حقيقي ومنسجم. فالناس يصوتون على نحو استراتيجي بدلا من إظهار تفضيلاتهم الحقيقية، والمجموعات المصلحية قد تحظى بنفوذ مفرط. وجماهير العموم قد لا تمتلك من المحفزات ما يكفي لدفعها إلى الفهم أو حتى إلى التصويت. وواضعو الأجندات قد يضمنون هيمنة تفضيلاتهم الخاصة. والأحزاب قد تتجمع في الوسط بدلا من تقديمها لخيار حقيقي، ومجموعات الضغط قد تنفق موارد هائلة على السعي خلف دعم السياسيين، والمسؤولون الحكوميون قد يقدمون على حشو جيوبهم بالأموال.

ومع ذلك فإن هناك تفاؤل أكبر يمكننا ملاحظته لدى منظرين آخرين في مقاربة الخيار العام، حيث ادعى جوزيف شومبيتر (Joseph A. Schumpeter) في الأربعينات الماضية أن التنافس على الأصوات يؤدي في الحقيقة إلى نتيجة نافعة عوضا عن ذلك، تماما كما هو حال "اليد الخفية" للتنافس في السوق. وفي وقت لاحق، أشار البعض من أمثال بيتر كوفلين (Peter Coughlin) وشمويل نيتزان (Shmuel Nitzan) إلى أنه في حال وجود تنوع كبير في القضايا، بحيث يمكن لكل حزب أن ينفرد بما يشاء منها، يقل احتمال الوصول إلى الطريق المسدود لظاهرة "الحلقة المفرغة". وهناك آخرون من أمثال إدوارد كلارك (Edward H. Clarke) وثيودور غروفز (Theodore Groves) قاموا باستكشاف طرق مختلفة يمكن من

---

[2] جاءت هذه المقالة تحت عنوان (نظرية التشريع الاقتصادي) ونشرت في مجلة بيل للاقتصاد وعلم الإدارة (م1)؛ ج2 ص137-146.

يمكن الانتقال إلى المسرد البيبليوغرافي في نهاية الكتاب للاطلاع على تفاصيل بيبليوغرافية (باللغة الإنكليزية) للمراجع المذكورة، وذلك بحسب الرقم الذي يلي اسم المرجع بالعربية (م1 مثلا) ضمن فقرة (المراجع References).[المترجم]

خلالها حث المصوتين فيها على إظهار تفضيلاتهم الحقيقية وتحمل عبء التكلفة التي تلقيها مطالبهم على كاهل الآخرين، عوضا عن التصويت الأناني والاستراتيجي.

ويتعزز هذا التفاؤل عندما يضاف إليه الاختبار العملي، فيحاجج على سبيل المثال بعض العلماء في أيامنا هذه بأن البيروقراطيين وميزانياتهم تخضع في الحقيقة للضبط على نحو أفضل بكثير مما كان يخشاه نيسكانن. كما إن الأحزاب السياسية تختلف عن بعضها البعض على أرض الواقع، وبشكل كبير يمتد على المدى البعيد، وذلك في ما يخص القضايا المهمة كالتضخم والبطالة.

مقاربات جديدة

إن رواد المدرسة الحديثة في الخيار العام كانوا جميعهم إما بريطانيين أو أمريكيين، لذلك تركزت تحليلاتهم على آليات عمل (بيئة الحزبين) ومنظومات الأكثرية البسيطة، لكن مقاربة الخيار العام نمت في بقاع أخرى من الكرة الأرضية، وهي الآن تعمل أكثر على تحليل ما يسود في أنحاء أخرى في العالم من منظومات الأحزاب المتعددة والقواعد المتنوعة للتصويت. ومن القضايا الأساسية في أيامنا هذه نجد كيفية تشكيل التحالفات من أحزاب متعددة، ومدى استقرار هذه التحالفات، والسبب في اتخاذ العديد من الأحزاب لقرار تشكيل حكومات أقلية بدلا من الدخول في تحالفات.

وبالإضافة إلى الدروس المستقاة من تجارب سياسية حقيقية، قام اقتصاديون من أمثال فيرنون سميث (Vernon Smith)، الفائز بجائزة نوبل في عام 2002، بإجراء تجارب عملية على الكيفية التي يقوم بها الأشخاص (تلاميذ هؤلاء الاقتصاديين في العادة) بتحديد خياراتهم على أرض الواقع. وقد برزت عدة أفكار من هذه التجارب ومنها أنه من الممكن (حقا) تصميم منظومات انتخابية تكشف قوة الآراء المختلفة للمصوتين وتثبط التصويت الاستراتيجي، وأن نموذج بيوكانن وتولوك حول الاتفاق الإجماعي على الدستور هو بالفعل أمر ممكن عمليا. وهناك الكثير من التجارب الأخرى التي تقترح بأنه على الرغم من أن الناس يمارسون (الانتفاع المجاني)، كما يعتقد أولسون، فإنهم يفعلون ذلك على نحو يقل كثيرا عما يشيع الاعتقاد به، بل

إن هناك الكثير ممن يكرسون للسياسة طاقة أكثر بكثير بالمقارنة مع ما يمكن تبريره وفق مفهوم (المصلحة الذاتية العقلانية).

ومع وصول مقاربة الخيار العام إلى مرحلة النضج فإن الأفكار الراديكالية أخذت تزول ليحل محلها جهد ينصبّ على الاستزادة من التفاصيل واختبار النتائج. كما و سنرى لاحقا، قد أدت بعض جهود التنظير والتجريب الراهن في الحقيقة إلى طرح تساؤلات بشأن بعض الفرضيات التي جاء بها علماء هذه المدرسة، ومنها ما دعا إلى إجراء تعديلات أو مراجعات كبيرة في هذه الفرضيات.

وهناك اتجاه آخر يتزايد اعتماده على الرياضيات بالرغم من إصرار بعض العلماء على ضرورة التركيز على شرح السياسة والحكومة كما هي على أرض الواقع، عوضا عن استخلاص نماذج أكثر غموضا. كما إن مقاربة الخيار العام تمارس اليوم تأثيرا متزايدا على علم السياسة، حيث يتنامى الميل في أوساط ممارسي هذا العلم نحو استخدام مقاربة "الفاعل العقلاني".

في العام 1965 أسس بيوكانن وتولوك (جمعية الخيار العام) لتبادل الأفكار بين العلماء العاملين في هذا المجال الجديد. ومن المقاييس التي يمكن الاستدلال بها على نمو مقاربة الخيار العام هو أن الاجتماعات السنوية لهذه الجمعية أصبحت تجتذب الآن مئات المشاركين، وأن هناك جمعيات مماثلة أخذت تتأسس في أوروبا والشرق الأقصى؛ وإذا تأملنا في بداياتها المفاهيمية المتعثرة يمكن القول بأن مقاربة الخيار العام أصبحت الآن من الميادين التي تشهد نقاشا يتسم بحيوية بالغة.

3. من يحتاج إلى الحكومة؟

هناك مشروعات لا يمكننا إنجازها بمفردنا، ولا بأس إذا استطعنا تجنيد الآخرين ليشاركونا ما تتطلبه من جهود وتكاليف، وليشاركونا أيضا المنافع التي تجعلهم يدركون بأنها تستحق ما بذل عليها، وعلى سبيل المثال فإن أي أسرة عادية من أسر المدينة ربما لا تستطيع تحمل تكاليف شراء و صيانة منزل على الساحل للعطلة الصيفية، لكنها إذا استطاعت تشارك التكلفة مع الآخرين فستتطوع إحدى الأسر لتزيين المنزل بالديكور، وأخرى لتأثيثه، وأخرى للعناية بنباتات المنزل وحديقته، وأخرى لتزويده بالاحتياجات، فسيصبح هذا المنزل حينها مشروعا قابلا للإنجاز يمكن للجميع أن سيتمتع به.

و لا تبرز المشاكل إلا مع "السلع العمومية"، أي عندما يمكن للآخرين أن يتشاركوا المنافع حتى وإن لم يقدموا أي مساهمة في الجهود اللازمة لإنتاج هذه السلع، وذلك يسبب غياب المحفز الذي يدفع أي شخص إلى المساهمة إذا كان يستطيع التمتع مجانا بثمار عمل الآخرين.

ونجد في كتابات ديفيد هيوم أمثلة عن السلع العمومية التي تناول فيها قضيتي تنظيف الموانئ وتجنيد الجيوش. فالجميع يستفيد من انتعاش الاقتصاد وتحسن الوضع الأمني، ولكن لماذا ينبغي على أي أحد أن يتبرع بنفقات تنظيف الميناء أو يتطوع للانخراط في الجيش؟ وهناك مثال آخر يرد هذه المرة بقلم غوردون تولوك، وهو يتناول ضباب لندن ذي السمعة السيئة، حيث كان من الواضح أن هذا التلوث يمكن التخلص منه عبر انتقال الناس إلى استخدام وقود لا يطلق دخانا، لكن هذا الوقود أغلى بكثير، ولذلك يبرز السؤال: من سيدفع التكلفة الإضافية إذا كان يعلم بأن مساهمته الخاصة ليست إلا جزءا صغيرا من النتيجة الكلية، وأنه حتى لو انتقل ما يكفي من الناس إلى الوقود النظيف وتحسن الهواء فإن من استمر على استخدام الوقود الدخاني يمكنه بكل بساطة أن "ينتفع مجانا" مما قام به غيره من تضحيات شخصية؟

إن النتيجة التي تتمخض عنها مشكلة "السلع العمومية" هذه تتمثل في أن مشروعات قادرة على النفع، كتحسين الوضع الأمني أو تنقية الهواء، لن تجد طريقها إلى التحقق أبدا، وإذا

تحققت فإنها ستُنجز بلا كفاءة. وإن بعض السلع التي تُدعى "سلعا عمومية" غالبا ما يتبين لاحقا بأنها ليست كذلك، فعلى سبيل المثال: إن تنظيف الميناء يمكن تمويله من خلال رسوم تُفرض على من يستخدمه. لكننا مع ذلك نلاحظ وجود العديد من الحالات النظرية والعملية لمشكلة السلع العمومية، وربما نهرع إلى تكليف الحكومة للقيام بأمور نعتبرها مهمة ولا يمكن للسوق إنجازها بكفاءة أو يعجز عن تحقيقها. إننا نصوت لتقرير مسار الفعل الجماعي مما يجبر الجميع على تشارك ما صوتنا من أجله، فمثلا: قد نصوت على منع الجميع من استخدام الوقود الدخاني، أو قد نجبرهم على دفع الضرائب لتمويل نفقات الدفاع والخدمات العمومية.

وهذا السبب هو الذي دفع علماء مقاربة الخيار العام، من أمثال بيوكانن وتولوك، إلى أن لا يعتبروا الدولة أمرا "عضويا"، أي أنها ليست شيئا ينمو بفضل ما فيه من حياة وأهداف خاصة؛ بل إنهم كان ينظرون إلى الدولة بأنها، وبكل بساطة، مجرد وسيلة يستخدمها أفراد عقلانيون مصلحيون من أجل تعزيز مصالحهم الشخصية عبر الفعل الجماعي.

تكاليف عملية صناعة القرار

يصح لنا أن نتساءل عن ماهية الضوابط التي تضفي طابع المشروعية على القرارات الجماعية، بمعنى آخر، ما هو حجم الأكثرية الذي يكفي لتبرير إجبار الجميع على المشاركة في مشروع جماعي؟

ربما يبدو (الإجماع) حلا مثاليا، حيث لا يتوجب معه إجبار أي شخص على المشاركة، وإنما يوافق الجميع طوعا على المساهمة في إطار البحث عن المنفعة المشتركة. لكن المجتمعات الراهنة يبلغ تعدادها ملايين الأشخاص، و من البديهي أن الحصول على موافقة الملايين أمر يستحيل تحقيقه، كما إن الإجماع يعني بأن كل فرد يمتلك حق النقض، دون أن يمنعه ذلك من الانتفاع المجاني في حال تقديم السلعة العمومية من طرف الآخرين.

لكن استعمال آلية أخرى غير الإجماع ينتج عنه آثار سلبية. فالتصويت بالأكثرية يسمح للأكثرية بتمرير مشروعات مصممة لمنفعتها الخاصة، حيث يجبر الآخرون حينها على قبولها أو دفع نفقاتها. وفي الواقع، فإن مثل هذا الاستغلال شائع جدا، حيث تفرض الضرائب الإجبارية من

أجل تمويل المشروعات الحكومية وأنشطتها ومساعداتها المالية بينما يمكن أن ترفض الأقلية ذلك أو ترفضه بضراوة. بل إن الأكثرية غالبا ما تتجاوز ذلك فتفرض قيَمها على الأقلية وتضطهدها بسبب "جرائم" (من دون وجود مجني عليه) تتصل بنمط حياتها، مما يؤدي إلى انتهاك حرياتها الأساسية.

وكلما ارتفعت نسبة الأكثرية التي تخول اتخاذ القرار، كلما صار الحصول على اتفاق أمرا صعبا، لكن ذلك يقلص بالمقابل خطر تعرض الأقليات للاستغلال. و بعبارة أخرى، كلما ارتفعت تكاليف عملية صناعة القرار، كلما انخفضت التكاليف الخارجية. و بالمقابل كلما انخفضت الأكثرية التي تخول اتخاذ القرار، كلما كان من الأسهل تحقيق الاتفاق مع ارتفاع خطر الاستغلال.

كيف نحقق التوازن؟

يقتضي التوازن المثالي إيجاد نسبة أكثرية معينة تحقق الحد الأدنى من (تكاليف عملية صناعة القرار) و(التكاليف الخارجية)، حيث تكون نسبة الأكثرية صغيرة بما يكفي لتسهيل الاتفاق لكنها كبيرة بما يكفي لجعل الاستغلال صعبا.

ولا شك أن قاعدة صناعة القرار التي نعتمد عليها بشكل طبيعي، والتي تسود في الكثير من المنظومات السياسية على امتداد العالم، هي قاعدة التصويت بالأكثرية البسيطة، حيث يتم اتخاذ القرارات من طرف الفئة التي يزيد عددها على النصف، إلا أن علماء مقاربة الخيار العام يؤكدون على أهمية تحديد عتبة اتخاذ القرار، و ذلك لأن قرارات الحكومة قرارات إجبارية، حيث تُجبَر الأقلية، مع أن تعدادها قد لا يقل عن نصف عدد السكان إلا بقليل، على أن تدفع نفقات ما تريد الأكثرية فعله، وأن تتقبل ما ينتج عن قرار الأكثرية من تأثيرات، وذلك بغض النظر عن مدى قوة معارضتها لهذا القرار. إذن، فالهدف هو إيجاد عملية جماعية سهلة لصناعة القرار من جهة، و من جهة ثانية أن تقلص إلى الحد الأدنى استخدام القوة ضد المعارضين الذين ربما لن ينتفعوا من المشروع الذي تطالب به الأكثرية.

وهكذا فإن قاعدة الأكثرية البسيطة دائعة الصيت قد لا تكون الأفضل و لا تمتلك قدرات سحرية حسب بيوكانن وتولوك، إذ يشيران إلى وجود الكثير من الترتيبات الممكنة الأخرى، ومنها قواعد الأكثريات المشروطة (كقاعدة الثلثين).

في الواقع، يمكن اللجوء إلى توظيف مجموعة متنوعة من قواعد التصويت المختلفة، وذلك حسب طبيعة القرار المراد اتخاذه. فعلى سبيل المثال حينما يكون خطر التعرض للاستغلال منخفضا قد يتفق الناس على الاكتفاء بقاعدة الأكثرية البسيطة، أما إذا كان هذا الخطر عاليا فربما يتفقون على تحقيق أكثريات ذات نسب أكبر بكثير. وبعبارة أخرى، كلما كانت التكاليف الخارجية أكبر، كلما استوجب أن تكون قاعدة التصويت أن تكون أكثر شمولا.

إن هذا السبب تحديدا هو الذي دعا فيكسيل إلى تفضيل القرارات الإجماعية عند تناول مسائل الضرائب. أما بالنسبة لبيوكانن وتولوك فإن قرار تبني الدساتير يجب أن يكون إجماعيا، لكونها وحدها تضع كل القواعد المستقبلية للتصويت.

إخفاق الحكومة

كان معظم الاقتصاديين، قبل ظهور مقاربة الخيار العام، يفترضون بأن التدخل الحكومي يمكنه بل ويجب أن يتم لتصحيح مشاكل "إخفاق السوق"، كالتزويد غير الكافي بالسلع العمومية. لكن علماء مقاربة الخيار العام أثاروا علامات استفهام خطيرة حول مدى صحة هذا الافتراض. فوجود "إخفاق السوق" لا يعني بالضرورة أن الفعل الحكومي أفضل منه بأي شكل من الأشكال، حيث توضح مقاربة الخيار العام بأن هناك (إخفاقا حكوميا) أيضا.

فعلى سبيل المثال، لا توجد أية منظومة تصويتية تعكس بأمانة شدة اختلاف المصوتين. و منه فليس من حقها الزعم بأنها تعلم ما هي "المصلحة العامة". إن المنظومات التصويتية المختلفة تفرز نتائج مختلفة، و كنتيجة لذلك تقوم منظومات الأكثرية بتعريض الأقليات لخطر الاستغلال المضر. كما تتأثر سلبا بممارسات التربح الذي تمارسه مجموعات ذات مصالح خاصة.

وربما يعجز السوق عن التزويد بأشياء معينة، لكن الفعل الحكومي، والذي تكتنفه كل هذه المشاكل، لا يمكن اعتباره الطريق الأمثل للتزود الأشياء المذكورة، بل إن الواقع يخبرنا بأن التدخل الحكومي يمكنه أن يكون أكثر إضرارا بالمقارنة مع المشاكل التي جاء لحلها.

ولهذا فإن علماء مقاربة الخيار العام، على الرغم من قبولهم لإمكانية وجود حاجة للفعل الحكومي، يؤكدون الحاجة إلى الواقعية إزاء التفكير في كيفية عمل الحكومة إذ ينبغي تدقيق النظر في قواعد التصويت و معرفة إلى أي مدى يصل استعدادنا لإجبار الناس على الامتثال لأي فعل يتم الاتفاق عليه. يجب التفكير مليّا في ما إذا كان الفعل الحكومي، بكافة أخطائه، يمثل الطريق الصائب من أجل إنجاز المهام التي يعجز السوق عن تحقيقها بشكل سليم. إن مجرد عجز السوق عن التزويد ببعض الأشياء النافعة لا يعني بأن القرار الصائب يتمثل في المزيد من التدخل الحكومي.

السلع العمومية غير قابلة للتجزئة

تبرز مشكلة أخرى تتمثل في أن السلع العمومية تخضع لقانون (الكل أو العدم) كما أسلفنا سابقا في حالة تنظيف الميناء. فعندما تُطرح إشكالية تنظيف الميناء، أو حشد الجيش، أو حظر الوقود الذي ينفث الدخان، فإن الإجابة يجب أن تكون (نعم) أو (لا) وليس هناك إجابة وسطى بينهما، وستجبر الأقلية على قبول قرار (نعم/لا) الجماعي. أما سلع السوق فهي متنوعة على العكس من ذلك. فمن يرغبون باقتناء أحذية سوداء أو زرقاء أو بنية أو حمراء يمكنهم جميعا الحصول على ما يريدونه في الوقت نفسه، ودون الحاجة إلى إجبار الآخرين على التماشي مع تفضيلاتهم. وإذا كان من الممكن العثور على طريقة لتوفير أنماط معينة من السلع العمومية من خلال الفعل الجماعي الطوعي فقد نقترب حينها من ذلك التنوع الذي نراه في السوق للسلع الخاصة.

و لا يقف الأمر عند هذا الحد، فالانتخابات –وهي الطريقة التي نعبر من خلالها عن تفضيلاتنا للقرارات الجماعية المرغوبة– لا تُجرى إلا مرة واحدة كل عدة سنوات. و على العكس من ذلك تماما نجد أن نظام السوق يتيح لنا فرصة التعبير عن تفضيلاتنا الفردية من خلال ما نشتريه من سلع في كل ساعة وكل يوم.

بل يمكننا من خلال منظومة السوق أن نختار أو نهمل أي منتج ضمن مجموعة كبيرة و متنوعة. بمقدورنا أن نشتري الخوخ والمشمش دون أن نكون مجبرين على شراء اللحوم في الوقت نفسه، مما يفسح مجالا أكبر للنباتيين. لكننا نرى أن الفرد في الانتخابات لا يمكنه اختيار مشروعات بعينها، وإنما يقوم بانتخاب سلة كاملة من الخيارات السياسية التي يمكن أن تكون شديدة التنوع كالهجرة والتعليم المدرسي والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والنفقات العمومية والضرائب والسجون. و مع أننا يمكن أن نحب شطرا من محتويات هذه السلة، و نكره الشطر الآخر، لكننا، ومع الأسف، عاجزون عن الاختيار.

وعلى الرغم من هذه العيوب فإن الضغوط لا تزال مستمرة من أجل توسيع النشاط الحكومي؛ فعلى سبيل المثال نجد في الجدل العمومي أن أصوات المجموعات ذات المصالح المركزة جدا، كالمتعاقدين مع الجيش أو نقابات العمال، تعلو على أصوات باقي الكتلة التصويتية التي تعبر عن مصالح أقل تحديدا بكثير. إن المجموعات ذات المصالح المركزة تمتلك محفزا قويا يدفعها إلى التنظيم وجمع الأموال وشن الحملات المؤيدة لسياسات تعود عليها بالنفع على وجه التحديد. أما عموم الناس، بما لهم من مصالح شديدة التناثر، فليس لديهم إلا محفز ضئيل لبذل جهد كبير في الجدل العمومي.

وهناك سبب آخر يقف وراء ميل النشاط الحكومي إلى التوسع، وهو أن الأكثرية يمكنها تحميل عبء تكلفة قراراتها لا على كاهل الأقلية فحسب، وإنما ستضعها أيضا على كاهل أجيال لم تبصر النور بعد؛ فالعديد من النشاطات العمومية لا تتلقى التمويل من الضرائب المفروضة على من ينتفع منها، وإنما تستمد تمويلها من الدين العمومي الذي سترثه الأجيال القادمة. إذن، يمكن للأفراد أن يصوتوا للحصول على منافع راهنة، كالرواتب العالية والشوارع الجيدة، وأن يلقوا بعبء التكلفة على كاهل دافع الضرائب المستقبلي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذا "النقل الزمني" أمكننا استيعاب كل هذا الميل لتوسيع الخدمات العمومية.[3]

---

[3] ربما يشير بعض الاقتصاديين إلى أن الحكومة تقترض من أجل الاستثمار في أصول تعود بالنفع في المستقبل، كالطرق مثلا؛ وفي الواقع، فإن إحدى "القواعد الذهبية" لحكومة حزب العمال البريطاني في المدة (1997-2010) كانت ترفع هذا الشعار. لكن هذا التبرير ينطوي على إشكاليات، إذ ليس هناك اتفاق عام حول ما الذي يشكل

ويتعزز هذا الضغط التوسيعي أكثر وأكثر بسبب (التخادم)، أي: ظاهرة "صوّت لصالح مشروعي وسأصوت لصالح مشروعك"، والتي يبدو بأنها صفة ملازمة للمنظومات الديمقراطية؛ فعندما عملت في الكونغرس الأمريكي، مثلا، عبّرت عن دهشتي من أن برنامج قسائم الغذاء، وهو من إجراءات الرعاية الاجتماعية، تم إدراجه في ذيل (قانون المزارع)، والذي يدور في معظمه حول تقديم المكافآت المالية للمزارع، وحينها استغرب زملائي من سذاجتي وشرحوا لي الأمر بأن النواب الجمهوريين من المناطق الريفية قد صوتوا من أجل مكافآت المزارع، وأن النواب الديمقراطيين من المناطق الحضرية قد صوتوا من أجل إجراءات الرعاية الاجتماعية، ولذلك فإن الجميع قد انتفعوا، بغض النظر عن دافع الضرائب طبعا.

غياب الصلة المباشرة بين الخيار والنتيجة

كما تشير مقاربة الخيار العام إلى إخفاق آخر يعتري المنظومة السياسية، وهو ما يدعى التصويت الاستراتيجي أو التصويت التكتيكي. ففي نظام السوق يقوم المرء باتخاذ الخيار والحصول على ما يريده من سلع أو خدمات، أما في السياسة فيمكنك التعبير عن خيارك في الانتخابات، لكن من المحتمل جدا أن تكون النتائج مخيبة للآمال.

ولهذا السبب يحجم الكثيرون عن التعبير عن تفضيلاتهم الحقيقية في الانتخابات، لكنهم يصوتون على نحو تكتيكي؛ حيث ربما لن يصوتوا لمن يفضلونه من الأحزاب أو الخيارات، وإنما لطرف يمتلك فرصة أفضل للفوز. ففي بريطانيا على سبيل المثال إذا كانت فرص فوز أحد مرشحي حزب العمال للبرلمان ضئيلة في إحدى المناطق، فإن مؤيدي حزب العمال سيعطون أصواتهم عوضا عنه إلى مرشح الحزب الديمقراطي الليبرالي أملا منهم في استبعاد فوز أعدائهم التقليديين من الحزب المحافظ.

(الاستثمار)، كما إن المشروعات الاستثمارية نفسها قد تتقرر على يد مجموعات مصلحية دون أن يكون لها مردود على المدى البعيد، ويمكن القول بأن إنفاق الحكومة ووارداتها لا يتم التنظير له بهذه الطريقة بشكل عام، بل يمكن القول بشكل أعم أن اقتصاديات مقاربة (الخيار العمومي) تحاجج بأن المجموعات المصلحية لا تجد حرجا في التشجيع على الاقتراض من أجل تمويل الإنفاق الراهن.

لكن هذا التصرف يرسل رسالة خاطئة إلى السياسيين ومسؤولي الحكومة حول رغبة المصوتين الحقيقية، ولهذا يصعب تلخيص "المزاج" العمومي بناء على نتيجة الانتخابات، حيث لا يمتلك كل فرد إلا صوتا واحدا مهما كانت شدة تأييده لأي قضية من القضايا، ويضاف إلى ذلك التضارب الدائم بين آراء المصوتين. وعندما ندرك أن هناك الكثير ممن لا يصوتون من أجل ما يؤمنون به، فإن المهمة تصبح أصعب وأصعب. وعندما يقرر الكثير من المصوتين، وعلى نحو عقلاني تماما، بأن أصواتهم لا تحدث تأثيرا مهمًا –يرتقي إلى ما يضيّعونه من وقت في دراسة القضايا المثارة، أو حتى في الذهاب إلى صندوق الانتخاب– فإن خياراتنا "الديمقراطية" المزعومة تبدأ بفقدان شرعيتها شيئا فشيئا.

إن المجموعات المصلحية، والتخادم، وجهل المصوت، والتصويت الاستراتيجي، والتكتل، والنقل الزمني، والإجبار، والاحتكار والاستغلال،...إلخ جميعها تشهد على أن المنظومة الحكومية تعاني من عيوب ذاتية، وكما يقول بيوكانن وتولوك فإن الحكومة ليست أمرا يمكن التعامل معه بطوباوية.

4. كيف يحدث الفوز في الانتخابات؟

من المقولات المأثورة أنك إذا كنت تحب القوانين أو النقانق فلا تحاول أبدا أن تشاهد كيفية صناعتها؛ وهي مقولة تلخص وجهة نظر مقاربة الخيار العام بشأن الانتخابات. إن غاية التصويت تتمثل في المحاولة بطريقة ما لترجمة آراء الكثير من الأفراد إلى قرار جماعي واحد، لكن القرار الذي يأتي نتيجة لذلك يعتمد بشكل كبير على النوع المختار من المنظومات الانتخابية. وعلاوة على ذلك، فإن لكل منظومة ميزاتها الخاصة، وذلك لا يتعلق بآليات عملها فحسب، وإنما يمتد أيضا إلى كيفية تأثيرها على طريقة سلوك المصوتين والمرشحين. ويمكن القول بصراحة أن الممارسة السياسية ليست بالمشهد الرائع، فالقرار النهائي الذي ينتج عنها ربما يكون انعكاسا مشوها جدا لما يرغب به فعلا أي فرد من الأفراد.

مفارقات التصويت على أرض الواقع

في الحقيقة، وكما يشير كوندورسيه، يمكن لبعض المنظومات أن تفرز (أي) نتيجة تقريبا؛ فالحجر قد يخسر أمام الورقة، والورقة تخسر أمام المقص، لكن ذلك لا يمنع المقص من الخسارة أمام الحجر. إن النتيجة تعتمد على كيفية إدارة هذه الانتخابات، فإذا كان هناك من يستطيع صياغة نظام احتساب الأصوات، كأن يكون رئيس لجنة للاختيار بين عدة خيارات، فإن (واضع الأجندة) هذا يمكّنه التلاعب بمنظومة احتساب الأصوات على النحو الذي يمكنه من ضمان تفوق تفضيلاته بغض النظر عما يريده المصوتون.

وبحسب تخمينات دنكان بلاك وما أكدته التحليلات الحديثة فإنه كلما ازدادت الخيارات المطروحة، وكلما ازداد عدد المصوتين، كلما ازدادت حدة مفارقة (الحلقة المفرغة) هذه، مما يجعلها ذات منفعة تصب بالخصوص لصالح المنظومات السياسية الكبيرة والمعقدة في عالم اليوم.

وعلى سبيل المثال تتبوأ هذه القضية أهمية حقيقية في انتخابات الرئاسة الأمريكية، حيث يتم تقليص عدد المرشحين إلى اثنين أو ثلاثة من خلال سلسلة من الانتخابات الأولية. كما

يمكننا أن نلاحظ الأمر ذاته في انتخابات الرئاسة الفرنسية، حيث يتوجب على الفائز الأول بالجولة الأولى من التصويت أن يخوض جولة أخرى للفوز بالمنصب، ولهذا حدث في العام 2002 أن زعيم الجبهة الوطنية جان ماري لوبين حل ثانيا بفارق ضئيل عن الفائز الأول ضمن ستة عشر مرشحا، ثم خسر في الجولة الثانية بفارق هائل أمام جاك شيراك، بينما لم يحصل الاشتراكيون، مع أنهم أحرزوا المرتبة الثالثة في الجولة الأولى بفارق ضئيل عن الفائز الثاني، على فرصة الترشح في الجولة الثانية. و في حال تواجد منظومة تصويت مختلفة لكانت النتيجة مختلفة كليا. فإذا كان هناك مرشحون أقل عن اليسار فلربما كان المركز الثاني من نصيب مرشح اشتراكي يهزم مرشح الجبهة الوطنية، ولكان ينبغي على المصوتين للجبهة الوطنية، والذين لن يكون لمرشحهم نصيب من الفوز بالجولة الأولى في هذه الحالة، أن يصوتوا لمرشح اشتراكي بدلا من شيراك، ولكانت الرئاسة من نصيب الاشتراكيين في العام 2002.

إن أحزاب المرتبة الثالثة تعاني دائما من (مفارقة التصويت)، حيث نجد أن الحزب الديمقراطي الليبرالي في بريطانيا، مثلا، قد يفوز بالأكثرية إذا كانت الانتخابات تتم في إطار نظام الحزبين، وذلك لأن مؤيدي حزب العمال يفضلون انتخاب هذا الحزب على حزب المحافظين، كما إن المحافظين يفضلونهم على حزب العمال؛ لكن الحزب الديمقراطي الليبرالي يحتفظ دائما بالمركز الثالث في الانتخابات المعتادة التي تتنافس فيها الأحزاب الثلاثة في وقت واحد.

منظومات أخرى للتصويت

إن معظم الأبحاث التي أنتجتها مقاربة الخيار العام في بداياتها كانت تركز على ما كان سائدا في بريطانيا والولايات المتحدة من منظومات (فوز مرشح واحد بأكبر عدد من الأصوات). وفي هذه المنظومات تنقسم البلاد إلى دوائر انتخابية محددة جغرافيا، حيث يتنافس عدد من المرشحين في كل دائرة، ومن يحصل على أكبر عدد من الأصوات هو من ينتقل إلى المجلس التشريعي؛ وهذا لا يعني بأن المرشحين الفائزين سيحوزون على أكثرية مجموع الأصوات، فكثيرا ما يكون الفائز، إذا كانت الأصوات مقسمة بين الكثير من المرشحين، هو من يُنتخب على أساس دعم مجرد أقلية ضئيلة من المصوتين.

لقد أدت هذه الهواجس وأمثالها إلى تبني منظومات (التمثيل النسبي) في الكثير من الدول الأخرى كما هو حال معظم دول أوروبا. ففي العديد من هذه المنظومات تقوم الأحزاب السياسية بإعداد قوائم بالأسماء التي تفضلها من المرشحين، ويقوم المصوتون بالتصويت للحزب لا للشخص. ثم تُوزَّع المقاعد بين الأحزاب على أساس عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب. إن هذه الطريقة يمكنها أن تؤدي إلى تمثيل أكثر إنصافا لمرشحي حزب الأقلية في المجلس التشريعي، لكنها تؤدي أيضا إلى وضع سلطة كبيرة في أيدي زعماء الحزب الذين يعدون قوائم المرشحين، مما يمنحهم نفوذا أكبر على الأجندة بالمقارنة مع منظومات العضو الواحد، والتي يكون ولاء البرلمانيين فيها أكثر توجها نحو من يصوت لصالحهم.

و بالإضافة إلى ما ورد، كثيرا ما يؤدي التمثيل النسبي إلى إفراز حكومات أقليات أو حكومات تحالفية، وهو أمر يتطلب التسوية بين الأحزاب المختلفة، وينتج عن ذلك برنامج سياسي هجين لم يصوت من أجله أحد. ويمكن توجيه الانتقاد ذاته لمنظومات (التصويت البدائلي Alternative Vote، والتي يتم فيها انتخاب عضو واحد عن كل دائرة انتخابية على أن يقوم المصوت بترتيب المرشحين في الورقة الانتخابية وفقا لتفضيلاته. وهكذا يُستبعَد المرشح ذو المرتبة الأدنى ثم يُعاد توزيع أصوات المرتبة الثانية على من يتبقى من المرشحين إلى أن يبرز مرشح يفوز بالأكثرية. وهذا المرشح الفائز ربما يتصف بأنه الأقل "سوءا" لنسبة من المصوتين لا تتعدى الـ(50%) إلا قليلا، وذلك عوضا عن مرشح آخر يمتلك دعما قويا من نسبة من المصوتين لا تقل عن الـ(50%) إلا قليلا. إن منظومات التصويت البدائلي أو الفوز بأكثرية الأصوات تفرز نتائج مختلفة لكن لا يمكن القول على أن أيا منها يفضل عن الآخر بشكل واضح.

الجهل العقلاني

إن عملية التصويت تتطلب قدرا قليلا من وقت وجهد المصوت. وهي ليست مجرد ذلك المقدار المتواضع من الوقت والجهد المبذولين في الوصول إلى مكتب التصويت وملء الورقة الانتخابية، بل يحتاج المرء إلى وقت و جهد أكبر للحصول على المعلومات الكافية حول المرشحين وسياساتهم، وذلك كي يتمكن من اختيار أفضلهم.

بالنظر لأهمية النتائج، فإن المصوت تنتظره مهمة تكتنفها الكثير من الصعوبات. ففي نهاية المطاف يختار المصوت حكومة ربما ستقود نصف اقتصاد البلاد خلال السنوات الأربع أو الخمس القادمة. ولا شك في أن بذل مقدار كبير من التحليل والدراسة من قبل المصوتين في

سبيل تعيين القائمين على الحكومة إنما هو أمر يستحق العناء إذا علمنا بأن هؤلاء سيحصلون على احتكار مدته خمس سنوات لإدارة كافة شؤون الدفاع والتعليم والرعاية الاجتماعية والأمن الداخلي والرعاية الصحية ووضع الضوابط الناظمة لعمل القطاع الصناعي والمالي والنقلي وإجراءات السلامة العمومية وغير ذلك الكثير.

ومع ذلك فإن الخيار الذي قد يتخذه كل مصوت بمفرده من المرجح أنه لن يحدث اختلافا في نتيجة الانتخابات، وحتى إن كان له تأثير، فإنه ربما لن يحقق النتيجة التي اختير من أجلها. فعلى سبيل المثال إن المصوت الذي يصوت بصدق لصالح مرشح خاسر من حزب العمال ربما يحرم مرشح الحزب الديمقراطي الليبرالي من صوت كان ليرجح كفته فيهزم مرشح المحافظين الذين يكرههم هذا المصوت.

كما يواجه المصوتون مشكلة عدم اليقين uncertainty، ففي نطاق السوق لا تتصف الأسعار دائما بالشفافية. كما إن جودة المنتجات ليست أمرا واضحا في جميع الأحيان، لكن يمكن القول بشكل عام أنك إذا أردت شراء كوب من القهوة فإنك تعلم ما سيكلفك ذلك، كما إنك تعلم بوضوح تام ما الذي ستحصل عليه في المقابل، وستدفع التكلفة بكاملها كي تحصل على المنفعة بكاملها. أما في المجال السياسي، فإن التكاليف والمنافع متوزعة على العديد من الأشخاص، وإذا أدليت بصوتك لصالح برنامج معين، كالرعاية الصحية العمومية مثلا، فلا يمكن القول بأنك تعلم حتما مقدار التكلفة التي ستترتب عليك شخصيا، أو أنك تعلم بالضبط كم من المنافع ستصب في مصلحتك. فقد تحصل على وظيفة أفضل وتنتقل إلى شريحة ضريبية أعلى وتجد نفسك وأنت تدفع المزيد، وربما لن تصاب أبدا بأي مرض يستدعي الحاجة إلى الرعاية الصحية العمومية.

إن عدم اليقين هذا إزاء التكاليف والمنافع، والفرصة الضئيلة بأن يؤدي صوتك الواحد إلى تأثير حقيقي متوقع على مسار الانتخابات، هو الذي يؤدي إلى نشوء (الجهل العقلاني) الذي وصفه أنتوني داونز. فهذه الفكرة تنص على أن المنطق، وإن كان أنصار الديمقراطية لا يرتاحون لهذا، يحكم بالصوابية الكاملة لما يقوم به المصوت حين يرى بأنه، وبكل بساطة، لا يستحق الأمر بذل الوقت والجهد على التزود بمعلومات كافية حول المرشحين أو سياساتهم.

محفزات الأفراد للتصويت

لا يمكن في الواقع تحديد سبب واضح لتفسير اندفاع أي شخص عقلاني للذهاب إلى صندوق الانتخابات. فربما يأتي ذلك من شعور بالحاجة لفعل ذلك على الرغم من ضآلة تأثيره، كما هو الحال حين نندفع إلى الهتاف لتشجيع فريقنا المفضل في كرة القدم، لكن الحقيقة تقول بأن الناس يصوتون فعلا، وهم يفعلون ذلك بطرق يأملون من خلالها بأن تؤدي إلى تعزيز مصالحهم الخاصة، وذلك بحسب ما تراه مقاربة الخيار العام.

وفي غضون ذلك يقوم المشرفون على الأحزاب السياسية بالسعي خلف مصالح تخصهم دون غيرهم. حيث يرى المُنظّرون الأوائل لمقاربة الخيار العام من أمثال بلاك وداونز، بأن هدف هؤلاء يتمثل في تجميع الأصوات وتمكين أحزابهم من الفوز في الانتخابات. و(محفز التصويت) هذا هو الذي يرسم موقعهم في الخارطة السياسية، حيث يختارون السياسات اعتقادا منهم بأنها ستضمن لهم الفوز، وليس بالضرورة لأنهم يعتقدون بأنها سياسات صائبة.

ولا شك في أن هذا الرأي ذو أهمية عظيمة، حيث رأينا جميعا كيف أن الأحزاب السياسية تتبنى سياسات، وتتخلى عنها، بحسب قوة نتائج الاستبيانات العمومية التي تدعمها. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من المنظرين المعاصرين في مقاربة الخيار العام من يحاجج بأن الأحزاب السياسية، في الواقع، لا تنتقل بهذه الحرية من سياسة إلى أخرى، ففي الحالة الطبيعية يكون لهذه الأحزاب نطاق أيديولوجي عريض فتتبنى السياسات التي تنسجم معه بشكل عام. وفي الحقيقة، إن هذه الأحزاب تخاطر بخسارة مصداقيتها إن هي أقدمت على التخلي فجأة عن مبادئها أو سياساتها من أجل الحصول على منفعة انتخابية فورية. كما إن امتلاكها لموقف أيديولوجي قد يكون بذاته أداة لجمع الأصوات. فإذا كان المصوتون يمارسون (الجهل العقلاني) حقا، فإن الأحزاب ستمتلك حينها القدرة على اجتذابهم لا لشيء إلا لامتلاكها عنوانا أو مقاربة عريضة يمكن حتى للمصوت غير المطلع أن يميزها ويدعمها.

الانجراف إلى الوسط

هناك فكرة أخرى تنسب إلى دنكان بلاك، وتنص على أن الأحزاب الساعية إلى الأصوات ستميل إلى اجتذاب المنطقة الوسطى، وقد سمَّى ذلك (فرضية المصوت الوسطي).

ولنناقش هنا إحدى القضايا البسيطة كقضية التساؤل عن المقدار المناسب للإنفاق على الدفاع، وتدعى هذه القضايا عند علماء مقاربة الخيار العام بـ(القضايا أحادية البعد). ذلك لأن خيارات الناس تتموضع ضمن نطاق واحد يبدأ بنقطة (عدم الإنفاق) ويمتد إلى نقاط من الإنفاق الهائل. حيث قد يقول قلة من الناس بأنه يجب علينا أن لا ننفق أي فلس على الدفاع، وقد تقول قلة أخرى بأنه يجب علينا ننفق على الدفاع مبالغ تتجاوز الإنفاق الحالي بأشواط وأشواط. لكن الناس يتوزعون في منحنى بياني أشبه بالجرس، فترى معظمهم متجمعين حول نقطة ما في الوسط، وإذا ما أردنا استخدام المصطلحات مرة أخرى فيمكن القول بأن تفضيلاتهم (ذات ذروة واحدة). ولا تَقتصر الأمر على وجود مصوتين في الوسط يتجاوز عددهم عدد المصوتين في باقي الرقعة السياسية، بل إن الحزب إذا أعدّ سياسته بحيث تكون أقرب إلى موضع تجمع المصوتين فلا يمنعه ذلك من إمكانية التقاط مصوتين من إحدى طرفي الرقعة. ولهذا فإن الاستراتيجية العقلانية لتجميع الأصوات لدى أي حزب متطرف تتحرك باتجاه المركز على أمل أن يبقى مؤيدوه الأكثر تطرفا متمسكين به بينما يقوم في الوقت نفسه بالتقاط أصوات من الكتلة الكبيرة للمصوتين الوسطيين. والواقع يدل على أنه كلما اقترب أي حزب من الوسط كلما حاز تفوقا أكبر على الحزب الذي تفصله عن الوسط مسافة أكبر.

وتتمثل نتيجة ذلك، كما يقول بلاك، في أن الأحزاب تتجمع في وسط طيف الرأي في محاولة منها للتموضع بالقرب من "المصوت الوسطي"؛ ولهذه الرؤية نصيب واسع من الحقيقة. فالمصوتون في دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة يتمرون دائما من "عدم وجود اختلاف" بين الحزبين الرئيسيين. لكن هذه الفكرة ، على الرغم من بساطتها، تعرضت إلى النقد، وهناك الكثيرون ممن تخلوا عنها مؤخرا هذه نظرا لأسباب عديدة و متنوعة.

وأول هذه الأسباب هو أن هذه الظاهرة قد تفعل فعلها إذا كانت الإشكالية محل التصويت تتصف بالخصائص التالية: التفرد و أحادية البعد و أحادية الحل الأمثل. لكنها تتوقف عن الفعل عندما تكون هناك الكثير من القضايا المعقدة المتشابكة، حيث ينقسم الرأي فيها إلى عدة "حلول مثلى". ويضاف إلى ذلك أن هذه الفكرة تفترض بأن الأحزاب تعلم ما يفكر به المصوتون وأنها ستعيد التموضع بكل سلاسة من أجل الحصول على أصواتهم، وبأن المصوتين على اطلاع جيد

يكفي لدفعهم إلى التصويت بحسب إعادة التموضع هذه، وإلى الثقة بأن هذه الأحزاب ستكون ملتزمة فعلا بتحقيق السياسة التي صاغتها حديثا.

عندما تكون الأمور أقرب إلى الواقع، كما يحدث حين تكون هناك قضيتان أساسيتان في بيئة يتنافس ضمنها ثلاثة أحزاب، فإن مشهد إعادة التموضع يصبح أكثر تعقيدا بكثير، وعندها يتبين بأن الحزب الذي يبتعد عن الوسط، وإن لم يفرط في ابتعاده، ربما ينجح في الحصول على دعم مهم من كلا الحزبين الآخرين. ولذلك يجب علينا أن نتوقع وجود اختلافات أعمق بين الأحزاب في منظومة الأحزاب الثلاثة.

لكن حتى وإن كان ما طرحناه يُتهم بالإفراط في التبسيط، فالواقع يبين بأن الأحزاب نفسها ليست إلا تحالفات لنشطاء ذوي مصالح مختلفة ومتنافسة، مما يجعل من المرجح تماما لأي حُزمة سياسية يقدمونها للعموم أن تحتوي على إجراءات منها ما يفتقر إلى الشعبية ومنها ما يتمتع بها. وهذا من شأنه أن يفرّق المصوتين بين هذه خيارات مختلفة. إن (فرضية المصوت الوسطي) قد تمتلك شيئا من الحقيقة، لكن واقع السياسة يشير إلى أن الأمور، وبكل بساطة، أكثر تعقيدا بكثير.

خرافة المصوت العقلاني

حتى وإن كانت الأحزاب السياسية لا تتصف بالانتهازية والركض خلف الأصوات على النحو الذي صوّره بلاك وغيره من أوائل علماء مقاربة الخيار العام، فلا يمنع ذلك من القول بأن الحكمة تقتضي عدم الانجراف في التفاؤل إزاء الممارسة السياسية. ففي عام 2007 قام الاقتصادي الأمريكي بريان كابلان (Bryan Caplan) بانتقاد الرأي السائد الذي يرى بأن المصوتين أشخاص عقلانيون يمكن الثقة بأنهم سيدلون بأصواتهم بمسؤولية في الانتخابات، وهو يرى بأن الأمر على العكس من ذلك، حيث يعاني المصوتون من ظاهرة بروز عدة اختلالات غير عقلانية في منظورهم للأمور. وهي ظاهرة لا يكلّفون أنفسهم عناء الحد منها لإدراكهم بأن الكلفة لن تقع على كاهلهم وإنما ستتوزع على جميع السكان.

يمكن القول أولا بأن المصوتين يكرهون فقدان الوظائف، ولذلك فإنهم يصوتون لصالح تقديم الدعم للزراعة والصناعة علما أنه يمكن استغلال تلك الطاقات على نحو أفضل في مجال آخر. إن المصوتين ليسوا بالضرورة خبراء جيدين في الشؤون الاقتصادية، ولذلك فإنهم لا يرون التأثيرات الثانوية للسياسة الاقتصادية، سواء كانت جيدة أم سيئة. و كما يرى كابلان، من الملاحظ بأن للمصوتين تصور منحاز خاطئ ضد الأجانب، وينظرون إليهم باعتبارهم تهديدا للوظائف المحلية، بدلا من الترحيب بمنافع التجارة الحرة. أضف إلى ذلك أنهم يبالغون في تقييم مشاكل الاقتصاد، بدلا من ملاحظة أن الأمور تتحسن بشكل عام على المدى البعيد. و تجدهم يقصرون في تقييم منافع آليات عمل السوق ويبالغون في تقييم فعالية المبادرات السياسية.

إذن، ربما ينبغي علينا أن نضع (الإخفاق الديمقراطي) إلى جانب الإخفاق الحكومي؛ وكما سنرى لاحقا، فلا بأس أبدا في القول بأن القرارات الحكومية ربما تتشوه بسبب منظومة التصويت، أو بسبب المصلحة الذاتية للسياسيين والمسؤولين الحكوميين، أو بسبب الهيمنة على النقاش العمومي من قبل مجموعات مصلحية ذات تنظيم جيد. لكن حتى وإن كانت منظومة التصويت تعكس النقاش العمومي بكفاءة، وحتى إن كان السياسيون والمسؤولون الحكوميون صادقين في عملهم على تحقيق رغبات العموم، فإن الفعل العمومي الناتج ربما لن يتوقف عن عدم عقلانيته، وذلك يعود بكل بساطة إلى أن المصوتين غير عقلانيين. وهناك نظريات متنوعة في هذا المجال لكنها تتجه جميعها في اتجاه واحد، وهو أن الحكومة ليست بالضرورة مهيأة جيدا للتعامل مع ما يدعى في العادة "إخفاقات السوق". وربما يكون السياسي والمسؤول الحكومي على علم كامل بالإجراءات المفيدة وما ينبغي فعله، كأن يسمح للاستثمارات الخاسرة بأن تتوقف عن عملها مثلا، لكن ذلك لا يمنع من أن يجد نفسه مستسلما لتصورات المصوتين اللاعقلانية فيقوم بأمور يعلم بأنها تفتقر إلى الكفاءة أو الإنتاجية من أمثال تقديم المنح المالية للصناعات الخاسرة. وكما أشرنا سابقا، فإن صناعة القوانين تشبه صناعة النقانق: فهي ليست إلا مشهدا تتقزز منه النفوس.

5. استبداد الأقليات

تتصف التعاملات في السوق بأنها طوعية، حيث يستطيع أي طرف من طرفي الصفقة أن يتخلى عنها إذا لم تعجبه الشروط المطلوبة، في حين تتصف السياسة بطابعها الإجباري، فعندما يتم اتخاذ القرار الجماعي يجب على الجميع الامتثال له، حتى وإن لم يكونوا راضين عن محتواه. وإذا حاولوا التهرب من الاتفاق الجماعي، من خلال تجنب دفع الضرائب مثلا، فإن الدولة تستخدم سلطتها لإجبارهم على ذلك.

إن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها الفعلي أمر غير مرغوب فيه، حتى وإن كان السبب عادلا. لكن إحدى الصفات الأكثر مدعاة للقلق و اللصيقة بقاعدة الأكثرية تتمثل في إمكانية استخدام الأكثرية لسلطتها لإجبار الأقلية على نحو مجحف تماما، وفرض الضرائب عليها أو تقييد حريتها، مدعومة بسلطة الدولة.

إن ما يحصل على أرض الواقع هو أكثر إقلاقا من إشكالية "الخروف والذئبين" هذه؛ ففي قاعدة التصويت بالأكثرية لا يقتصر الأمر على إمكانية تعرض الأقلية للاستغلال من قبل الأكثرية، وإنما قد يصل الأمر إلى أن تقوم (الأقليات) الصغيرة المنظمة بالتجمع وفرض إرادتها على (الأكثرية) العريضة غير المنظمة، وهذا ما يحصل بالأخص في انتخابات المجالس التشريعية.

المصالح المركزة والمصالح المتناثرة

إنه من البديهي و المعلوم أن المجموعات ذات المصالح الخاصة تشن حملات انتخابية قوية في سبيل تحقيق مصالحها، لكن منصور أولسون ووينيام رايكر تمكنا من دراسة هذه الظاهرة بعمق أكبر من خلال تحليلها على ضوء مبادئ اقتصاديات مقاربة الخيار العام.

و مرة أخرى، تفترض مقاربة الخيار العام أن أعضاء مجموعات كهاته، سواء كانت شركات لإنتاج الطماطم أو مسرحيات الأوبرا مثلا، سوف تسعى إلى حماية وتعزيز مصالحها المشتركة. وفي الحقيقة، وكما لاحظ أولسون، فإنها تمتلك محفزا كبيرا يدفعها إلى تنظيم نفسها

سياسيا. فلديها في المقام الأول لديها الكثير مما تربحه (أو تخسره) إذا صبت القرارات الجماعية وفق هواها (أو عكسها). وبما أن هذه المجموعات صغيرة ومتجانسة فمن السهل عليها نسبيا أن تنظم نفسها.

و ينطبق عكس ذلك في ما يتعلق بالمجموعات الكبيرة، كالمستهلكين أو دافعي الضرائب، فهذه المجموعات لا تمتلك من المحفزات ما يكفي لبذل طاقتها في شن الحملات الانتخابية، وبما أنها كبيرة العدد فإن تأثير القرارات الجماعية على كل فرد منها يتصف بأنه واسع الانتشار ولذلك فهو تأثير ضئيل. وبما أنها شديدة التنوع فإن من الصعب عليها أيضا أن تَتَنَظّم. وقد يصل الكثير من الناس إلى نتيجة مفادها أن الاشتراك في جهد ضاغط مشترك لن يحدث إلا فارقا ضئيلا.

و قد تكون النتيجة في المُحصّلة أن المجموعات الصغرى ذات (المصالح المركزة) تصبح أكثر نشاطا وأعلى صوتا وأكثر تأثيرا في مشاركتها ضمن عملية صناعة القرار الجماعي. وذلك بالمقارنة مع مجموعات أكبر بكثير لكنها ذات (مصالح متناثرة). إن حظر استيراد الطماطم على سبيل المثال يقع في صلب مصلحة مزارعي الطماطم المحليين، لكنه لا يشكل إلا خسارة ضئيلة في نطاق خيارات المستهلكين، وكذلك فإن تقديم منحة مالية لإحدى دور الأوبرا ربما يضاعف عائدات الشركة المشرفة عليها، لكنه لا يضيف إلا فلسا أو فلسين في فاتورة الضرائب التي يتوجب على الجميع دفعها.

لكن فلسا من هنا يضاف إلى فلس من هناك لتصبح أمامنا في النهاية كومة كبيرة من الفلوس، فمع العدد الهائل المحتمل من مصالح الأقليات التي تشن حملات الضغط للحصول على منافع خاصة على حساب الأكثرية العريضة، لن يكون من المفاجئ أن تبرز في نهاية المطاف المزيد من الإجراءات التنظيمية، والمزيد من المنح المالية، وضرائب أعلى، وحكومة أكبر بالمقارنة مع نرغب به فعلا. ونكرر مجددا: يبدو أن هناك سببا وجيها يدفع إلى التشاؤم بشأن الممارسة السياسية.

سياسات المجموعات المصلحية

تعلم مجموعات الضغط بأن مصالحها الخاصة لا تصب بالضرورة في اتجاه المصلحة العمومية، ولذلك فإنها تقوم في العادة بتمويه مطالبها و تقديمها على أنها "مصلحة عامة". فقد يحاجج مزارعو الطماطم بأن حظر استيراد الطماطم من شأنه أن يكفينا شر المستورد من الطماطم السيئة أو المصابة بالآفات، وأنه سيعزز الوظائف في المزارع وسينمي ازدهار البلاد؛ كما إن شركات الأوبرا قد تحاجج بأن انتعاش ثقافة الأوبرا يساعد على رفع المعنويات أو يجعل البلاد أكثر جذبا للسياح.

في العام 1776 قدم آدم سميث نصيحة حكيمة رأى فيها أن هذه الادعاءات يجب "أن تفحص مطولا وبحذر، دون الاقتصار في ذلك على الدقة فحسب، وإنما على الانتباه المتوجس أيضا"، ومع ذلك فإن الواقع يوضح أن مجموعات الضغط الصغيرة تثير ضمن الجدل العمومي ضوضاء عالية لا تتناسب مع حجمها، وتكون في العادة أفضل اطلاعا على القضية المطروحة بالمقارنة مع معظم الأطراف الأخرى، وهذا يعني بأن السياسيين يمنحون هذه الادعاءات اهتماما لا يتناسب مع حجمها، ويجدون أن من الأسهل عليهم أن يستسلموا أمام المطالب حتى وإن كانت تضر الأكثرية ذات الصوت الأخفت. وفي الواقع، بما أن المجموعات المصلحية تمتلك محفزا يدفعها إلى جني الأموال عبر الضغط، فإن هناك أيضا الإمكانية الجذابة لجني تبرعات حملة الضغط من قبل السياسيين الذين يدعمونها. وتذكرنا مقاربة الخيار العام بأن السياسيين لديهم مصالحهم الخاصة أيضا، وهو من الأسباب التي تجعل المنظومات التمثيلية سهلة الوقوع بشكل عام تحت هيمنة ضغوطات تقوم بها مجموعات مصلحية صغيرة العدد.

ومهما كانت حدة الصوت الذي تنادي به حملات الضغط العمومية فإن الضغط الحقيقي يجري خلف الأبواب المغلقة، وكما يلاحظ أولسون، فإن الطبيعة غير الشفافة لهذه العملية تصب في مصلحة السياسيين والقائمين على الضغط، والذين يمكنهم تبادل الدعم خفية. وقد يكون الرابح الأكبر هو مجموعات الضغط الراسخة والسياسيون الذين يشغلون مقاعد المجالس التشريعية. لكن هذه العملية تعمل عكس مصالح المستهلكين ودافعي الضرائب، والذين ليس لهم ممثل في النقاشات الخاصة.

المشاكل التنظيمية

إن المجموعات المصلحية صغيرة العدد والتي يمتلك أعضاؤها مصالح متجانسة تتنظم بشكل أسهل. ولكن عددها الصغير يجبرها على بذل مجهود مضنٍ في سبيل تحصيل ما يكفي من أموال الضغط لشراء ما يكفي من الدعم في الأوساط الإدارية والخبرة في العلاقات العامة من أجل الضغط بكفاءة وإسماع صوتها للجهات المعنية.

أما المجموعات الأكبر فلديها كتلة هائلة من الأعضاء الذين يوفرون لها الأموال والنشطاء، لكن مشكلة (الانتفاع المجاني) تتفاقم مع ازدياد الحجم. فقد يترك بعض الأعضاء عبء التمويل والعمل على كاهل الآخرين لأنهم يعلمون بأن الضغط إذا نجح فسينتفعون هم منه سواء ساهموا في الجهود المبذولة أم لا، ويمكن القول بعبارة مختصرة: إن المجموعات الأكبر تعاني من مشكلة "الانتفاع المجاني".

وربما تتمكن المجموعات المصلحية من تجنب مشكلة الانتفاع المجاني هذه إذا استطاعت حصر منافع الضغط في أعضائها فقط. فالجمعيات المهنية ونقابات العمال والهيئات الإنتاجية وغيرها قد تطلب من السياسيين أن يحصلوا على تمييز خاص كالاحتكارات و الامتيازات الضريبية ليستفيد أعضاؤها، أعضاء يسددون بالمقابل تكاليف حملات السياسيين الانتخابية. وعلى سبيل المثال: ينتفع الأطباء والمحامون من إجراءات الترخيص التي تتيح لهم الحد من أعدادهم، وزيادة أجورهم، والحيلولة دون انتقال العمل إلى منافسين "غير مؤهلين".

بناء التحالفات

على الرغم من قدرة المجموعات الصغيرة على التنظيم، إلا أن تأثيرها على النقاش العمومي يبقى محدودا ما لم تتوفر على كتلة بشرية حاسمة. و يتقلص حجم هذه الكتل بشكل كبير في أنظمة الديموقراطيات التمثيلية، حيث يرى بيوكانن وتولوك أن مجموعة قادرة على تنظيم ما يناهز ربع المصوتين في دائرة انتخابية يمكنها بذلك أن تهيمن على أكثرية لا مبالية غير منظَّمة. لنأخذ على سبيل المثال دولة تحتوي على مئة دائرة انتخابية، وفي كل دائرة عشرة آلاف مصوت، فإذا أراد أي حزب أو مجموعة مصلحية تشكيل أكثرية حاكمة في المجلس التشريعي ينبغي عليه أن يحصل على الأكثرية البسيطة (5,001 صوت) ليفوز في أي دائرة، وأن يحصل

بعدها على الأكثرية البسيطة في المجلس (51 مقعدا)، ولهذا فعلى الرغم من أن تعداد المصوتين في هذه البلاد يبلغ مليون صوت، إلا أن الفوز في الانتخابات يحتاج إلى (255,051) صوتا فقط، و هو أكثر قليلا من الربع.

ولا شك في أن معظم المجموعات المصلحية لا تمتلك هذا العدد الكبير من المصوتين، كما إنها لا تستطيع احتساب متطلباتها التصويتية بهذا الوضوح، لكن إذا لم يكلف معظم المصوتين أنفسهم عناء التصويت، أو حتى إذا انقسمت أصواتهم على نحو متساوٍ، فإنه يمكن حتى للأقليات الأصغر عددا أن تؤثر على النتيجة.

ومن الطرق التي يمكن للأقليات من خلالها زيادة قوتها الانتخابية و هيمنتها على المنظومات التمثيلية، أن تلجأ إلى تشكيل (التحالفات) مع أقليات أخرى، سواء كان ذلك مع أقليات تشاطرها موقفها أم مع أقليات تبدي استعدادها لدعم مسعاها في مقابل تبادل دعمها لمساعي بعضها البعض (الترىح).

إن الآلية التي المعمول بها لصناعة التحالفات هذه ترتبط بطبيعة المنظومة الانتخابية. و منه تبرز أهمية مؤسسات صناعة القرار. إن منظومات (الفوز بأكثرية الأصوات) تؤدي بشكل عام إلى إنتاج تحالفات في مرحلة ما قبل الانتخابات، يتخلى فيها الأفراد والمجموعات عن خلافاتهم وينضمون إلى أحد الأحزاب المهيمنة. أو تتخلى فيها أحزاب الأقلية عن خلافاتها لتشكل تحالفا كبيرا بما فيه الكفاية لمنافسة الكتلة الحاكمة. وهناك أسلوب بديل يتمثل في اكتفاء أحزاب الأقلية باتفاقيات انتخابية تسعى إلى انتهاز فرص التصويت التكتيكي، فتحجم عن ترشيح أعضائها في الدوائر التي يمتلك فيها شركاؤها في الاتفاقيات فرصا أكبر للفوز.

أما في دول أوروبا القارية و الدول حيث المجالس التشريعية التي تسود فيها المنظومات النسبية وسياسات التعددية الحزبية فإننا نجد بأن هناك ميلا أكثر إلى تشكيل التحالفات بعد الانتخابات و بعد تشكل المجلس التشريعي. عندما يتم إقرار نتائج الانتخابات، ويتضح مشهد القوى التصويتية للأحزاب المختلفة، يعلم حينها القائمون على الأحزاب عدد المقاعد الذي يحتاجونه لتشكيل أكثرية في المجلس، ويمكنهم الخروج بتصورات حول التحالفات الممكنة.

ولقد استكشف ويليام رايكر الكثير من هذه القضايا، وشرح العديد من ميزات التحالفات، من أمثال: العمر القصير الذي تعاني منه "التحالفات الضخمة" التي تضم العديد من الأحزاب المختلفة والمجموعات المصلحية؛ ثم قام الاقتصاديون بتطبيق نظرية الألعاب الأكثر تعقيدا على هذه الأسئلة، وخرجوا بنتائج مدهشة.

سلوك التحالفات

لا شك في أن السؤال الأساسي يتمثل في تحديد الأحزاب التي يمكن أن تدخل في تحالفات، وتحديد المدة التي يحتمل بأن يستمر التحالف خلالها. وقد وصل رايكر إلى نتيجة مفادها بأنه بدلا من تشكيل تحالفات كبيرة يمكن للمجموعات المصلحية المختلفة أن تخرج منها في الوقت غير الملائم. تتمثل الاستراتيجية الأمثل بالنسبة للمجموعات في الدخول في تحالفات تمنحهم الحد الأدنى للفوز، تحالفات كبيرة بما يكفي للهيمنة على الأجندة دون أن تكون كبيرة بشكل مفرط يستعصي معه ضمان الاستقرار.

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تبدو معقولة كما هو حال النظريات الأخرى، فإن الواقع يقول بأنها لا تنطبق إلا على أقل من نصف حكومات ما بعد الحربين العالميتين في الدول الأوروبية التي نهجت التعددية الحزبية، كما إنها لا تشرح ظاهرة وجود حكومات الأقليات التي تحدث كثيرا في أوروبا وغيرها. وهنا يمكننا أن نستفيد من شرح أفضل قدمه عالم الاجتماع الهولندي والخبير بالتحالفات بيتر فان روزندال (Peter van Roozendaal)، فهو يرى بأن من الأسهل على الأحزاب الصغيرة أن تدخل في تحالفات مع الأحزاب المركزية، وذلك بدلا من الدخول في تحالفات مع أحزاب أصغر في الطرف المقابل من الطيف السياسي، وبهذا يحصل الحزب المركزي الكبير على موقع محوري في أي تحالف. وبسبب هذه الهيمنة فإن هذا الحزب قد يفضل العمل منفردا وتشكيل حكومة أقلية وذلك بالاعتماد على نقل تحالفه إلى أحزاب أخرى على طرفي الطيف السياسي متى وكيفما احتاج إلى دعمها.

لكن حكومات الأقلية تميل إلى أن تكون قصيرة العمر، وربما يعود سبب ذلك، في الواقع، إلى أن السياسة لا تتعلق بقضايا أحادية البعد و ذات حل أمثل وحيد يحتشد فيها الرأي العمومي في نقطة ما على مقياس معين، فالقضايا السياسية تتصف في العادة بأنها (متعددة

الأبعاد) و(متعددة الذرى) وتتضمن مسائل معقدة ومتعددة ومتداخلة ومتغيرة ينقسم فيها الرأي العمومي إلى اتجاهات شتى، وهذا الحال يؤدي إلى صعوبات إضافية تقف في وجه جهود المحافظة على تحالف مستقر.

من التحالفات إلى تبادل الأصوات

لقد أضافت مقاربة الخيار العام ونظرية الألعاب أفكارا أخرى مثيرة للانتباه في ما يخص قضية التحالفات، ومن ذلك الاقتراح بأن التحالفات تصبح أقصر عمرا مع ازدياد الحركية الاجتماعية، فحيثما يكون هناك انقسام اجتماعي دائم فإن التحالفات يمكن بناؤها وإدامتها بالاعتماد على قوة هذا الانقسام، أما إذا كانت رمال المجتمع تتحرك فإن أساس التحالف سيكون أقل استقرارا.

وتقترح النظرية أيضا بأن التحالفات أصعب تشكلا وإدامة مع ازدياد عدد المصوتين. كما تؤكد النظرية والملاحظة بأنه من الأسهل كثيرا تشكيل تحالفات مستقرة حيثما يكون هناك تنوع سكاني أكبر. وهذه الأفكار ربما تشرح السبب في أن الدول الصغيرة المتجانسة المحافظة اجتماعيا، كالدول الإسكندنافية مثلا، تمتلك بشكل عام بنية سياسية أكثر استقرارا بالمقارنة مع الدول الكبيرة التي تتصف بالحركية الاجتماعية والتنوع العرقي.

لكن إلى متى تظل الأكثرية الصامتة على صمتها عندما تصطدم باستبداد الأقليات في المجالس التمثيلية؟ ففي نهاية المطاف، تقع هذه الأكثرية عرضة لأعباء ثقيلة على شكل ضوابط تنظيمية وضرائب عالية يمكن للتحالفات المنظمة أن تفرضها عليها، ناهيك عما يتكبده الاقتصاد ككل من تكلفة كل هذا الجهد الضاغط. يؤكد الواقع أن المستهلكين ودافعي الضرائب نادرا ما يتنظمون كقوة سياسية مؤثرة، وإذا أضفنا لذلك تنامي البرامج الحكومية وتكاثر مجموعات الضغط الفاعلة سياسيا وتوسع النشاط الضاغط، فإن الإجابة على السؤال السابق ربما ستكون، ويا للأسف، بأن صمت الأكثرية سيستمر إلى وقت طويل.

6. سوق الأصوات.. ظاهرة التخادم

لا تقتصر سياسة المجموعات المصلحية على مجرد تشكيل تحالفات هنا وهناك لبناء أكثرية في قضية معينة، فالسياسة عملية مستمرة تتضمن مجموعة متنوعة من القضايا المختلفة التي تبرز مع مرور الوقت، و إطارا يمنح مجالا واسعا للأفراد والمجموعات للانتفاع من تبادل الدعم بين بعضها البعض.

ونكرر هنا أيضا بأن هذه العملية تبرز عند مجموعة مهتمة إزاء قضية ما، كالحاجة إلى طرق أفضل في منطقتها مثلا، فتقترح صفقة على مجموعة شبيهة، مفادها: صوتوا لصالح تطوير الطرق في منطقتنا اليوم، وسنصوت لتطوير الطرق في منطقتكم غدا.

وفي الولايات المتحدة يعرف تبادل الأصوات هذا بمصطلح (التخادم Logrolling)، وهو تعبير ربما جاء من ممارسة قديمة كان الجيران يساعدون فيها بعضهم بعضا لتحريك ما يقطعونه من جذوع الأشجار، وهو أمر يصعب على المرء فعله بمفرده.

التخادم الخفي والتخادم المكشوف

إن الاتفاق على تبادل الأصوات في إجراءات تشريعية منفصلة، كما هو الحال في مثال الطرق، يدعى (التخادم المكشوف)، وهو أمر يشيع في الهيئات الديمقراطية، كاللجان والمجالس التشريعية، والتي يسهل فيها تبادل الأصوات، كما يسهل فيها ملاحظة هذا التبادل لأن كل طرف يحتاج إلى العلم بأن الطرف الآخر سينفذ الصفقة. و(التخادم المكشوف) لا يقدم أداء جيدا في التصويت السري، أو عندما يحدث بين مجموعات كبيرة لا ينضبط أعضاؤها بسهولة.

وهناك آلية أخرى تدعى (التخادم الخفي)، يحدث عندما تقوم المجموعات المختلفة بتجميع المقترحات المتنوعة في حزمة واحدة قبل أن تصوت عليها، ولهذا فإن المصوت أو المشرع الذي يحمل تأييدا عميقا لأحد المقترحات ينتهي به الحال أيضا بالتصويت لمقترحات الآخرين أيضا، ويشيع هذا النوع من تبادل الأصوات عندما يتم تجميع الوعود الانتخابية للحزب أو مقترحاته التشريعية،و قد قام الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور على سبيل المثال بتجميع

مشروعاته لإنشاء الطرق بين الولايات بطريقة تجعلها تنفع أكثرية الولايات، وعندما صوّت أعضاء الكونغرس لصالح تحسين الطرق في ولاياتهم المختلفة وجدوا بأنهم يصوتون في الوقت نفسه على شبكة الطرق بأكملها.

و(التخادم الخفي) يعود بالكثير من المنافع على المشرعين. فمن خلال إدخال مقترح لمصلحة خاصة في حزمة مقترحات الآخرين يمكن لهؤلاء اجتذاب مقدار أكبر من الدعم لهذا المقترح، وذلك دون تحمل مسؤولية الحزمة بأكملها، حيث يمكنهم أن يبرروا ذلك بسهولة على أساس أنه جرى في إطار صفقة: ففي سبيل تحسين الطرق في المنطقة المحلية، مثلا، كانوا مجبرين على الموافقة على مقترحات أخرى أيضا. ويمكنك أن تجد في ترتيبات (قسائم الغذاء) و(قانون المزارع) مثالين ممتازين على ذلك.

ولهذا يجب علينا أن لا نصاب بالدهشة عندما ندرك الدور المهم الذي يلعبه التخادم في العملية الديمقراطية. لكن، وبخلاف التخادم الخفي الذي يتم فيه إعداد حزمة المقترحات التي سيجري التصويت عليها خلف الأبواب المغلقة، يتصف التخادم المكشوف بالشفافية على الأقل، حيث يمكن للجميع أن يشاهدوا عملية تبادل الأصوات.

ومع ذلك فإن بعض التبادل "المكشوف" للأصوات ليس مكشوفا على أرض الواقع. فعندما تبرز عدد من القضايا بشكل متكرر، كما يحدث في المجالس التشريعية، يمكن القول بأنه كثيرا ما يكون هناك افتراض ضمني بتبادل الدعم، حيث سيصوت المشرعون لصالح مشروعات زملائهم وهم يأملون ويتوقعون بأن هؤلاء الزملاء سيتذكرون هذا الفضل ويقابلونه بالتصويت على مقترحاتهم التي يفضلونها عندما يحين أوانها. وفي الواقع، إن هذه العملية تجري بشكل خفي جدا حتى أن المشرعين أنفسهم لا يلاحظون بأنهم يمارسونها.

ولقد أورد غوردون تولوك حالة أصيب فيها برلماني بريطاني بالصدمة عندما تمت مواجهته بما يقوم به من تبادل للأصوات، فأنكر حدوث ذلك، لكنه شرح بعد ذلك كيف أنه لجأ إلى الضغط على زملائه لدعم مقترحاته لأنه كان يتوقع بأنهم سيضغطون عليه في المستقبل للحصول على دعمه في ما سيقدمونه من مقترحات خاصة بهم.

انتشار التخادم

ينتشر التخادم (المكشوف) كثيرا في منظومة السياسة التمثيلية. وهو يجري على نحو علني في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، حيث تفترض المنظومة الفيدرالية بأن أعضاء الكونغرس يصارعون للحصول على منافع لولاياتهم أو مناطقهم، ثم تأتي السياسة الوطنية للحزب في المقام الثاني. و لا يُرى هذا الأمر بالوضوح نفسه في الدول الأوروبية حيث فيها التنظيم الوطني للحزب أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى. لكنه يحظى بأهمية كبيرة على مستوى العمل ضمن إطار الاتحاد الأوروبي الذي تدور فيه المساومات بين الدول الأوروبية، إذ نجد بأن هناك مؤسسات للاتحاد الأوروبي يتم إقرارها لدولة تلو أخرى (المصرف الاستثماري في اللوكسمبورغ، والمصرف المركزي في فرانكفورت، والبرلمان في بروكسل وفي ستراسبورغ)، كما إن المناصب العليا في الاتحاد يتم تمريرها بين الدول الأعضاء.

كما يلاحظ ذلك في القرارات اليومية للاتحاد الأوروبي، فاشتراط الإجماع في تقرير قضايا سياسية معينة كان يعني في نازلة معينة بأن أي دولة يمكنها لوحدها وبسهولة أن تقف حائلا دون الوصول إلى اتفاق، ولذلك أدت الصعوبات التي تكتنف اتباع قاعدة الإجماع في صناعة القرار إلى التخلي عنها بشكل واسع في معظم القضايا التي يتداولها الاتحاد الأوروبي، واستعاض عنها بالأكثرية المشروطة (على الرغم من أن هذا الحل لم يمنع إتاحة المجال بما يكفي لحدوث التخادم).

وفي ظل قاعدة الإجماع، كانت قدرة أي عضو في الاتحاد الأوروبي على نقض أي مقترح بمثابة حاجز ضد أي تجاوز على مصلحة أي دولة من قبل الدول الأخرى، لكن التهديد بالنقض أعطى لكل دولة عضو فرصا هائلة لتبادل الأصوات يمكن استخدامها لانتزاع تنازلات مكلفة من الأكثرية، وبما أن كل الدول الأعضاء تقريبا كانت لا تجد حرجا في انتزاع مثل هذه التنازلات فقد أدى ذلك إلى بعض السياسات التي تفتقر إلى التوازن وأثقل الميزانية بأعباء مستمرة. وفي الواقع، إن العمليات المتنوعة لصناعة القرار في دوائر الاتحاد الأوروبي قدمت مادة غنية بالخصوص للعلماء الحديثين في مقاربة الخيار العام.

تتقوى ظاهرة التخادم (الخفي) في العديد من المستويات، خصوصا في مستوى تشكيل الأحزاب وصياغة برامجها الانتخابية. فالأحزاب بطبيعتها عبارة عن تجمعات لمصالح مختلفة تتفق على أن تدعم بعضها بعضا لبناء مجموعة ناشطة تملك ما يكفي من الحجم والقوة، و تعتبر الخلافات الداخلية و الانقسامات خير دليل على وجود ذلك التخادم الخفي. وحتى عندما تقوم هذه الأحزاب بإعداد برامجها الانتخابية فإنها تنخرط في عملية لتبادل الأصوات مع المصوتين، حيث تصاغ حزم البرامج السياسية على نحو يتودد إلى المجموعات ذات التأثير القوي انتخابيا. وإذا كانت السياسات التي توليها أهمية أكبر لا تلقى شعبية لدى المصوتين فستلجأ إلى موازنتها بسياسات تحظى بالشعبية وتلقى استجابة إيجابية من المصوتين، وذلك حتى وإن كانت هذه السياسات لا تحظى بالشعبية نفسها في صفوف أعضاء الحزب أنفسهم. وبعدها إذا كان المصوتون يرغبون بسياسات ذات شعبية فيجب عليهم القبول بسياسات ليس لها شعبية بالترافق مع السياسات السابقة، وذلك كجزء من الحزمة المعروضة.

والأمر ذاته يحدث في (المبادرات الانتخابية Ballot Initiatives)، وهي استفتاء محلي تلجأ إليه مجموعات من المصوتين في الولايات المتحدة من أجل صياغة مبادرات سياسية من أمثال جمع القروض أو الضرائب لإنشاء طريق أو بناء مدرسة. وكثيرا ما تحتوي المبادرة الواحدة على عدة سياسات مختلفة، وذلك من أجل حث الأقليات على التصويت لصالح الحزمة بأكملها عندما تدرك هذه الأقليات بأنها ستحصل من هذه الحزمة على أمور تنفعها حتى وإن كانت لا تعبأ بالكثير من المكونات الأخرى للحزمة.

التخادم في المجالس التشريعية

ما إن يصل القادة السياسيون إلى مناصبهم حتى يبدؤون بممارسة التخادم لتقرير المقترحات السياسية التي ستذهب إلى المجلس التشريعي. و ربما يوافق الوزراء على دعم مقترحات تشريعية تصب في مصلحة زميل لهم حتى وإن كانوا لا يحبذون هذه المقترحات، وذلك على أساس افتراض (غير منطوق) بأن هذا الزميل سيقدم بدوره الدعم عندما ينعكس الوضع ويصبح بدوره وزيرا. وتكاد تكون كل المقترحات التي تصل إلى المجلس التشريعي مهيأة لتصبح

هي نفسها معرضة للتخادم الخفي عندما يقوم مقترحوها بتقديم التنازلات أو إضافة بنود لشراء دعم الأقليات وضمان تمريرها بسلاسة.

وفي بعض الحالات تصل هذه العملية إلى مستويات غير معقولة، مثلما حدث في العام 2008 حين تم تمرير مقترح طارئ لإنقاذ المصارف الأمريكية المتعثرة. فحينما وصل هذا المقترح إلى الكونغرس للمرة الأولى كان نصه لا يتجاوز بضع صفحات، لكن المشرعين كانوا يعلمون بأن ذلك يعود إلى أن القانون ذو أهمية حرجة ولا يحتاج إلا إلى التمرير، وكان بإمكانهم طرح ما يشاؤون من الطلبات في مقابل دعمهم للمقترح. وبعد عدة جولات من تبادل الأصوات ظهر القانون بصيغته الأخيرة في (451) صفحة، واحتوى على العديد من التنازلات التي لم يكن لها أي علاقة بالغاية الأصلية، لكنها أدت إلى شراء دعم العديد من المجموعات المصلحية، ومن بين هذه التنازلات: تخفيضات خاصة في الضرائب لشركات السباقات ورياضة صيد السمك ممن تضررت بسبب حادثة التسرب النفطي لناقلة نفط تابعة لشركة إكسون في مدينة فالديز قبل عقدين من الزمان، ومنح مالية لمن يستقلون الدراجة الهوائية إلى العمل، وإعفاءات ضريبية بمبلغ (148 مليون دولار) لصناعة المنسوجات الصوفية، ومنافع ضريبية بقيمة (مليوني دولار) لصناعة السهام الخشبية المخصصة للأطفال.

وعلى العكس من ذلك، استغرق الأمر ثلاثة أيام في البرلمان البريطاني لتمرير إجراءات الإنقاذ المالي للمصارف المتعثرة، والفضل في ذلك يرجع إلى منظومة لجان الانضباط داخل الأحزاب، والانضباط البرلماني القوي، وانبثاق الحكومة من البرلمان. حيث يُتوقع من البرلمانيين أن يصوتوا بحسب التوجيهات وأن يدعموا مقترحات الحزب في كافة جوانب التشريع المقترح، ولهذا فإن التخادم أصعب في بريطانيا، وإن لم يكن مستحيل الوقوع.

تأثيرات التخادم

على الرغم من أن (التخادم) يبدو ككلمة منفرة تشير إلى نشاط مرفوض، فإنه قد يلعب في بعض الأحيان دورا مفيدا في الوقت نفسه، كما يرى علماء مقاربة الخيار العام. وتأتي كفاءته من أنه يكشف ميول مختلف القوى و جماعات الضغط، وهو أمر يستحيل في حال اللجوء

للاستفتاء. وإذا اكتسى موضوع ما أهمية لدى مجموعات الأقليات فيمكنها أن تضمن (من خلال تبادل الأصوات أو حتى من خلال شراء الأصوات بالمال) تحقيق رغبتها هاته.

و على سبيل المثال، ولنتخيل ثلاثة طلبة يتشاركون غرفة في إحدى المهاجع الجامعية وهم يصوتون على الاشتراك في شراء تلفزيون لا يستطيع أي منهم أن يشتريه بمفرده، فالأول متحمس جدا للشراء، والاثنان الآخران لا يرفضان الأمر إلا على نحو ضئيل جدا؛ فإذا تم التصويت فإن فكرة الشراء ستصطدم بالرفض، لكن ما حدث لن يعكس كثافة المشاعر ضمن المجموعة. أما إذا قام الطالب المؤيد للشراء بتقديم المال لأحد الطالبين الآخرين مقابل التصويت بنعم، أو عرض عليه مقابل ذلك بأن يقف إلى جانبه في التصويت القادم، فإن كثافة المشاعر ستنعكس في النتيجة وستقوم المجموعة بشراء التلفزيون.

ويمكن لتبادل الأصوات أن يكون إيجابيا في الحالات التي تتفوق فيها المنافع التي تصب في صالح المنطقة المحيطة بمشروع ما، كإنشاء طريق جديدة، على ما يتطلبه من تكاليف (وهذا يعني بأن المشروع ينبغي أن ينطلق) إلا أنه يصطدم بتردد باقي المصوتين في دفع ضرائب أعلى مقابل شيء ربما لن يستخدموه أبدا. فعلى الرغم من أن هذه المشروعات قد تكون جديرة بتكاليفها، إلا أن تبادل الأصوات هو وحده الكفيل بتمريرها في المنظومة الديمقراطية.

ولتوضيح ذلك يقدم غوردون تولوك المثال الآتي: لنتخيل تسعة مصوتين يواجهون مقترحا يكلف كلا منهم جنيها ضريبيا واحدا لكنه يعود على أحدهم بمنفعة مقدارها 15 جنيها، وبما أن الأمر ينطوي على ثمانية خاسرين ورابح واحد فقط فإن النتيجة ستقضي برفض المقترح، حتى وإن كانت المنفعة الإجمالية (15 جنيها) تتجاوز التكلفة الإجمالية (9 جنيهات). أما إذا كان كل واحد من الثمانية الآخرين يستفيد بدوره من اقتراحات مشابهة فلن يجد بأسا حينها في أن يدعم هو والآخرون بعضهم بعضا لينتفع الجميع في نهاية المطاف.

لكن التخادم يمكنه التسبب بنتائج سلبية أيضا. ولنفترض هنا بأن المنفعة السابقة هي (7 جنيهات) فقط دون أن تتغير الضريبة (جنيه واحد). فهنا يمكن لأي مصوت أن يشكل أكثرية من خلال تبادل الأصوات في أربعة مشروعات أخرى، فتكون التكلفة الإجمالية لكل فرد من الأكثرية (5 جنيهات) مقابل منفعة إجمالية شخصية مقدارها (7 جنيهات). و ستقوم أفراد الأقلية الأربعة

بأداء ضريبة مقدارها 5 جنيهات للفرد الواحد، دون الاستفادة منها. وهكذا يمكن تمرير كل مشروع من المشروعات الخمسة على الرغم من أن التكلفة الإجمالية لكل مشروع (9 جنيهات) وأن المنفعة الإجمالية لكل منها لا تتجاوز (7 جنيهات).

مشاكل التخادم الأخرى

يمكننا أن نلاحظ على الصعيد العملي انتشارا واسعا لهذا التأثير السلبي، حيث يؤدي التخادم إلى تعريض دافعي الضرائب في الديمقراطيات الكبيرة إلى عبء عدد كبير جدا من حالات التخادم لشراء الدعم السياسي دون تبرير تكاليفها المالية، بل إنك تجد في الولايات المتحدة تسمية خاصة بها (سياسة برميل اللحم Pork Barrel Politics)، و يتم فيها الاتفاق على مشاريع ضخمة تهدر المال العام. كما إن حماس النواب لشراء تأييد الأقليات العنيدة أو المعارضة يؤدي أيضا إلى إضافة حقيقية في ما يحتمل حدوثه من تكلفة وهدر. فمن جهة، يمَكّن التخادم أقلية تولي أهمية كبرى لقضية ما من تحقيق أهدافها بطريقة تستعصي لا توفرها منظومة (التصويت البسيط). ومن جهة أخرى: إن هذا الأمر هو نفسه من يتيح فرصا أكثر أمام الأقليات لتتنظم وتحقق الفعالية لدعمها للمشروعات التي قد تنفعها لكنها تضيف تكاليف واسعة الانتشار على كاهل المجتمع.

و في حال وجود عدد من الأقليات التي يجب شراء دعمها فإن المقترحات التشريعية قد تنمو لتصبح كتلة ضخمة مترهلة، كما حصل في قانون الإنقاذ المالي للعام 2008 في الولايات المتحدة. بل إنها قد تنمو، في الواقع، إلى حجم هائل لن يجد معه المشرعون وقتا لقراءتها، فبالأحرى فهمها. وفي كل مرة يتم فيها تمرير مثل هذا المقترح، فإنه ينشئ الكثير من المشروعات الجديدة، مما يؤدي إلى توسيع حجم الحكومة، بل و إلى الإفراط في ذلك.

وهكذا فإن التخادم يعتبر، في أفضل حالاته، جزءا من عملية ديمقراطية تشاركية استشارية تعطي للأقليات دورا في الكيان الديمقراطي. لكنها أيضا تعاني من الافتقار إلى الشفافية، وهيمنة المصالح السياسية عليها، وميلها إلى تحميل التكاليف على كاهل العموم بشكل عام. كما إن التخادم يعتبر، في أسوأ حالاته، قابلا للانحدار إلى مستوى أي ممارسة صريحة من

ممارسات الفساد، حيث يتم بيع الأصوات مقابل المال أو الدعم المستقبلي؛ ولذلك يصعب في بعض الأحيان أن نرسم حدودا فاصلة بين النوعين.

كبح ظاهرة التخادم

على الرغم من الانتشار الواسع للتخادم فإنه قابل للاحتواء، فالاستفتاءات المتعلقة بقضايا منفردة (أي: أن التصويت يجري لكل خيار على حدة وليس تصويتا تسلسليا لتصفية قائمة من الخيارات)، تجعل التخادم صعبا نسبيا. كما إن منظومة المجلس التشريعي بغرفتين، وبالأخص إذا كان كل من جزئيه يُنتخب على أساس مختلف، يؤدي إلى عدم تشجيع التخادم لأنه يزيد من صعوبة تبادل الأصوات، ويجعل نتائج التصويت أقل قابلية للتنبؤ. ويضاف إلى ذلك حق النقض الرئاسي، حيث يضيف المزيد من الصعوبة والالتباس إلى التخادم.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي يحتوي كل هذه العناصر، فإن التخادم يشكل جزءا كبيرا من السياسة الأمريكية. ويبدو هذا الأمر قويا بالخصوص في مجلس النواب، حيث يواجه النواب انتخابات كل سنتين ويمثلون مناطق صغيرة نسبيا، وهذا يضعهم تحت وطأة ضغط انتخابي مستمر، مما يجعل الاستمرار في تبادل الأصوات وتشكيل التحالفات عاملا مصيريا في إعادة انتخابهم. كما ينبغي على الرؤساء وهم يواجهون الانتخابات كل أربع سنوات، أن ينشطوا بكفاءة في مجال التخادم. لكن مجلس الشيوخ يشهد تخادما أقل، حيث يتم انتخاب الأعضاء كل ستة أعوام، ولهذا فإن وطأة الضغط الانتخابي أخف بكثير.

ربما يتمثل الدواء الناجع لعلاج التخادم، على الرغم مما سبق، في مجموعة من القيود التي تحافظ على حجم الحكومة، وتحافظ بذلك على ضآلة المكاسب المحتملة من ممارسة التخادم.

7. الأرباح السياسية.. ظاهرة التربح

كان غوردون وتولوك أول من أشار إلى فكرة (التربح) في العام 1967، شأنها في ذلك شأن الكثير من الأفكار الحاسمة التي جاءت على يديهما، لكن صياغة المصطلح جاءت على يد آن كروغر (Anne Krueger) بعد عدة سنوات.

إن التعريف السائد للريع هو كونه ذلك المبلغ من المال يدفع إلى مالك الأرض أو غيرها من الموارد، دون بذل جهد أو عناء. في حين يُعرّفه الاقتصاديون بأنه عائدات تزيد على ما كان سيحصل عليه الفرد في حالة تنافسية.[4]

ففي نطاق اقتصاد السوق نجد بأن المزود الذي لا يواجه ظروفا تنافسية، كأن يكون البائع الوحيد في القرية، يمكنه فرض أسعار أعلى (وتقديم خدمة أسوأ) مما كان سيقدمه في ظروف تنافسية. لكن هذه الأرباح العالية تجتذب انتباه باعة محتملين، في حال امتلاكهم الحرية لفتح متجر والتنافس مع البائع الأصلي. وتتمثل نتيجة هذا التنافس في أن الاحتكاري السابق يتوجب عليه تخفيض أسعاره وتحسين الخدمة إذا أراد أن يستمر في عمله.

أما في نطاق النشاط السياسي فالأمور مختلفة جدا، حيث لا تكون هناك فرص للحصول على أرباح مفرطة إلا إذا قامت السلطات السياسية بخلق هذه الفرص، وذلك من خلال وضع العوائق التي تجعل من الصعب أو المستحيل على الوافدين الجدد الولوج إلى السوق و منافسة الآخرين. ومن الأمثلة المفيدة حول ذلك: تنظيم سيارات الأجرة في نيويورك، حيث تفرض الضوابط التنظيمية بأن لا يتجاوز عددها (13,000 سيارة)، وهو رقم يقل عن نصف عدد سيارات الأجرة التي عملت فيها حتى خلال سنوات الكساد الكبير؛ وبما أن المنافسة الجديدة محظورة بالقانون فإن سائقي هذه السيارات يجنون في نيويورك أكثر مما يجنيه نظراؤهم في غيرها، كما إن أهالي نيويورك يدفعون مبالغ أعلى وينتظرون مددا أطول بالمقارنة مع سكان

---

[4] جاء الحديث عن (الريع Rent) هنا في سياق توضيح المصطلح الإنكليزي للتربح (Rent Seeking = السعي إلى الريع).[المترجم]

المدن الأخرى. ولقد وصل سعر تناقل رخصة إحدى سيارة الأجرة في نيويورك إلى مليون دولار، وهذا يصور حجم الأسعار التي تحظى حاليا بحماية رسمية.

تمنح الحكومات، بشكل عام، نفسها حقوقا احتكارية في توفير الخدمات كالتعليم. وقبل ذلك كان الملوك يمنحون أصدقاءهم والدول الأخرى حقوقا احتكارية مكشوفة لتوفير سلع تتفاوت من الملح إلى الصابون والشموع والنشاء والفلفل والنبيذ الحلو. أما في أيامنا هذه فإن الأمور تجري على نحو أكثر خفية، لكن الترخيص الحكومي للمهن، كالمحاسبة وطب الأسنان وحتى تصفيف الشعر والعناية بالأظافر، بالإضافة إلى فرض الحصص والرسوم على السلع المستوردة، ووضع القواعد الناظمة لاستخدام الأراضي، كل ذلك يؤدي إلى إعاقة التنافس وتخفيف حدته وإلى تقديم أرباح احتكارية ريعية للمجموعات المفضلة المختلفة.

جاذبية التربح rent seeking

التربح هو الممارسات التي تقوم بها مجموعة الضغط لإقناع الحكومات بمنحها هذه الأنواع المجزية من الاحتكارات أو الامتيازات القانونية. فإذا نجح مسعى التربح فإن تراكم هذه المنافع فقد ينقل جزءا كبيرا من ثروات ينقلها ليضعها في جيوب المجموعات ذات الامتيازات. حيث يتكبد المستهلكون ودافعو الضرائب خسائر مالية بسبب الأسعار الاحتكارية، بالإضافة إلى إجبارهم على القبول بخيارات أدنى ونوعيات أسوأ.

وقد أشار تولوك إلى أن المكاسب المحتملة من التربح الناجح تبلغ في الواقع حدا كبيرا يجعلها تقنع بعض المجموعات ببذل الكثير من الوقت والجهد والمال في سبيل الحصول عليها. وقد يستحق الأمر إنفاق المليارات من قبل الشركات المحلية لصناعة السيارات، مثلا، إذا تمكنت من إقناع المشرعين بفرض حصص أو رسوم على الواردات من السيارات الأجنبية. لذلك يجب أن لا نتفاجأ إذا رأينا هؤلاء لا يمانعون من إنفاق الملايين في حشد الضغط لتحقيق هذه النتيجة.

لكن، وكما لاحظ تولوك، فإن هذه الضغوطات مكلفة و لا تعود على الاقتصاد بالمنفعة، بل إنها تتسبب له بخسائر حقيقية، حيث تهدر في سبيلها الوقت والجهد والمال والمهارات والنشاط الريادي للكثير من الأشخاص الموهوبين. إن النشاط التربحي لا ينتج عنه أي شيء

لصالح المجتمع، وكل ما يفعله هو أنه يحدد أي الامتيازات الاحتكارية ستمنح إلى مجموعة من المجموعات المصلحية.

إن ملاحظة تولوك بأن المجموعات التربحية ستنفق (أو من وجهة نظر المجتمع: ستهدر) موارد هائلة في سبيل توجيه عملية صناعة القرار لصالحها قد جاءت بمثابة ضربة حقيقية لأفكار (اقتصاديات الرعاية الاجتماعية) في المدرسة الاقتصادية السائدة. حيث تعتقد هذه المدرسة بأن القرارات الجماعية يمكنها تصحيح "إخفاق السوق" وتعزيز المستوى المعيشي العام، لكنها لم تهتم كثيرا بالعمليات التي تجري على الأرض في عمليات صناعة القرار الجماعي وافترضت بأن السياسات ستخدم المصلحة العامة بشكل طبيعي إذا كان يقوم عليها مسؤولون عموميون مطلعون. لكن فكرة تولوك أوضحت بأن التربح لا يقف عند وضع عملية صياغة السياسة العمومية في مرتبة متقدمة على مرتبة السوق، وإنما يصل إلى حد التسبب بتشويه هائل للقرارات العمومية، وهذا يؤدي بدوره إلى تشويه الأسواق وإنقاص حدة التنافس على نحو ينفع مجموعات بعينها لكنه يؤدي إلى أضرار كبيرة في المجتمع بشكل عام.

التكاليف والتشوهات

هناك الكثير من السبل التي تؤدي فيها تأثيرات التربح إلى الإلقاء بتكاليفها على كاهل الآخرين. فلنفترض، مثلا، بأن إحدى شركات الصناعة التكنولوجية نجحت في الضغط لتخفيض الضرائب المفروضة على البحث والتطوير، حيث ربما تقدم هذه الفكرة على أنها طريقة لإبقاء البلاد على عرش التكنولوجيا وتحفيز التطوير في منتجات تكنولوجية جديدة سترغب شعوب الدول الأخرى بشرائها، ولا شك في أن هذا التأثير ممكن فعلا.

لكن، وفي المستوى نفسه من الأهمية، ربما يؤدي ذلك بكل بساطة إلى تخفيض تكلفة نشاط الشركات المماثلة في البحث والتطوير الذي ما كانت لتقوم به أصلا من دون تخفيض الضرائب. أضف إلى ذلك أن تخفيض الضرائب يغير منحى المنظومة الضريبية، حيث يوجه الموارد نحو البحث والتطوير بعيدا عن مجالات أخرى قد يكون استخدام هذه الموارد فيها يؤدي إلى إنتاجية أكبر. كما إن إمكانية تخفيض الضرائب قد تدفع بعض الشركات إلى تصنيف بعض

نشاطاتها تحت عنوان "البحث والتطوير" دون أن يكون لها علاقة بهذا المجال، وذلك لا لشيء إلا للانتفاع من التخفيض.

وفي المحصّلة، لن يعود بإمكان وزارة المالية جباية الضرائب من هذا المجال، و عليه فإن الحكومة محاولة منها المحافظة على مستوى إنفاقها أن تقوم بجباية أموال أكثر من مجالات أخرى، أي يجب زيادة الضرائب المفروضة على الآخرين. وهذا الأمر لا يقتصر في ضرره على من تطاله زيادة الضرائب، وإنما سيشجع المزيد من الناس على سلوك طريق التجنب الضريبي (القانوني) أو التملص الضريبي (غير القانوني). وكلما ارتفعت الضرائب كلما زادت أعداد من يشنون حملات الضغط للمطالبة بإعفاءات أو تنازلات خاصة للإبقاء على انخفاض الأعباء الضريبية المترتبة عليهم. وتخصص عندئذ الموارد و المجهودات للتملص الضريبي لتنطلق الدورة نفسها مجددا.

وتحدث مشاكل مماثلة عندما تنجح المجموعات في شن حملات الضغط للحصول على منح مالية، كما هو الحال في المنح الحكومية المقدمة لمنتجي الوقود الحيوي.[5] ففي هذه الحالة أيضا يؤدي ذلك إلى توجيه المزيد من النشاط الاقتصادي إلى مجال إنتاج هذا النوع من الوقود، كما إن الطلب الإضافي على المحاصيل التي يمكن تحويلها إلى هذا الوقود يؤدي إلى زيادة أسعارها، فتليها زيادة أسعار الغذاء، مما يرفع كلفة المعيشة، وتنال الشريحة الأفقر أسوأ تبعات هذا القرار، مثال آخر لتكاليف متناثرة وغير شفافة و منافع مركزة في جيوب مجموعات مصلحية.

قد تسعى مجددا المجموعات المصلحية إلى الحصول على منافع خاصة من خلال منظومة الرعاية الاجتماعية في البلاد. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك منافع نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض فإن من يتجاوز دخلهم قليلا مستوى تقديم الدعم سيكون من الأفضل لهم أن يشنوا حملات الضغط لتعديل المستوى إلى الحد الذي يشملهم، وربما سيحاول الآخرون أن يخفضوا مستوى دخلهم، أو أن يبدوا كذلك، من أجل التأهل لتلقي الدعم.

[5] الوقود الحيوي: وقود يتم إنتاجه بالاعتماد على منتجات كائنات حية، ومن أمثلته: الإيثانول الناتج عن تخمير الذرة.[المترجم]

حساب التكلفة

لاحظ ميلتون فريدمان، الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل، أن بناء مصنع يصب في صالح المصلحة العمومية، أما شراء رخصة سيارة أجرة في نيويورك فليس له هذا التأثير؛ وأنه كلما ازداد حجم القطاع العمومي، وكلما ازداد تعقيد البنية الضريبية أو التنظيمية، كلما ازدادت فرص التربح، أي: كلما زاد حجم الخسارة الممكنة.

إن الشركات والأفراد والمجموعات تميل إلى الاستعداد للاستثمار في التربح بمقدار من المال يكاد يتساوى مع ما تجنيه من هذا التربح إذا هي نجحت فيه. والتربح يتسبب بتكلفة تمتص الموارد من أجزاء أخرى من الاقتصاد، كما ينخرط فيه أشخاص يتصفون بمستوى عالٍ من البلاغة والتعليم والإنتاجية. وكنتيجة لهذه التكلفة، وبالإضافة لما يخسره المستوى الاقتصادي من التربح الناجح، فإن التكلفة الإجمالية لهذا النشاط قد تتفاقم إلى حد بعيد. وقد قدرت إحدى الدراسات الصادرة في أوائل هذا القرن أن إنفاق المجموعات المصلحية على التربح في الولايات المتحدة قد وصل إلى عدة مئات من ملايين الدولارات. وهناك أمر آخر يضاف إلى الفاتورة وهو أن التربح يعد كالقمار، والقمار قد يخرج منه المرء رابحا أو خاسرا، ولذلك قد ينحو المتربحون منحى الكثير من المقامرين فينفقون على أحد المساعي مقدارا من المال يفوق ما سيحصلون عليه في النهاية، حتى وإن نجح هذا المسعى.

إن التكاليف المالية التي يضعها التربح على كاهل باقي العموم تتصف بتأثير هدام إضافي؛ فإذا اكتشف الناس بأن مكاسبهم ومدخراتهم ورؤوس الأموال التي جنوها بالتعب والجهد ربما تؤخذ منهم (عبر الضرائب أو الأسعار الاحتكارية) من قبل المتربحين، فسيكونون حينها أقل استعدادا للعمل والادخار قبل أي شيء، وسيقللون من استثمارهم في مجالات إنشاء الثروة، وستفتقر الشركات إلى التمويل، وستكون المخرجات أقل، وسيكون العموم ككل أسوأ حالا مرة أخرى.

التكاليف السياسية

ويؤدي التربح أيضا إلى تفشّي الفساد في الممارسة السياسية، إذ تؤدي إمكانية جني المنافع الهائلة عبر التربح إلى تشجيع المجموعات على تبادل الأصوات والدعم في سبيل تحقيق هذه الإمكانية.

إن ما للمتربحين من مصلحة عميقة في التنازلات التي ينتفعون منها، وما هم مستعدون لبذله من وقت وجهد في سبيل الحصول عليها، يساعدنا على فهم سبب الحجم الهائل لجهود مجموعات الضغط، وسبب تقديم السياسيين لعدد كبير من الحقوق الاحتكارية والضوابط التنظيمية والتنازلات، كما يشرح أيضا سبب ميل هذه الامتيازات إلى الاستمرار طويلا بعد أن يتضح تماما بأنها غير ملائمة وغير كفوءة وأن هناك حاجة للإصلاح.

وكلما كبرت سلطة الدولة كلما ازدادت فرص التربح وازدادت السلطة التي يتمتع بها السياسيون بسبب ضغط المجموعات المصلحية عليهم بهدف حصولها على المنافع. إن السياسيين لا ينتفعون فحسب من المنزلة التي تأتي من القدرة على منح الامتيازات للمتربحين الذين يضغطون عليهم، وإنما ينتفعون أيضا من قدرتهم على التهديد بقرارات معادية للآخرين. وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السلطة إلى فساد لا لبس فيه، حيث يمنح السياسيون والمسؤولون امتيازات خاصة لمجموعات مصلحية بعينها مقابل مبالغ نقدية أو خدمات شخصية، ويضعون عوائق قانونية في طريق من لا يقدم الدعم لهم.

إن المنافع الهائلة التي يمكن تحقيقها عبر ممارسة التربح، سواء كانت في جانب المتربحين أم السياسيين، وانعدام التوازن بين المصلحة المركزة بين يدَي الأقليات الرابحة وبين عجز الأكثرية العمومية، قد يدفع المرء إلى التساؤل: لماذا لم يصبح التربح حتى الآن صفة ملازمة للمنظومات الديمقراطية؟ لكن الإجابة عن هذا السؤال، ويا للأسف، ترى بأن الدليل يشير إلى أن هذا الأمر ربما حصل بالفعل.

8. أجور السياسيين

لماذا نحتاج إلى مشرّعين، وأقصد بذلك: كل البرلمانيين وممثلي الشعب الذين نولع بكرههم إلى درجة كبيرة؟ والسبب الرئيسي واضح وبسيط: ألا و هو الواقع العملي. فالعدد الهائل من القرارات الجماعية التي تواجه الدول المتقدمة كل يوم من شأنها أن تجعل من الصعب والمرهق جدا عليها أن تنتظر من الجميع أن يحضروا بقضهم وقضيضهم للتصويت على كل قضية من القضايا، بل إن العموم بشكل عام لن يكون لديهم وقت ومصلحة للبحث في جميع هذه القضايا وتكوين رأي حولها.

ولذلك فإننا نفوض مهمة فهم القضايا وتقييمها واتخاذ القرارات إلى مجموعة أصغر وأكثر قابلية لتسيير الشأن العمومي، وهي المشرعون المحترفون. إننا نعتمد على اجتهاداتهم وتقييماتهم لتمثيلنا واتخاذ القرار بالنيابة عنا؛ وهذا يعني بأن القرارات يمكن اتخاذها ببذل قدر أقل من الوقت والجهد والمال.

نحن والمشرعون

و يبقى السؤال مطروحا، هل يمثل المشرعون آراءنا بشكل كامل؟ ربما يجيب الاقتصاديون الأكاديميون على ذلكبالإيجاب، لكن الأفراد (والسياسيين أنفسهم) أقل سذاجة من ذلك بكثير. يرى علماء مقاربة الخيار العام بأن المشرعين لا يختلفون عن بقية الأفراد، فهم يمتلكون مصالحهم وآراءهم الخاصة بهم، والتي لا مفر لها من التأثير على قراراتهم.

إن مبادئ مقاربة الخيار العام تنطبق على ما يحصل في المجالس التشريعية تماما كما تنطبق على الانتخابات. حيث نجد في المنظومات متعددة الأحزاب على الخصوص بروز مساومات بين هذه الأحزاب لتشكيل التحالفات في المجلس التشريعي. كما إن المجموعات المصلحية تمارس ضغطا مباشرا على المشرعين، وقد يأخذ هذا الضغط أحيانا شكل دعم مالي حيوي. ويضاف إلى ذلك الدور الكبير الذي يلعبه التخادم كعامل مؤثر في جل المجالس التشريعية.

و لهذا يجب أن لا نتوقع أبدا أن تتلاقى مصالح المشرعين بشكل مثالي مع مصالح من انتخبهم. فالواقع يؤكد بأن الأشخاص ذوي الحماس الأكبر للوصول إلى السلطة هم في العادة أولئك الذين يرغبون باستغلالها لصالح منفعتهم الخاصة أو منفعة أصدقائهم وأحزابهم بعيدا عن الدفع بمصالح عمومية أكثر شمولا. ولا شك في أن العموم يمكنهم كبح جماح سياسييهم عبر التصويت ضدهم في الانتخابات، لكن هذا النوع من الضوابط يعاني من ضعف شديد. فالانتخابات لا تحدث كل يوم، وعندما يصوت الناس فإنهم يصوتون لحزمة من السياسات المختلفة، كما إن الأشخاص الذين يمكنهم توجيه القضايا الانتخابية الأساسية، أو تحديد موعد الانتخابات، يمتلكون تأثيرا كبيرا على النتيجة النهائية. و يعلم المصوتون بأن أصواتهم ليس لها إلا أثر ضئيل، وتشير الاستبيانات إلى أنهم يسيئون بشكل هائل في تقدير تكاليف النشاطات الحكومية، ولذلك فإنهم يسيئون تقدير أهميتها، مما يؤدي غالبا إلى تأثير ضئيل جدا في مسار الانتخابات. وهذه المشكلة هي من الأسباب التي جعلت الكثير من علماء مقاربة الخيار العام، وبالأخص في مدرسة فيرجينيا، يتعمقون كثيرا في البحث عن الطرق التي يمكن من خلالها كبح جماح الحكومات عبر الإصلاحات الدستورية والبنيوية.

مداخيل العمل السياسي

من الأفكار الأساسية لمقاربة الخيار العام، والتي تعود إلى أيام بلاك وداونز، هي الفكرة القائلة بأن "محفز الحصول على الأصوات" يلعب دورا محوريا في رسم معالم قرارات السياسيين تجاه القضايا المطروحة. و قد يتمتع المعارضون بشيء من النفوذ، إلا أنهم يفتقرون إلى التأثير الحقيقي الذي لا يتأتى إلا بالوصول إلى كرسي السلطة، كرسي يتطلب انتخابهم من قبل الأفراد. فلهم إذن مصلحة مصيرية في الحصول على الأصوات. وحتى إن كان هؤلاء السياسيون يسعون خلف السلطة من أجل خدمة الصالح العام، بعيدا عن أي هدف مصلحي، فإن ذلك يستلزم أيضا سعيهم الحثيث وراء تجميع الأصوات اللازمة.

ولجمع الأصوات ينبغي على السياسيين أن يصبحوا، حسب مدرسة شيكاغو، "سماسرة" بين المصالح المتنافسة، كأن يكونوا سماسرة بين مجموعات الضغط التي تطالب بتشريع معين وبين دافعي الضرائب والمستهلكين الذين سيتحملون فاتورة هذا التشريع في نهاية المطاف. أما

"أجور السمسرة" التي يحصلون عليها فهي أصوات المصوتين. لكنهم إذا نجحوا في عملهم هذا فإن بإمكانهم التمتع بأنواع أخرى من "الدخل السياسي" أيضا، كالتبرعات السخية لحملاتهم الانتخابية، والمنزلة الاجتماعية المواكبة للمنصب ومخصصاته المالية، والامتثال لقراراتهم من قبل العموم والموظفين الحكوميين، واهتمام العموم بهم بسبب دعم السياسي لقضايا ذات شعبية، وسلطة توجيه الإنفاق والوظائف إلى مناطقهم.

ولا يخلو الأمر من بعض الأرباح المالية أيضا، فالمنزلة الاجتماعية تأتي معها إمكانية الحصول على وظيفة مربحة بعد ترك العمل في المجال السياسي. وقد يكون هناك بعض الإتاوات على شكل أموال أو خدمات من مجموعات الضغط أو المشاركين في العقود الحكومية. ومع ذلك فإنه لا يمكن الجزم في ما إذا كان بيع سياسة ما في صفقة فاسدة مقابل المال يختلف بأي شكل من الأشكال عن بيعها مقابل الأصوات في حالة من حالات التخادم، بل إن هناك من يرى بأن بيعها بالمال ليس أسوأ من بيعها بالأصوات.

أخطار محفزات الحصول على الأصوات

ربما يتبادر إلى الذهن أن محفز الحصول على الأصوات لدى السياسي لا يختلف كثيرا عن محفز الربح الذي يحفز المستثمر الريادي في السوق. فأحدهما يهدف إلى حشد الأصوات ، والآخر يهدف إلى جمع المال عبر إنتاج ما يرغب به المستهلك، لكن يجب التذكير بأن خيارات السوق تتصف بالطوعية، بينما الخيارات السياسية إجبارية بطبيعتها، كما إن الأصوات التي يسعى السياسي إلى تجميعها ربما لا تعكس بشكل جيد آراء وتفضيلات الشريحة الأوسع من الناخبين.

إن حجم "أتعاب الساسة على سبيل المثال رهينة بمدى اعتقاد الناخبين في قدرتهم على الاحتفاظ بمناصبهم و مدى تأثير قراراتهم السياسية، لكن الزبائن الأفضل دفعا هم مجموعات صغيرة ذات مصالح مركزة، وليسوا تلك الكتلة العمومية المتناثرة التي ليس لها اطلاع على ما يجري. ولهذا السبب، فإن السياسيين يركزون على مطالب المجموعات المصلحية ذات التنظيم الجيد والصوت العالي، وفي معظم الأحيان تجدهم يستسلمون لهذه المجموعات، وذلك لأنهم قد

يعتقدون بأنهم يستطيعون إقناع العموم، الذين يتصفون بعدم الاكتراث وعدم الاطلاع، بأن يدعموا قراراتهم.

وهناك مشاكل تنشأ عن محفز الحصول على الأصوات، ومنها امتلاك السياسيين لمحفز قوي لتأييد الإنفاق الحكومي في مناطقهم، حتى وإن كانوا يعلمون بأن هذا الإنفاق يتمخض عن تداعيات سلبية تتكبدها البلاد بأجمعها. كما إن التخادم الذي يقوم من خلاله الساسة بدعم متساوٍ لمشروعات سيئة في مناطق حلفائهم، قد يؤدي إلى نشر هذه التداعيات على نطاق أوسع. ويضاف إلى ذلك التشريعات الشاملة المصممة لتجميع الأصوات من الكثير من المجموعات المختلفة، فهي قد تتمخض عن الأثر الهدري ذاته.

و لعل الرشوة الانتخابية التي تحصل قبل الانتخابات تبقى من أبرز هذه التداعيات، حيث يقترح السياسيون تقديم الدعم لقضايا متنوعة و شعبية، وذلك دون الحاجة إلى شرح من أين سيأتي المال المخصص لتمويلها، ولا يأتي الحديث عن زيادة الضرائب إلا بعد الانتخابات. ويبدو أن الأحزاب السياسية تصبح أكثر وسطية نوعا ما أثناء الانتخابات بسبب سعيها لالتقاط المزيد من الأصوات المتجمعة حول الوسط، مما يعطي العموم مجالا أضيق من الخيارات الحقيقية.

يمكن للإنفاق العمومي أن يركز بسهولة على مجموعات بعينها، وهذه المجموعات بدورها تجعل من السهل على السياسيين أن يساوموها على أصواتها؛ كما إن تفضيل هذه المجموعات يصبح أسهل بكثير عندما تكون الحكومة كبيرة وتملك في يديها الكثير من السلطة والمال؛ لكنه كلما زاد حجم شبكة التفضيلات هذه، كلما انخفض احتمال تمثيلها لمصالح الشريحة الأوسع من العموم؛ وكلما زاد تعقيد الدولة وقوتها، كلما زاد احتمال تقديم الرشى والإتاوات.

كبح جماح القادة السياسيين

تعتبر الانتخابات زماما يتيح للعموم السيطرة على سياسييهم، حتى و لو كان ذلك بشكل محدود. كما إن وسائل الإعلام يمكنها فضح الحالات الواضحة من الفساد. ويضاف إلى ذلك أن الخوف من خسارة المنصب قد يكفي لمنع الحكومات من التصرف بالسلطة والمال كما تحب

وتشتهي، ففي نهاية المطاف، إذا جاءت الانتخابات بالمعارضين فإن السلطة والمال نفسيهما يمكن استخدامهما ضد الحكومة السابقة.

لكن هذه القيود تبقى ضعيفة، كما يؤكد ذلك الكثير من علماء مقاربة الخيار العام، وبالأخص في مدرسة فيرجينيا، فالقواعد الدستورية هي السبيل الأمثل لكبح جماح المشرعين. إذا كانت القواعد المؤسساتية تخدم مصلحة السياسيين المتحكمين في دفة الحكم حاليا، فقد يكونون أكثر ميلا لإساءة استخدام سلطتهم في حال إدراك عجزهم على الاحتفاظ بمراكزهم لمدة أطول. إن تحديد مدة تولي المنصب والانتخابات الأولية المفتوحة لاختيار المرشحين قد تؤدي إلى تقليص سلطة الأحزاب السياسية ودورها الرعوي. وما تتمتع به الولايات المتحدة من منظومة الفصل بين السلطات تجعل من الأصعب نوعا ما على السياسي أن يسلك طريق التخادم وعقد الصفقات مع المجموعات ذات المصالح الخاصة، وذلك لأن هذه المساعي قد تصطدم بالنقض من قبل فرع آخر من فروع الحكومة. لكننا نجد، وبالقدر ذاته، أن الدور الذي تلعبه اللجان التشريعية في أمريكا يدفع باتجاه طريق معاكس، وذلك بسبب قدرة هذه اللجان على الخروج بصفقات تخادمية.

إن الرئيس الأمريكي يتمتع بسلطة هائلة، من ضمنها قدرته على نقض مقترحات الكونغرس، مما يزيد أيضا من فرص بروز صفقات التخادم وممارسات المجموعات ذات المصالح الخاصة. فعندما يقوم الرئيس بإعادة القانون المقترح إلى الكونغرس فسيحتاج إقراره إلى أكثرية أكبر مما استلزم الأمر للموافقة عليه في المرة الأولى، مما يجعل من الأصعب على الأقليات الصغيرة أن تمرر مصالحها الفئوية، وهذا يجعل الجهد الضاغط أكثر خطورة وأقل كفاءة، كما يسمح للرئيس بفرض المصلحة الوطنية الأوسع على التشريعات التي قد تحابي الأقليات الصغيرة، كسكان منطقة جغرافية معينة، على حساب عموم المستهلكين ودافعي الضرائب. لكن، وعلى نحو مماثل، يمكن للرئيس القوي النشيط أن يستخدم مهارته وسلطته لاختراق القيود الدستورية ويطلق مبادرات تخادمية تخصه.

وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن للسلطة القضائية أن تكبح جماح السياسيين وتمنعهم من العمل خارج إطار القانون (أو في الواقع تمنعهم من العمل خارج إطار قواعد العدل المقبولة

عموما). إن منصب القاضي الذي يدوم طيلة حياته، و الطريقة غير الخاصة لاختياره، ربما يؤدي كل منهما إلى منح السلطة القضائية استقلالا أكبر عن المشرعين، وتجعل القضاة أكثر ميلا إلى معارضتهم. وهذا يؤدي بدوره إلى تقليص سلطة السمسرة لدى السياسيين في الحكومة. لكن إذا كان تعيين القضاة يتم من خلال عملية سياسية، فإن ذلك يزيد احتمال تسييس القضاة، أو تعيين مرشحين يبدون مستقلين لكنهم ليسوا كذلك في الحقيقة، أو تعيين مرشحين وسطيين يحظون بدعم كلا الطرفين عوضا عن مرشحين مستقلين لا يرتبطون بأي علاقة مع هذين الطرفين.

و عموما تبقى قدرة القضاة على إسقاط القوانين محدودة، و من خلال سعي القضاة لتطبيق القوانين، يجدون أنفسهم يطبقون تشريعات و قوانين ناتجة عن عمليات السمسرة السياسية من طرف ساسة ذوي منافع خاصة لا تعكس بالضرورة المنفعة العامة.

9. تحفيز البيروقراطية

تعتبر البيروقراطية من أحد الجوانب المهمة في الممارسة السياسية ، و نقصد بها الموظفون المدنيون وغيرهم من المسؤولين العموميين الذين يعملون في الوزارات والوكالات والهيئات العمومية والحكومات المحلية. وتبرز الحاجة إلى هؤلاء جميعا من أجل ترجمة قرارات المشرعين إلى أفعال واقعية، ولتطبيق سياسات عمومية على نحو يناسب الحالات الفردية. و منه يبرز السؤال مرة أخرى: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على البيروقراطية لأداء هذه المهمة بنزاهة دون السماح لمصالحها الشخصية بالتدخل؟

يجيب الكثير من علماء مقاربة الخيار العام على هذا السؤال بالآتي: لا يمكن الاعتماد بشكل كبير على البيروقراطية. حيث كتب غوردون تولوك، و الذي كان موظفا حكوميا في وزارة الخارجية، بحثا مبكرا عن تجربته في خبايا البيروقراطية. وتأثر جيمس بيوكانن بهذا البحث كثيرا فصاغ نظرية تقول بأن البيروقراطية الحكومية لديها محفز قوي يدفعها إلى التوسع في حجم القطاع الحكومي ونطاقه. وتناول هذا الموضوع أيضا أحد علماء مدرسة فيرجينيا، وهو ويليام نيسكانن، فاقترح بأن أحد المحفزات الكبرى للموظفين العموميين يكمن في حجم الميزانيات المخصصة لهم، لأن هذه الميزانيات تحمل لهم معها الكثير من المنافع الشخصية.

إن ما أوردناه يتناقض بشكل صريح مع المقاربة التي يطرحها الاقتصاديون التقليديون لتيار الرعاية الاجتماعية، حيث ترى هذه المقاربة بكل بساطة بأن المسؤولين الحكوميين يفترض بهم أن يكونوا موضوعيين وأن يحرصوا على المصلحة العامة، وأن يسعوا بحيادية إلى تحقيق روح التشريعات التي تناط بهم مسؤولية الإشراف عليها. أما مقاربة الخيار العام فترى بأن الخيار العقلاني ينطبق على البيروقراطي كما ينطبق على غيره من الأفراد. ففي نطاق حدود سلطاته وحدود البنية المؤسساتية، يحاول البيروقراطي أن يصل بطموحاته الشخصية إلى حدها الأقصى، ولذلك فربما تجده يسعى إلى القيام بعمل جيد ويخدم العموم بجد واجتهاد، لكنه، وكما هو حال أي شخص آخر، سيسعى أيضا خلف الربح والثروة والطمأنينة والتثبيت في الوظيفة والأقدمية

الوظيفية والتسلية والراحة، بل إن البيروقراطي قد يسعى أيضا إلى امتلاك سلطة الاجتهاد والحصول على امتثال الآخرين لأوامره.

و تعتبر البيروقراطية على مجال واسع لمثل هذا السلوك الهادف إلى خدمة الذات، و يكمن جزئيا سبب ذلك في أن القيمة المضافة لعمل الموظف الحكومي قد يصعب تحديدها. فعلى العكس من الإنتاج في اقتصاد السوق، حيث يقاس النجاح بالربح أو الخسارة المالية، فإن أداء الموظف الحكومي تصعب مراقبته لأنه يقوم على أساس أهداف كثيرا ما تكون مبهمة من أمثال مصطلح "المصلحة العامة" الذي يفتقر إلى التحديد الجيد. لذلك يجب أن لا نستغرب إذا لاحظنا أن البيروقراطيين وهم يخصصون وقتا للسعي خلف غاياتهم الخاصة أيضا. إن الواقع يرينا بأن الاستثمارات الخاصة تعاني دائما من مشكلة المالك والوكيل التي أشبعت بالبحث والنقاش، لكننا نلاحظ أن هناك في نهاية المطاف آليات تتيح للمالك (المشترك في الملكية) تحميل الوكيل (الإداري) للمسؤولية، كحصص المبيعات، والاستيلاءات، وتعيين مجالس إدارة جديدة، وتطوير أنواع جديدة من حوكمة الشركات، والتنافس في السوق مع شركات أخرى ذات إدارة جيدة؛ وهذه الآليات لا تعمل بشكل مثالي، لكنها ذات فعالية أكبر بكثير من فعالية الآليات البيروقراطية، حيث يقوم المالك هنا (المصوتون) بتحميل المسؤولية للوكلاء (البيروقراطية) عبر انتخابات تجري كل خمس سنوات وعبر تصرفات ممثلي الشعب في الأحزاب السياسية.

الموظفون الحكوميون والميزانيات

يفترض نيسكانن بأن هدف البيروقراطية هو تعظيم و توسيع الميزانية. و تعتبر بذلك الميزانية مرآة لحجم البيروقراطية، كما أن ارتفاع حجم الميزانية يؤدي إلى تضخم البيروقراطية من خلال استعمال الاعتمادات من أجل ضمان الشغل و الزيادة في الترقيات و الرواتب. ففي خضم سعي البيروقراطية خلف هذه المنافع لا يختلف انخراطها في الممارسة السياسية عن انخراط أي مجموعة مصلحية، كما إنها لا تعاني من مشكلة (الانتفاع المجاني) لأن مجموعتها محددة على نحو جيد يتيح لها الاحتفاظ لنفسها فقط بالمنافع الناتجة عن الضغط السياسي.

ولا شك في أن البيروقراطية تعتمد على دعم السياسيين في إقرار ميزانياتها، لكن نيسكانن يرى بأنه مهما كانت الميزانية التي يتم إقرارها فإنهم قادرون على التوسع إلى الحد الأقصى في

الانتفاع منها. فإذا كانت شروط الميزانية متساهلة فيمكنهم بكل بساطة أن يتولوا مهمات جديدة ويطالبوا بالمزيد من المال للتعامل مع التطلعات المتزايدة. أما إذا كانت الشروط غير متساهلة فيمكنهم الحد من تطلعاتهم وضمان استمرار انصباب المال في جيوبهم بدلا من إنفاقه على مشروعات جديدة.

ويرى نيسكانن أنه في كلتا الحالتين تتدبر البيروقراطية أمر توسعها خارج حدود الحجم والمجالات التي كان يرغب بها المصوت الوسطي أو السياسي. وهي لا تمتلك مصلحة شخصية في توفير المال، ولديها محفز قوي يدفعها إلى اختراع أوجه جديدة للعمل والبرامج الاجتماعية، وهي تعلم بأن من الصعب على السياسيين العدول عن السياسة التي التزموا بها حتى وإن كانت تكاليف البيروقراطية تعلو بكثير على التوقعات الأصلية. وهذا أيضا يعطي البيروقراطية قوة مساومة مؤثرة على المجلس التشريعي.

كما إن البيروقراطية يمكنها مقاومة تقليص النفقات عبر التهديد بإيقاف الخدمات المهمة التي تمس المواطن مباشرة، ويسوق غوردون تولوك كمثال على ذلك ما قامت به هيئة الجمارك الفيدرالية، والتي ردت على استقطاع ميزانيتها بتسريح موظفيها العاملين في تدقيق السلع المستوردة دون أن يشمل التسريح غيرهم من الموظفين العاملين في الأقسام الأخرى.

مصدر قوة البيروقراطية

إن اتصاف التشريع بالإبهام والغموض نوعا ما يمنح البيروقراطية قدرا عظيما من السلطة التقديرية. ويرى بعض علماء مقاربة الخيار العام أن السياسيين يفضلون هذا الوضع كما هو عليه: حيث يفضلون إقرار قوانين مبهمة وإنشاء وكالات تحافظ على نفسها وذلك من أجل الإشراف على إدارة هذه القوانين والمؤسسات، وذلك عوضا عن إقرار قوانين مفصلة يمكن لمعارضيهم أن يطيحوا بها بسهولة عندما يصلون إلى المنصب. ومهما يكن السبب، فإن هذا الحجم من الغموض في القوانين تمنح البيروقراطية مجالا كبيرا لتحديد أهدافها و تطلعاتها الخاصة بها، ومن ثم المطالبة بميزانيات تلائم هذه الأهداف.

ويرى نيسكانن بأن المستثمرين الخواص عرضة لمراقبة و تدقيق المستهلك و المحللين ذوي الاطلاع الجيد على عكس البيروقراطيين. إن ما لدى البيروقراطية من معلومات بشأن مجالات عملها تتجاوز بكثير معلومات السياسيين عنها، وهذا يعني بأن السياسيين يعجزون عن السيطرة على البيروقراطية بكفاءة. إن ظاهرة احتكار المعلومات الداخلية حول وظائف البيروقراطية تمكّنها من استخدام استراتيجية "الحُزَم" لحماية امبراطورياتها و مصالحها المكونة للحُزمة، فالإبقاء على الغموض بشأن فعالية الأجزاء تجعل السياسيين غير قادرين على التمييز بين ما يمكن تقليصه أو تخفيض كلفته، أمر يستغله البيروقراطيون لتقديم ميزانياتهم حُزمة واحدة يتعين على السياسيين أن يقبلوها برمتها أو يرفضوها برمتها.

كما إن البيروقراطية تميل إلى تصميم وتشجيع ودعم مبادرات سياسية معقدة توسع مجال الاجتهاد وتساعدها على إخفاء كيفية إنفاق الميزانية في الوقت نفسه، فتتفاقم حيرة السياسيين الذين يفترض بهم السيطرة عليها.

وبما أن البيروقراطية تعمل بمعية السياسيين، فإن الأمر قد يصل حتى إلى حد التهديد المبطن بإذلال رئيسيهم من السياسيين عبر تسريب معلومات مدمرة تتعلق بهم، وهو تهديد قد يساعد البيروقراطية أيضا على مقاومة المحاولات الرامية إلى الاقتطاع من ميزانياتها. وكلما كبرت الحكومة، كلما زادت معها القرارات التي ينبغي على السياسيين أن يتخذوها، وكلما زاد احتمال اتخاذهم لقرارات سيئة قد تصيبهم بالحرج لاحقا.

ويمكن للبيروقراطية أيضا أن تعتمد على الدعم السياسي للمجموعات المصلحية التي تعتمد بدورها على المنح والبرامج التي تشرف عليها البيروقراطية، كما إن مجموعات الضغط تكاد لا تختلف على ضرورة زيادة ميزانيات هذه المنح والبرامج، ويمكنها أن تعتمد في تحقيق ذلك على دعم الاستثمارات التجارية التي تزود المشروعات التي تديرها البيروقراطية بالسلع والخدمات. و تستمد البيروقراطية قوتها أيضا من القوة التصويتية لأفرادها. فإذا كانت الحكومة توظف ربع أو ثلث الأيدي العاملة في البلاد، كما هو الحال في الكثير من الدول، فإن الموظفين العموميين ومن يعتمد عليهم سيشكلون كتلة تصويتية هائلة تفضل في الغالب التوسع البيروقراطي للحكومة وتنامي الميزانيات البيروقراطية.

كبح جماح البيروقراطية

ما هي الآليات التي يمكنها أن تساعد على التوفيق بين مصالح البيروقراطية وبين مصالح العموم، أو حتى بين مصالح البيروقراطية وبين مصالح السياسيين؟ يُقترح في هذا المجال أن يتم إدخال عامل التنافس بين الوكالات المختلفة، حيث يمكن إجبارها على التقدم بعروض خدمات تنافس عروض القطاع الخاص، وهي آلية سائدة في بعض المجالات كجمع القمامة و صيانة الطرق السريعة. و يمكن تقسيم الوكالة الكبيرة إلى وكالات مناطقية على نحو يتيح المقارنة بين أداء الوكالات، كما يحدث في أجهزة الشرطة مثلا.

وربما يمكن تقييد الدفع للوكالات العمومية بحسب ما تنجزه من نتائج، عوضا عن استلامها لكتل من المنح المالية تستخدمها بحسب سلطتها التقديرية. لكن ذلك يعني محاولة وضع سعر لمخرجات صعبة التحديد ناهيك عن قياسها، حتى أن فكرة جعل الوكالات العمومية تتنافس مع القطاع الخاص تنتابها عدد من الإشكاليات. فهي تتطلب وجود وكالة عمومية أخرى تتولى مراجعة العروض وتحديد الفائز منها، والتجارب تشير إلى أن الوكالات الحكومية لا تملك سجلا حافلا في هذا المجال.

أسئل حديثة لإشكالية البيروقراطية

أخضعت نظرة نيسكانن المتشائمة تجاه البيروقراطية إلى تقنيات جديدة كنظرية الألعاب، والى تساؤلات أحدث. حيث يحاجج بعض علماء مقاربة الخيار العام بأن السياسيين يمتلكون بالفعل سلطة كبيرة للتحكم بالبيروقراطية، حيث يمكنهم معاقبتها بالاقتطاع من ميزانياتها وبإسقاط العقوبات المهنية، ومضايقتها من خلال مساطير المراقبة، وتهديدها بفضحها على الملأ وإذلالها من خلال كشف افتقارها إلى الكفاءة وإخلالها بالقوانين، وبعبارة بسيطة: إن معاقبة البعض تكفي لتأديب الباقين. ويمكن للسياسيين التهديد بوضع تشريعات تكبح جماح الوكالات التي تخرج عن نطاق صلاحياتها المشروعة، ويمكنهم أيضا وضع تشريعات تقدم محفزات تهدف إلى رفع المعايير والأداء ومنع التجاوزات البيروقراطية.

إن إدارة شؤون البيروقراطية بهذه الطريقة لا يحتاج إلى السيطرة على أدق التفاصيل، وحتى إن كانت تحتاج إلى ذلك فإن السياسيين قد يكونون أمهر في السيطرة على أدق التفاصيل

على البيروقراطية مما كان يعتقده في البداية نيسكانن وغيره. إن الوكالات العمومية تميل إلى التنظيم لا عن طريق المجلس التشريعي ككل، وإنما عن طريق اللجان المتخصصة. وإن المشرعين الذين يديرون هذه اللجان يمتلكون في العادة خبرة بإدارة الفعاليات الحكومية التي يشرفون عليها تماثل خبرة البيروقراطية التي يراقبونها، وهذا الأمر ربما يبدو كافيا جدا لتأمين القدر الكافي من السيطرة.

ومع ذلك، فإن المحاولات العملية لكبح جماح البيروقراطية المتنامية قد وصلت إلى نتيجة مأساوية في الكثير من الدول؛ ويبدو أنه من الأسهل بكثير على السياسيين أن ينشئوا وكالات جديدة عوضا عن إلغاء الوكالات العمومية أو كبح جماحها، كما إن توسيع الوكالات ينطوي على منفعة سياسية تعلو على منفعة تقليصها. ويمكن القول بأن البيروقراطية المتنامية بسرعة ليست إلا تمظهرا من الاختلالات التي تمس طريقة عمل منظومتنا الديمقراطية، ويرى خبراء مقاربة الخيار العام بأن العلاج اللازم للشفاء من هذه الأمراض يتمثل في توفر ضوابط دستورية أفضل.

10. دور الدستور

إن منطق مقاربة الخيار العام لا يعني بالضرورة السقوط الحتمي في هاوية التعرض لاستغلال المجموعات المصلحية أو المشرعين أو البيروقراطية؛ حيث تؤكد مدرسة فيرجينيا في مقاربة الخيار العام تأكيدا خاصا على دور الدستور كوسيلة يمكن للناس من خلالها أن يحموا أنفسهم من هذه الهاوية، وهي تستعرض جوانب ذلك النوع من الدساتير الذي سيتم اللجوء إلى وضعه لخدمة هذا الغرض من قبل أفراد عقلانيين يراعون مصالحهم الذاتية.

في كتابهما (حسابات الموافقة) يبدأ بيوكانن وتولوك طرحهما بشرح السبب الذي يجعلنا نحتاج إلى الحكومة في المقام الأول، حيث يشيران إلى أن الفوضى ليست منظومة مرغوبة للدولة، فالضعفاء سيجدون أنفسهم وهم يتعرضون لانتهاكات الأقوياء، بل حتى الأقوياء ستجدهم يفضلون السلام البنّاء على التهديد المدمر المستمر الذي تفرضه عدوانية الآخرين. وفي هذه الظروف تتطور مؤسسات الدولة ببساطة عبر قيام الناس بصياغة سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين بعضهم البعض كمحاولة للنجاة من هذه الفوضى.

فمن خلال الاتفاق على الانضباط الذاتي المتبادل يمكن للأفراد تقليص خطر تعرضهم للاعتداءات من قبل الآخرين. ومن خلال الاتفاق على المساهمة في الحماية المتبادلة يمكن للأفراد أن يوفروا على أنفسهم جزءا من التكلفة العالية للحماية الذاتية. ومن خلال الاتفاق على الفعل الجماعي يمكن للأفراد إطلاق مشروعات بناءة لا يمكنها، بسبب حجمها الكبير، أن تكون قابلة للإنجاز على المستوى الفردي.

لكن ذلك كله لا يتطلب الاجتماع الفعلي للجميع من أجل مناقشة منظومة الاتفاق هذه. حيث يرى بيوكانن وتولوك بأن ذلك يأتي نتيجة لعدد لا يحصى من الاتفاقيات الثنائية بين الأفراد، وتتسع شبكة الاتفاقيات لتشكل منظومة غير مخطط لها، تماما كما أن عددا لا يحصى من أحكام المحاكم المدنية قد نما ليشكل منظومة القانون العام، أو أن عددا لا يحصى من التبادلات المشتركة أدى إلى تشكيل منظومة السوق. وقد يبدو هذا النظام الاجتماعي كما لو أنه

تشكل على يد تصميم واعٍ شامل، لكنه في الحقيقة انبثق ونما بشكل طبيعي من أفعال أفراد عقلانيين يراعون مصالحهم الذاتية.

تكاليف عملية صناعة القرار

تتسم الاتفاقيات الثنائية بين الأفراد بطابعها التعاقدي غير الإجباري، حيث يرى بيوكانن وتولوك بأن قبول الناس بها هو أمر طوعي بالكامل؛ فإذا أراد الفرد أن يكون جزءا من الاتفاق العام للمجتمع ويتشارك منافع هذا الاتفاق فقد يتعين عليه القبول ببعض الضوابط في سلوكه، لكنه سيعتبر ذلك مفضلا على العيش في حالة من الفوضى. ولهذا فإن الاتفاق سيكون إجماعيا بالكامل، إذ لا يمكن إجبار أي أحد على الدخول في اتفاق يعتقد بأنه سيجعله أسوأ حالا، تماما كما أنه لا يمكن لأحد أن يجبَر في السوق الحر على القبول بصفقة سيئة.

لكن المشاكل تبدأ بالظهور عندما يصل الأمر إلى مرحلة اتخاذ قرار دقيق بشأن الأفعال الجماعية التي سيتم القيام بها، وعلى الرغم من أن مثل هذا الأمر قد يعزز الحماية المتبادلة، إلا أنه قد يتسبب أيضا باستغلال الأقليات. وليس هناك فرصة لحدوث هذا الاستغلال إذا كان الإجماع شرطا في اتخاذ القرارات الجماعية، وذلك لأن كل فرد يشعر بأنه مهدد من هذه السياسة أو تلك سيلجأ إلى استعمال حقه في نقضها. لكن الإجماع يعاني من ارتفاع تكاليفه، وقد يتبين بأن من الصعب جدا التوصل إلى قرار بشأن كل القضايا تقريبا إذا كان كل فرد قادرا بمفرده على الوقوف في وجه أي مقترح. ومن الممكن تلافي التكاليف الخارجية للاستغلال المحتمل، لكن قاعدة الإجماع قد تعني ضياع العديد من المكاسب المحتملة للفعل الجماعي بسبب عجزنا المطلق عن الاتفاق. وعلى العكس من ذلك، فلا شك في أن القاعدة التي تتطلب ما هو أقل من الإجماع ربما تسهل عملية صناعة القرار، لكنها تترك الأفراد تحت طائلة التهديد بالتعرض للاستغلال.

ويرى بيوكانن وتولوك بأن طريق الخلاص من هذه المعضلة يتمثل في عملية تتكون من مرحلتين، والمرحلة الأولى هي المرحلة الدستورية التي يتفق فيها الناس على تحديد المجالات التي تحتاج إلى العملية الجماعية لصناعة القرار، والتي تؤدي إلى وضع قواعد لاتخاذ القرار في المستقبل؛ ولا يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا بعد الاتفاق على الأجندة وعلى قواعد عملية

صناعة القرار، وحينها يأتي دور الاتخاذ الفعلي للقرارات الجماعية المتعلقة بما ينبغي فعله. إن المرحلة الدستورية تبحث في ماهية ما ينبغي اتخاذ القرار بشأنه وكيفية القيام بذلك، ثم ينتقل الاهتمام بعدها إلى صناعة القرار على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال، يقول بيوكانن وتولوك بأن شركات استخراج النفط قد تتفق على الإدارة الجماعية للحقل النفطي، وعلى كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوق الاستخراج، لكنها قد تختلف في المرحلة الثانية على تحديد الحصص المخصصة لكل منها، وهذا الاختلاف يحدث عند الاتخاذ الفعلي للقرارات.

إن الاتفاق الدستوري، كما يرى بيوكانن وتولوك، لا بد أن يحظى بالإجماع، إذ ليس هناك إنسان عاقل يراعي مصلحته الذاتية ويرضى بتبني مجموعة من قواعد صناعة القرار إذا كان يعتقد بأنها ستؤدي في المستقبل إلى قرارات تستغله. وقد يبدو هذا الإجماع شرطا لا يمكن تحقيقه، لكن يمكن القول بشكل عام أن الناس سيتحمسون للتوصل إلى اتفاق من أجل التمتع بحماية المجتمع والتخلص من حالة الفوضى، وبما أنه ليس هناك من يعلم بالضبط كيف ستؤثر عليه القرارات المستقبلية، فإن من المرجح بأن الجميع سيصر على وجود الأنواع نفسها من الضوابط وإجراءات الحماية.

محتوى الدستور

من الأمور التي ينبغي على الدستور أن يتطرق لها شكل الأكثرية التي تقوم باتخاذ القرارات الجماعية، حيث نجد أن هناك ميلا طبيعيا لدى الأفراد للافتراض بأن قاعدة (الأكثرية البسيطة) هي القاعدة السليمة لتحديد الخيارات الجماعية. ففي نهاية المطاف، فإن تطبيق قرارات الأكثرية هو ما نفعله في معظم القرارات اليومية التي نتخذها بين الأصدقاء والزملاء، لكن هناك الكثير من الآليات لاتخاذ القرار تختلف عن قاعدة التصويت بالأكثرية البسيطة، فالشركات على سبيل المثال عندما تضع قواعدها فإنها تحدد قواعد تصويت مختلفة لكل نمط من أنماط القرارات، و الأمر نفسه ينطبق على النوادي المغلقة على أعضائها. إن المجموعة التي تشكل (51%) من السكان لا يبدو بأنها تمتلك من الشرعية ما يزيد كثيرا على شرعية مجموعة أخرى تشكل (49%) من السكان، ومع ذلك فإن قاعدة (الأكثرية البسيطة) تجعل المجموعة الأولى تهيمن على الثانية.

ويرى بيوكانن وتولوك بأنه لا بأس في الإصرار على توفر أكثريات أكبر، أو أكثريات "مشروطة"، في بعض حالات التصويت، وبالأخص عندما يكون هناك تهديد كبير بتعرض الأقليات للاستغلال، وعندما يكون حجم هذا الاستغلال المتوقع كبيرا. وفي الواقع، يعتقد بيوكانن وتولوك بأن الفرد العقلاني لا بد بأن يصر على توفر مثل هذه الضوابط الدستورية. إن الأفراد يواجهون في المرحلة الدستورية (الغموض) المستقبلي، فهم لا يعلمون ما يخفيه المستقبل من مقترحات سياسية، ولا يعلمون ما إذا كانوا سيقفون حينها في الجانب الرابح أو الخاسر، ولذلك فإنهم سيرغبون بحماية أنفسهم ضد احتمالية معاناتهم من خسائر كبيرة على يد الأكثرية. وربما يقبل الأفراد بأن اشتراط الإجماع في التصويت من الأمور المرهقة جدا، لكن توفر بعض الأكثرية المشروطة (قاعدة الثلثين مثلا) ربما يعتبر أمرا معقولا في التصويت على بعض القرارات التي تنطوي على إمكانية التسبب بأضرار كبيرة.

إن الدستور الذي يكتبه أفراد يراعون مصالحهم الذاتية سيؤدي أيضا إلى وضع حدود للسلطات الممنوحة للمشرعين. فعلى الرغم من أنه لا ضير من تعيين ممثلين عن الأفراد لاتخاذ القرار، وذلك عوضا عن تكبد العموم بأجمعهم لعناء الخوض في تفاصيل كل مقترح، فمن الخطورة الكبيرة أن يحصل المسؤولون المنتخبون على السلطة الكاملة في اتخاذ القرار. حيث لا تتوقف تأثيرات ذلك عند إمكانية التسبب بضرر كبير يعاني منه الأفراد والأقليات كنتيجة لقرارات المشرع، كما إن التجارب تخبرنا بأن السلطة مفسدة، وأن المشرعين لا يمكن ائتمانهم عليها إذا كانت زائدة عن حجمها المناسب، ولهذا يجب على الدستور أن يرسم الحدود التي تقيّد قرارات المشرعين، ومعهم طبعا البيروقراطية.

الضوابط المالية الدستورية كما يراها بيوكانن

يرى بيوكانن ضرورة فرض ضوابط حذرة خاصة على السياسة الضريبية، وذلك لأنها من المجالات التي يمكن فيها لقرارات الأكثرية أن تتسبب فيها خصوصا بضرر كبير يقع على مجموعات الأقلية؛ ولهذا يجب أن تكون القواعد الضريبية محددة وصريحة قبل كل شيء، والفرد العقلاني سيتأكد من توفر هذا الشرط حتما. لنتخيل على سبيل المثال بأن الشريحة الأفقر ربما ستصوت إلى جانب قانون ضريبي يضع أعباء هائلة على عاتق الأغنياء. لكن الدساتير تتصف

بالاستمرارية، إذ أن إعادة التفاوض حول الدستور تتطلب جهدا هائلا، ومع توفر مقدار معقول من المرونة الاجتماعية، فإنه لا يوجد أحد يعلم أين سينتهي به المطاف بعد عدة سنوات؛ فقد ينتمي أحدهم إلى الأكثرية حاليا، لكن دوام موقعه هذا ليس أمرا حتميا. إن الخيار العقلاني، أمام الغني والفقير على حد سواء، يتمثل في دعم منظومة ضريبية تعامل كل المجموعات بالتساوي.

و ينطبق الأمر نفسه على الإنفاق الحكومي، حيث يعتقد بيوكانن بأن الإنفاق على المنافع العامة هو وحده الذي يتوجب الحصول بشأنه على اتفاق إجماعي في المرحلة الدستورية. وليس من المجدي محاولة تحريف القواعد بحيث تفضل مجموعة بعينها إذا كان المرء غير قادر على الاستمرار بانضمامه لهذه المجموعة خلال سنوات. ويعترف بيوكانن بأن هذا الأمر شديد الاختلاف عما يحصل في الوقت الراهن، حيث نلاحظ أن جزءا كبيرا من إنفاق الدولة يصب في جيوب مجموعات ذات مصالح خاصة، ومن الصعب أن نصل من هذا المنظور إلى دستور يحد من المصالح الخاصة (غير تمييزي). بل إن بعض هذه المجموعات المستفيدة من الدولة الرعوية، ينبغي شراء دعمها قبل تطبيق أية قواعد دستورية غير تمييزية.

ويعتقد بيوكانن بأن القواعد الضريبية الدستورية السليمة من شأنها أن تؤدي إلى وضع حد لإجمالي العبء الضريبي، وإلى إعطاء ضمانات بأن الشرائح التي ستُجبى الضرائب منها لن تتعرض للتلاعب بهدف خدمة مصالح خاصة. وفي الواقع، يجب في هذه الحالة أن يتوفر الدستور على قواعد تحدد السقف الذي يصل إليه نقل العبء الضريبي ومنافع الإنفاق الحكومي بين المجموعات المختلفة، و على الميزانية أن تكون متوازنة لا يمكن للأكثريات أن تخضعها للنقل الزمني بسهولة. فتصوت في الوقت الراهن لصالح منافع تخصها مع تحميل عبء تمويلها على كاهل أجيال المستقبل، ويجب أن تكون هناك قواعد متينة في مجال الملكية والمدى الذي يمكن للدولة أن تصل إليه في الاعتداء على الملكية الخاصة، ويجب أن تكون هناك قواعد تحدد إنتاج الحكومة النقدي بحيث لا تفقد العملة من قيمتها، و تصبح ضرائب خفية مفروضة على العموم، وهي تضر إحدى المجموعات كالمدخرين أكثر مما تضر غيرها كالمقترضين.

ويحاجج بيوكانن بأن غياب مثل هذه القواعد الإجماعية يؤدي إلى الوقوع تحت التهديد المستمر بإمكانية التوسع المفرط للدولة، ومحاباتها لمجموعات دون غيرها، وتحميلها أعباء على كاهل الآخرين، وتدمير منظومة المحفزات العامة في المحصلة.

الفيدرالية

ومن الطرق الناجعة لتقييد السلطة تقسيمها، وتعتبر مدرسة فيرجينيا من كبار مشجعي المحلية والفيدرالية. إن هناك علاقة تبادلية بين تكاليف ومنافع صناعة القرار مركزيا ومحليا، ومن الأسهل الوصول إلى قرار في المجموعات الصغيرة بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في المجموعات الكبيرة، لذلك فمن المنطقي السعي لاتخاذ القرارات على المستوى المحلي ما أمكن ذلك.

ويضاف إلى ما سبق عامل آخر أيضا، وهو التجانس السكاني. فمن الأسهل بكثير أن نصل إلى اتفاق إذا كان المصوتون يتشاركون أهدافا وقيما ومقاربات مشتركة، وذلك بالمقارنة مع ما عليه الحال في سكان دولة يتصفون بقدر أكبر من الآراء والتوجهات.

وإذا كان تعداد السكان كبيرا ويكاد ينعدم التجانس بينهم فربما يكون من المستحيل وصولهم إلى قرارات جماعية في الكثير من القضايا. وفي هذه الحالة من الأفضل ترك الخيارات للفعل الخاص لا العمومي، وربما تُعتبر الولايات المتحدة مثالا على هذا المجتمع الكبير المتنوع. أما إذا كان تعداد السكان صغيرا ويتصفون بالتجانس فسيكون اتفاقهم أسهل، ويجب علينا أن نتوقع حينها بأنهم سيتخذون الكثير من القرارات جماعيا، وهذا ما يمكن القول بأنه يحصل على أرض الواقع بشكل عام في المجتمعات الصغيرة المتجانسة التي تحتويها الدول الإسكندنافية مثلا.

ولا شك أن هناك بعض القرارات التي لا يمكن اتخاذها إلا على المستوى الوطني، ومنها: السياسة الاقتصادية الوطنية أو تأمين شبكة الدفاع الوطني. وهناك أيضا سياسات ربما تلائم منطقة جغرافية بعينها لكنها تتسبب بالمشاكل لمنطقة أخرى، وهذا ما يحدث، مثلا، عندما يؤدي بعض التطورات الصناعية الجديدة إلى تلويث مياه الأنهار التي تمر بعدة مدن.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول بشكل عام بأن الخيارات الأساسية تُتخَذ على النحو الأفضل كلما اتسمت بالمحلية بقدر الإمكان، ففي نهاية المطاف، تتصف بعض القرارات، كإنشاء نادٍ ليلي على سبيل المثال، بأن لها تأثير محلي صافٍ، ولذلك فإن من العبث محاولة الوصول إلى اتفاق عام حولها على المستوى الوطني، كما إن المنظومات الفيدرالية تسمح أيضا بإنشاء البنى والخدمات والقوانين والضوابط الحكومية بحسب ما يلائم الاحتياجات المحلية الخاصة.

ومن منافع المحلية الأخرى أنها تتيح الانفلات منها إذا لم يرغب المرء بما تم الاتفاق عليه، فإذا تعرض المرء لتهديد الأكثرية المحلية باستغلاله، فسيمكنه الانتقال بكل بساطة إلى موقع آخر. و يصعب أن يتم هذا الأمر بسهولة ويسر، وبالأخص عندما يرتبط المرء مع موقعه المحلي الأصلي بجذور عميقة، لكن إمكانية حدوثه تفرض حدودا على قدرة السلطات المحلية في استغلال الأقليات.

ملاحظات حول الدستور

إن النظرة الدستورية التي تقدمها مدرسة فيرجينيا تبقى محل انتقاد من طرف البعض الذين يحاججون بأن الأفراد لا يخافون من المخاطرة على النحو الذي يصوره بيوكانن وتولوك، وأنه لا يوجد ما يمنعهم من اعتبار المنافع الهائلة الكامنة في القرارات الجماعية تستحق المخاطرة باللجوء إلى دفع ضرائب أعلى.

تبين الممارسة بأننا نمتلك دساتير وعهودا لم يتم إقرارها بواسطة الموافقة الإجماعية. حيث يجد الأفراد أنفسهم اليوم مقيدين بقواعد دستورية قديمة رسمها السلَف دون أن يكون للخلَف يد فيها. إن الكثير من دساتير العالم صاغتها أكثريات ضئيلة، أو اختطفتها المجموعات المصلحية، أو يمكن تعديلها بواسطة أكثرية بسيطة في المجلس التشريعي. فعلى سبيل المثال أدت قرارات الأكثرية في البرلمان البريطاني إلى تغيير سلطات وعضوية مجلس اللوردات، ونقلت الكثير من المهام إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وذلك دون التماس الإذن من عموم البريطانيين، سواء كان هذا الإذن إجماعيا أم لا. كما إن البرلمان يتمتع بالسيادة، وليس هناك

من محددات دستورية على سلطته في فرض الضرائب أو مصادرة الملكية، لكن هجرة البريطانيين ليست دليلا على أنهم يقبلون بهذا "الدستور" على نحو ضمني.

ومع ذلك، فلقد أدت النظرية الدستورية في مدرسة فيرجينيا إلى تغيير حاسم في النظرية الاقتصادية والسياسية، حيث كان الاقتصاديون يعتقدون سابقا بأنهم يعرفون كيف يصممون مبادرات سياسية جريئة من شأنها زيادة المستوى المعيشي للمجتمع، لكن مدرسة فيرجينيا أوضحت بأن الاقتصاديين يعجزون عن معرفة ما يدور في قلوب الأفراد وعقولهم، ومعرفة كيفية تقييمهم لمثل هذه التغييرات السياسية، وليس هناك من سبيل أمامهم إلا بسؤال الأفراد عما إذا كانوا يشعرون بأنهم أحسن حالا بعد تطبيق هذه التغييرات، لكننا نعجز حتى في هذه الحالة عن المقارنة بين ما يخسره زيد وما يكسبه عمرو، ولا يمكن القول على نحو أكيد بأن هذا الإجراء الجديد أو ذاك ينفع الناس إلا إذا حصل على التوافق الكامل، ولهذا الأمر أهمية خاصة يجب التأكد من تحققها إذا كنا نرغب بصياغة دستور دائم يحدد كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المستقبلية.

11. إنجازات وقضايا

لقد أحدثت مقاربة الخيار العام فرقا كبيرا في الكيفية التي ينظر بها علماء الاقتصاد والسياسة، وربما حتى عموم الناس، إلى آليات الممارسة السياسية. فهي تشرح كيف تؤدي آليات المؤسسات السياسية، والمصالح الشخصية لمن ينخرط فيها، إلى صياغة القرارات التي يتم اتخاذها باسم العموم. وتثار أسئلة حول مدى ملاءمة بعض نظريات مقاربة الخيار العام مع الواقع، وبالأخص مع وجود هذا العدد الكبير من المنظومات السياسية المختلفة، لكن ذلك ربما ليس إلا مؤشرا على أن مقاربة الخيار العام لا تزال حقلا جديدا ينتظر الكثير من المساهمات التي تستكشف مكنوناته.

من الإنجازات

لا شك في أن مقاربة الخيار العام قد نجحت في تحدي الافتراض الطوباوي لبعض الاقتصاديين بأن التدخل الحكومي هو الحل المثالي "لإخفاق السوق"، وهذا يذكرنا بأن هناك "إخفاقا حكوميا" أيضا، وأن ما يشار إليه من العيوب، كالاحتكارات والمعلومات غير الكاملة وأن بعض الأفعال تتسبب بتأثيرات جانبية تصيب أشخاصا لم ينخرطوا فيها، هي عيوب يمكن ملاحظتها في عالم السياسة بشكل أكثر تواترا مما عليه الحال في عالم الأسواق. بل إن العملية الحكومية لاتخاذ القرار هي نفسها بعيدة عن المثالية، فهي تتشوه بفعل الأحداث الشاذة في منظومات الانتخاب والتصويت التكتيكي وسلطة تحالفات المجموعات المصلحية والمصالح الشخصية للمشرعين والمسؤولين الحكوميين، وقد يكون من الأفضل في الكثير من الحالات أن نتقبل أداء السوق كما هو عليه عوضا عن الاستعانة بالجهاز التدخلي للدولة على الإطلاق.

كما أدت مقاربة الخيار العام إلى ضحض افتراض بعض الاقتصاديين بأن "المصلحة العامة" هي شيء يمكن تحديده بواسطة الخبراء وإنجازه بواسطة سياسة متنورة. حيث أوضحت بأن الأمر على العكس تماما: فالآراء المتعلقة "بالمصلحة العامة" تتنوع بشكل كبير مع تنوع الأفراد، وإن آراء هؤلاء الأفراد وقيمهم هي أمور شخصية تخص كل واحد منهم ولا يمكن أن تتعرض للإضافة والنقصان من خلال معادلة حسابية.

وهناك إنجاز آخر لمقاربة الخيار العام يتمثل في تركيز انتباهها على آليات عمل الحكومة ودفعنا إلى طرح التساؤل حول مدى كفاءة خدمات المؤسسات السياسية الحالية. فهي توضح طبيعة وأصول بعض الظواهر وتأثيراتها السياسية الأوسع، كظاهرة المجموعات المصلحية، والتحالفات، والتخادم، والتربح، وتنامي الحكومة، والتصويت التكتيكي، والجهل العقلاني لدى المصوتين. وعندما تركز هذه المقاربة على المصالح الشخصية للمصوتين والمشرعين والمسؤولين الحكوميين فإنها تساعدنا على فهم السبب الذي يجعل العموم على درجة شديدة من الارتياب إزاء عالم السياسة. وهي ترينا كيف أن طبيعة المؤسسات السياسية التي نعيش في ظلها تشكل فارقا حاسما في تحديد ما يتم اتخاذه من الخيارات الجماعية. وهي تذكرنا بأن هناك بدائل (كالتصويت بالأكثرية المشروطة والتصويت البدائلي أو منظومات التصويت القابل للنقل) وإصلاحات دستورية يمكنها أن تساعدنا على تخفيف الإخفاق الحكومي.

دور المصلحة الشخصية

هناك أجزاء من مقاربة الخيار العام لا تزال محلا للخلاف. فهناك من يتساءل حول ما إذا كانت الفردانية العقلانية التي تبطنها أمرا يمكن القول بأنه يعطي توصيفا حقيقيا لطبيعة الفرد، ففي نهاية المطاف نبقى جميعنا حيوانات اجتماعية. والسياق الحيواني والاجتماعي هو الذي يصوغ ما نفعله وما نعتقده؛ وهناك مكون جيني كبير في شخصيتنا، وليس لدينا سيطرة عقلانية مطلقة على هذا المكون، ونحن نعمل في الواقع ضمن مجموعات، وهناك الكثير ممن ينتقدون القطاع المالي لأنه ينتهج "ذهنية القطيع" في اتباع التوجهات الاستثمارية، كما إن اتخاذ الكثير من الخيارات، إن لم يكن معظمها، يأتي عن طريق الغريزة، أو كنتيجة طبيعية لسنوات من الضغط الاجتماعي، وذلك عوضا عن أن تأتي كنتيجة للحسابات العقلانية. إذن: هل نحن في الواقع على تلك الدرجة من العقلانية التي يتخيلها علماء الخيار العام؟

و يجدر إعادة التساؤل حول عقلانية الأفراد الذين يقومون بتبادلات تهدف إلى منفعتهم الشخصية؟ أليست السياسة في حقيقتها أمرا يتعلق بالسلطة يمكن من خلاله لمختلف الأفراد والمجموعات أن يحاولوا إجبار الآخرين على الامتثال لرغباتهم؟ إن علماء مقاربة الخيار العام يرون أحقية السؤال الأول، أو على الأقل بأن السؤال الثاني هو من عواقب الأول، لكنهم يركزون

معظم انتباههم على السؤال الثاني، فتراهم يستكشفون جوانب سلطة الأكثريات أو المجموعات ذات المصالح المركزة.

أما السؤال عن السبب الذي يدعو الأفراد العقلانيين المفترضين إلى تجشم عناء التصويت فهو سؤال يمتلك علاقة وثيقة بما نناقشه، وذلك لأن كل صوت بمفرده من المستبعد جدا أن يؤدي إلى تحديد مصير الانتخابات، وحتى إن تم ذلك فإن عواقبه على الفرد المصوت لا يمكن قياسها بدقة. إذن هل هناك حاجة إلى الاستعانة بشرح أعمق مما تقدمه المقاربة الاقتصادية، فنلجأ إلى علم النفس الاجتماعي؟

يجيب علماء مقاربة الخيار العام على هذا السؤال بالمحاججة بأنه ليس من المهم العثور على إجابة دقيقة للأسئلة المتعلقة بكيفية ومنبع نشوء المحفزات البشرية، فالمهم هو أننا نمتلك بالفعل قيما ومحفزات ورغبات وأننا نسعى إلى توسيعها على اختلافها إلى الحد الأقصى. فقد نرغب بأن نكون جزءا من الحشود، وقد نطمح إلى مساعدة الآخرين، أو إلى العيش بكرامة، أو نسعى إلى ما لا يحصى من الطموحات النبيلة الأخرى؛ ومن خلال السعي إلى هذه الأهداف فإننا نقوم في الحقيقة بخدمة رغباتنا، أي: خدمة مصالحنا الخاصة؛ فقد نصبح أفقر ماليا بسبب إعطاء المساعدات الخيرية لمن يحتاجها، لكن ذلك لا يمنعنا من أن نعتبر أنفسنا أفضل حالا بسبب هذا العمل. كما يحاجج علماء مقاربة الخيار العام بأن الحكمة تقتضي الافتراض بأن المصلحة الذاتية تشكل عاملا تحفيزيا داخل إطار المنظومة السياسية، بعيدا عن الافتراض بأنها تحفز كل الناس في كل الأوقات وكل الحالات.

قضايا دستورية

إذا كان السياسيون (والمصوتون) يهتمون بمصالحهم الذاتية، فهل يمكن لأي مجموعة من القواعد الدستورية أن تقوم باحتوائهم وجعل مصالحهم تتوازى مع المصلحة العامة؟ يؤكد بيوكانن بأن الدستور الأمريكي يضمن عددا من هذه القواعد. كتقسيم السلطة بين مجلسين تشريعيين ورئيس وسلطة قضائية، وقاعدة التصويت بالأكثرية المشروطة في ما يخص تعامل السلطة التشريعية مع النقض الرئاسي والتعديلات الدستورية؛ لكننا نجد في ظل ذلك أن السياسة

الأمريكية ينتشر فيها التخادم والتربح، وأن هناك توسعا مستمرا في دور المشرعين والمسؤولين الحكوميين وسلطتهم، ويعبر بيوكانن عن ذلك بأنه "فوضى دستورية" أكثر مما هو حكومة مقيدة.

ينتقد بعض الملاحظين تركيز مدرسة فيرجينيا على المسألة الدستورية، فحتى وإن لم يكن الدستور الأمريكي مجالا للاتفاق الإجماعي، فهل يمكن فعلا التأكيد بأن من لم يصوت عليه إنما يوافق عليه نوعا ما بشكل ضمني؟ إن الحقيقة المرة تؤكد بأن الناس يتحملون الكثير من حالات الظلم السياسي وقد يمتد الزمان بهذا التحمل إلى حد مدهش. إن الضغط الاجتماعي، بالموازاة مع قوة السلطة، يؤديان حتما إلى بروز ظاهرة التطابقية conformism، وربما تبرز الحاجة إلى اندلاع ثورة للتخلص من السلطة، لكن النخب الراهنة لن يكون لديها أي مصلحة في الانخراط في الثورة، والمصالح المتناثرة للعموم تعني بأنه لن يكون هناك أي شرارة لهذا الاندلاع.

إن الأفراد محاولة منهم تجنب حالة الفوضى، يقبلون بتفويض جزء من صلاحياتهم و سلطتهم للحكومة بقدر أكبر مما تفترضه مدرسة فيرجينيا، كما أنهم مستعدون لتحمل استغلالهم من طرف الحكومة مقابل تحقيقها للمصلحة الجماعية و التي يمكن أن تعود عليهم بالنفع.

هناك نظرية شهيرة لجون رولز (John Rawls) يرى فيها بأنه إذا توجب على الناس أن يختاروا تسوية اجتماعية دون أن يدركوا مصلحتهم المباشرة بدقة فسيختارون التسوية التي تحقق أعلى مستوى ممكن من الدخل عوضا عن المخاطرة بالعيش في فقر مدقع. لكن التجارب التي أجراها نورمان فروهليك (Norman Frohlich) وزملاؤه في العام 1987 تشير إلى أن طلبتهم الذين أجريت عليهم التجارب لم يقوموا أبدا باختيار مثل هذه التسوية، وإنما كانوا أقرب بكثير إلى تفضيل مجتمع يكون فيه الدخل الوسطي في أعلى مستوياته، لكن على أن يكون له حد أدنى، وكان هذا الحد منخفضا جدا؛ وبعبارة أخرى يمكن القول بأنهم كانوا مستعدين للمخاطرة نوعا ما على الأقل في ما يخص مستقبلهم. إذن، وبخلاف ما يراه بيوكانن وتولوك، ألن يكون الناس مستعدين لتحمل المخاطرة في مجال التسويات الدستورية أيضا؟

الخيار العام والمصلحة الذاتية

من الانتقادات التي توجه أيضا لمؤيدي مقاربة الخيار العام أنهم يقومون أيضا بإدخال خلفياتهم الذاتية في هذه المقاربة. فالكثير من علماء مقاربة الخيار العام، وعلى سبيل المثال لا الحصر: بيوكانن ونيسكانن وتولوك من مدرسة فيرجينيا، وبيكر وستيغلر من مدرسة شيكاغو، يعتبرون أنفسهم من الليبراليين (بالمعنى الأوروبي لليبرالية، لا المعنى الأمريكي)، ولهذا يبرز السؤال الآتي: أليست القيود التي يقترحون تقييد الحكومة بها مجرد عرَض من أعراض كراهيتهم لسلطة الدولة؟

وهنا تأتي الإجابة بسيطة، فعلماء مقاربة الخيار العام يدركون تماما بأن الأسواق ليست مثالية، لكن هذه المقاربة تكشف بأن الفعل الحكومي يعاني من عيوب أساسية أيضا، ومن السهل جدا أن نعرض التأثير النهائي الذي يتسبب به التصويت بالأكثرية، ووجود المجموعات المصلحية والتربح وغير ذلك، حيث يؤدي إلى قطاع حكومي يتصف بالترهل وانعدام الكفاءة؛ وهذا ليس تصريحا سياسيا، وإنما حقيقة تمليها أحداث الواقع ومفاهيم الاقتصاد. وسيقول علماء مقاربة الخيار العام بأن هدفهم يتمثل في الاكتفاء بشرح هذا الوضع، وقد يصل في بعض الأحيان إلى اقتراح تغييرات مؤسساتية ربما تساعد في علاجه.

إن مدرسة شيكاغو بالأخص تولي اهتماما أكبر بالمفاهيم الاقتصادية الصافية للحكومة؛ فهي تحلل قضايا الخيار العام على أساس النظرية الصافية للاقتصاد الجزئي، حيث تطبق أدوات نظرية السعر النيوكلاسيكية والتحليل التوازني والخيار العقلاني، وتتجنب القيام بتخمينات للقيمة حول طبيعة العمليات العمومية لصناعة القرار، وتنظر إلى الحكومة عوضا عن ذلك باعتبارها "سوقا سياسيا" يقوم من خلاله وكلاء "اقتصاديون" عقلانيون مهتمون بمصالحهم الذاتية بالسعي خلف مصالحهم الخاصة والعمل على إعادة توزيع الثروة في أنحاء البلاد. وهي تنظر، على سبيل المثال، إلى القرارات السياسية باعتبارها "سعرا" يحقق التوازن بين "المعروض" من قوانين الحكومة وضوابطها وبين "المطلوب" منها من قبل العموم. إنها تطرح أسئلة حول نوعية عمل هذه الأسواق السياسية، والمدى الذي تصل إليه كفاءتها على مستوى الآليات، ومنها على سبيل المثال: إذا أراد الناس حماية الوظائف الزراعية فهل يعتبر تقديم المنح المالية للمزارع

طريقة كفوءة لتحقيق هذا الهدف؟ وما هو مدى نجاح المجموعات المصلحية في توجيه موارد المجتمع لتصب في جيوبها؟

إن تطبيق هذه المبادئ الميكرواقتصادية الصافية على مناحي الخيار العام قد جعل علماء مدرسة شيكاغو، من أمثال غاري بيكر (Gary Becker)، يطبقون التحليل نفسه على قضايا سياسية كاقتصاديات الجريمة والتعليم والأسرة والهجرة والإيثار، وحصلوا على نتائج مثيرة للاهتمام، بل إنهم أحرزوا نتائج مدهشة أحيانا.

ويمكن القول تعميما بأن استنتاجات مدرسة شيكاغو لا تبتعد عن مثيلاتها في مدرسة فيرجينيا، وذلك على الرغم من أنه قد يكون من الأصعب إسقاط اتهام قادة مدرسة شيكاغو بمراعاة المصلحة الشخصية والادعاء بأنهم يضعون الإيديولوجيا جانبا ويحاولون العمل وفق منهج علمي بحت. لكن إذا كان هناك انتقاد يمكن توجيهه إلى مدرسة شيكاغو فقد يتمثل في أن الكثير مما تطرحه من الافتراضات نسبيّ، من قبيل أن بناء التحالفات أمر سهل، أو أن الانتفاع المجاني يمكن تقييده، أو أن المجموعات المصلحية تعمل بكفاءة. وهي لا تجد حرجا في التصريح بأنها تحب فرضيات "التنافس المثالي" في علم الاقتصاد، ونحن نعلم بأن هذا العالم المثالي يستحيل تواجده على أرض الواقع، أمر لا يعني التخلص من مبادئه جملة و تفصيلا. إن المشكلة تنشأ عندما يتم الخلط بين النظرية المجردة وبين الواقع، فعلى سبيل المثال قد يعتبر الاقتصاديون العلميون أن شراء الأصوات في العمل الديمقراطي وشراء الولاءات في السوق لا يختلفان إلا قليلا عن بعضهما وأنهما يتساويان في الكفاءة من الناحية الاقتصادية، لكن الأفراد ينظرون إلى الرشوة العلنية في العمل الديمقراطي باعتبارها أمرا صادما في العمق.

12. آفاق راهنة ومستقبلية

قام "الجيل الثاني" من علماء مقاربة الخيار العام بإخضاع أفكار "الجيل الأول" من أمثال بلاك وداونز وأولسون وبيوكانن وتولوك ورايكر، إلى تدقيق أعمق، واختبروا فعاليتها أمام مجموعة كبيرة من الافتراضات والمنظومات السياسية. و تميزت هذه الدراسة التحليل الأعمق للكيفية التي يمكن بها للآراء الفردية للمصوتين أن "تتكتل" على النحو الأفضل في قرار جماعي معين يعكس هذه الآراء الفردية على نحو حقيقي.

و تم التركيز على كيفية جعل هذه العملية "عصية على الاستراتيجيات"، أي كيفية الحيلولة دون قيام مجموعات المصوتين بالتلاعب بالنتيجة عبر الكذب بشأن تفضيلاتهم الحقيقية والتصويت بشكل تكتيكي غير أمين. إن هذا الأمر يحظى بأهمية عند كل من أنصار الديمقراطية الذين يرفضون فكرة حدوث مثل هذا التلاعب على يد أصحاب المصالح الخاصة، وعند علماء السياسة والسياسيين الذين لا يمكنهم أن يعلموا ما إذا كان الخيار الجماعي يعكس بحق آراء المصوتين.

و يرى آلان غيبارد (Allan Gibbard) ومارك ساترثويت (Mark Satterthwaite)، بأن الانتخابات الديمقراطية كانت دائما عرضة للتصويت الاستراتيجي. كما تبرز تلك المشكلة المتمثلة في أن منظومات (صوت واحد لكل شخص)، كما هو الحال في قصة الخروف والذئبين، لا تكشف القوة الحقيقية لمشاعر الأفراد المصوتين، ولذلك يجب صرف الانتباه عوضا عن ذلك نحو منظومة يمكنها الكشف عن التفضيلات الحقيقية للناس، وهو ما يدعوه علماء مقاربة الخيار العام بـ(كشف الطلب).

كما إن كلارك وغروفز يحاججان بأنه من وسائل الكشف عن القوة الحقيقية لرغبات الأفراد أن يتم فرض "ضريبة تحفيزية" تساوي التكاليف التي تُفرض على الآخرين بسبب قراراتهم، وهذا سيجبر "الذئبين" على أن يأخذا بعين الاعتبار ما سيتحمله "الخروف" من تأثيرات قرارتهما. وقد وضع دينيس ميلر (Dennis C. Mueller) عملية تصويتية من ثلاث خطوات من أجل

الكشف عن التفضيلات الحقيقية للناس، وذلك بالإضافة إلى اقتراح وتجريب العديد من الاقتراحات الرياضية والعملية، ومن ذلك إجراء عدة جولات انتخابية وفق نمط الانتخابات الرئاسية في فرنسا أو الولايات المتحدة. كما إن هذا المجال البحثي يؤدي إلى الكشف عن أسئلة مهمة أخرى، من أمثال: ما هو المدى الذي يمكن أن تصل إليه عقلانية المصوت؟ وهل يستطيع التكيف مع تجارب انتخابية سابقة؟ وهل يتصف المصوتون حقا بقدر كبير من عدم الاطلاع وقصر النظر؟

ومن الجهة الأخرى، اقترحت أبحاث مقاربة الخيار العام في ثمانينيات القرن الماضي بأن منظومة الحزبين التي ركز عليها علماء الجيل الأول تؤدي في الحقيقة إلى إنتاج قرارات جماعية تعكس تفضيلات المصوتين بشكل أفضل مما كان متوقعا، و سبب ذلك يعود إلى أن التنافس بين الأحزاب، كما هو حال التنافس في الأسواق، يؤدي إلى تعديل مواقعها وإنتاج إعلانات مبادئ سياسية تجتذب شرائح واسعة من الناس على نحو فعلي.

ومع ذلك، فإن العديد من المنظومات السياسية في العالم تعتمد طريقة تعدد الأحزاب التي تجعل تشكيل الحكومة يعتمد على تجميع تحالف من أحزاب مختلفة، ولذلك ركز "الجيل الثاني"، بقيادة مدرسة روتشستر، بشكل أكبر على كيفية تشكيل الأحزاب للتحالفات ومعرفة كم من الوقت يمكن لهذه التحالفات أن تستمر، وهذا هو السبب الذي أنتج فكرة رايكر عن (الحد الأدنى لفوز التحالف)، وإلى الافتراض لاحقا بأن الأحزاب المركزية الكبيرة (ضرورية لأي تحالف) يمكنها (أو هذا ما تفعله في العادة) أن تختار تشكيل حكومات أقلية وتعتمد على اتفاقيات للتصويت بطريقة (كل قضية على حدة) بدلا من الشراكات الرسمية.

قام روجر كونغليتون (Roger Congleton) في كتابه (البرلمان المثالي) بتتبع تاريخ المجالس التشريعية في ست دول من الدول العظمى، وشرح أهمية المصلحة الذاتية، والأفكار الاجتماعية، والدين و واقع المؤسسات، والسلطة، والعلاقات في تحديد مسار نمو القواعد الانتخابية والتشريعية؛ ويمكن القول بشكل واضح بأن معظم الدول بعيدة جدا عن النوع العقلاني من الترتيبات الدستورية التي اقترحها بيوكانن وتولوك.

إعادة النظر في الأفكار القديمة

بالإضافة إلى تطبيق مبادئ مقاربة الخيار العام على منظومات الأحزاب المتعددة، بدأ الجيل الثاني باختبار بعض المفاهيم المؤسسة لهذا المجال، و إلغاء بعضها. فقد أدت التجربة العملية إلى ظهور شكوك حول مفهوم المصوت الوسطي مثلا، وبدا بأن الأحزاب لا تميل إلى أن تكون أكثر وسطية شيئا ما في تموضعها قبل الانتخابات فقط. لكن الأحزاب لا تهرع ببساطة إلى دعم أي شيء تعتقد بأنه قد يجتذب المصوتين الوسطيين، ففي نهاية المطاف: ربما تمتلك هذه الأحزاب خلفية واسعة من الأيديولوجيا والتاريخ، ناهيك عن تمسكها بالاستمرار بالعمل وفق حزمة راسخة من السياسات، ومن شأن ناشطيها أن يقاوموا أي تخفيف لأجندتها، وهي أجندة ساهم هؤلاء النشطاء في إنشائها، كما إن المصوتين قد يرفضون الميل إلى الوسط باعتباره نوعا من الانتهازية التي تفتقر إلى المبدئية.

كما إن النظرية البسيطة للمصوت الوسطي تخسر بعضا من قيمتها في حال تعلق الأمر بالتعددية الحزبية، وبقضايا معقدة و متشابكة، و في حال وجود مجالس تشريعية مزدوجة، وتنوع هائل للمصوتين. وعندما يتم إسقاط مقاربة الخيار العام على مجموعة متنوعة من المنظومات السياسية فإن هذه النظرية البسيطة تفقد قدرتها التفسيرية.

ومن الأفكار التي أعيد النظر فيها مشكلة "الانتفاع المجاني" التي تستخدم لتبرير التزويد الإجباري بالسلع العمومية، حيث أكدت أحدى الأبحاث الأخيرة في مقاربة الخيار العام أنه على الرغم من أن الأفراد يقومون فعلا بالانتفاع المجاني فإن ذلك يتم بوثيرة تقل كثيرا عما افترضته مدرسة الخيار العام. و قد يتصف الأفراد حقا بروح المصلحة العمومية والحس الاجتماعي والتعاون مما نعترف به، لكن ذلك يجب أن يعتبر في الوقت نفسه بمثابة تحدّ آخر يقف أمام فكرتي الفردانية الصارمة والمصلحة الذاتية المجردة، وهما فكرتان شكلتا أساس مقاربة الخيار العام.

نقاشات الجيل الثاني

ظهر في الجيل الثاني من مقاربة الخيار العام مفكرون من أمثال: نيسكانن وستيغلر وميلر، وقد قام هؤلاء بالبحث في كيفية استخدام كبار السياسيين والمسؤولين الحكوميين

لمعلوماتهم الداخلية من أجل تعزيز أجنداتهم وتضخيم امبراطورياتهم على حساب العموم، وأشاروا إلى أن مديري الشركات يمارسون الأمر ذاته على حساب المساهمين في ملكيتها.

لكن مفكرين آخرين ظهروا في ما بعد ليشككوا في التشاؤم الذي تشاركه مفكرو الجيل الثاني مع أسلافهم، فعلى سبيل المثال اعتقد نيسكانن بأنه يستحيل على المشرعين السيطرة على البيروقراطية، لكن اللجان التشريعية أظهرت في بعض الأحيان اطلاعا واسعا بتفاصيل الإدارات الحكومية، مما يقود إلى الاعتقاد بأن الضوابط الواسعة قد تكفي لاحتواء البيروقراطية. كما وصلت الشكوك في السنوات الأخيرة إلى تناول نظرة ستيغلر المتشائمة التي ترى بأن (الوكالات التنظيمية لا تقع تحت سيطرة المجموعات ذات المصالح الخاصة والتنظيم الجيد فحسب، وإنما هي مبنية على أساس تحقيق النفع لهذه المجموعات)، حيث يرى غاري بيكر، وهو أحد مفكري "الجيل الثالث" وكان زميلا لستيغلر في مدرسة شيكاغو، بأن المجموعات الكبيرة المتناثرة تمتلك في الواقع قوة تصويتية كبيرة تتجاوز ما افترضه ستيغلر (وربما حتى أولسون). وفي غضون ذلك اقترح الاقتصادي القادم من مدرسة شيكاغو جيمس ويلسون (James Q. Wilson) بأن لقاء المنافع المركزة والتكاليف المتناثرة الذي يجعل المؤسسات التنظيمية عرضة للاستغلال لا يحصل على أرض الواقع إلا استثناءا، وهناك عدة احتمالات أخرى ممكنة نظريا. (لا شك في أن هذا الكلام صحيح نظريا، لكن المشكلة التي تؤرق الديمقراطيين أكثر من غيرها هي مشكلة استغلال المؤسسات التنظيمية).

ولقد بحث فينسنت أوستروم (Vincent Ostrom)، وهو من مفكري الجيل الثاني، عن مخرج من حالة التشاؤم السائدة في مقاربة الخيار العام من خلال البحث في إمكانية تحسين العملية الجماعية لصناعة القرار عبر تقسيمها بين المراكز المختلفة، وهذا الأمر يقترب مما يحدث من تنافس في منظومة السوق، والذي يُعتقد عموما بأنه يؤدي إلى نتائج أفضل مما عليه الحال في ظل التزويد الاحتكاري. ويحاجج أوستروم بأن عملية صناعة القرار "متعددة المراكز" تؤدي إلى تحسين نوعية واستقرار الخيارات الجماعية، ومن الأفضل ربطها بالتنوع الذي يعكس طبيعة سكان البلاد.

مقاربات الجيل الثالث

حاول غاري بيكر وزملاؤه في مدرسة شيكاغو أن يتعمقوا في النظرية الصافية لاقتصاديات السياسة، فنظروا إلى السياسة باعتبارها "سوقا" تجري فيه الموازنة بين المطالب السياسية المختلفة، تماما كالموازنة التي تجري بين المطالب بالسلع والخدمات في الأسواق التجارية. لكن علماء مدرسة فيرجينيا، من أمثال تشارلز راولي (Charles K. Rowley) المعروف بأبحاثه حول أهمية الحكومة المحدودة، ينتقدون هذه النظرة باعتبارها نظرة تجريدية تدافع عن العديد من المؤسسات (كقانون الإضرار الأمريكي والقيود التجارية طويلة الأمد) باعتبارها "ذات كفاءة اقتصادية" بينما لا يمكن الدفاع عنها سياسيا.

وحاجج آخرون من أمثال برونو فراي (Bruno S. Frey) بأن الحياة السياسية لا تقتصر على عوامل اقتصادية بحتة، وأن هناك محفزات غير مالية لها أهمية حاسمة كالاعتزاز بالنفس. بل إن باري واينغاست (Barry Weingast) كاد أن يعكس مسار مدرسة شيكاغو عندما بحث في كيفية قيام الاعتبارات (السياسية) بصياغة طبيعة الأسواق (التجارية).

وفي غضون ذلك قام علماء آخرون من الجيل الثالث بنقل مقاربة الخيار العام إلى مجالات جديدة مهمة؛ حيث بيّن روبرت توليسون (Robert D. Tollison)، مثلا، كيف أن ظهور البرلمان في أواخر العصر الوسيط قد أدى إلى الحد من الاحتكارات لأنها صارت رهينة بموافقة الأغلبية في المجلس التشريعي، وليس مجرد موافقة الملك على إنشائها، وربما نجد في ذلك دروسا نستفيد منها في مجال المؤسسات القائمة حاليا.

نظرية الألعاب

إن استعمال نظرية الألعاب Theory Game في مقاربة الخيار العام الحديثة، وخصوصا ما بات يعرف منها بنظرية الألعاب التطورية كان استعمالا مثمرا. إن نظرية الألعاب تستكشف ما يفعله الأفراد عندما تعتمد خياراتهم بشكل حاسم على أفعال الآخرين، ويمكن توضيح ذلك باستخدام المثال الكلاسيكي (معضلة السجين)، حيث يدلي سجينان باعترافاتهما سوية خوفا من تعرضهما لعقوبات أقسى في حال سكوت أي منهما وإدلاء الآخر باعترافات تورط زميله (غير المعترف).

إن هذا النوع من التصرفات العقلانية شديد الصلة بما يجري في أوضاع التصويت، وبالأخص عندما يحاول المصوت توقع كيفية تصويت الآخرين فيلجأ إلى التصويت الاستراتيجي وذلك من أجل تحسين فرص مرشحه المفضل أو الخروج بنتيجة مرضية، أو للحيلولة دون نجاح الآخرين. فإذا عرفنا كيف "يلعب" الناس بالخيارات المطروحة أمامهم، قد نتمكن من تصميم منظومات تكشف تفضيلاتهم الحقيقية من أجل الخروج بنتيجة تتلاءم أكثر مع الرغبات الحقيقية للعموم ولا يمكن التلاعب بها بسهولة من قبل المجموعات المصلحية المنظمة.

ومن بين الاستخدامات المدهشة الأخرى لنظرية الألعاب ما قام به بيتر أورديشوك (Peter Ordeshook) (والذي تلقى تعليمه في روتشستر وكان ممن شاركوا رايكر في تأليف كتبه) مستخدما نظرية الألعاب لتحديد الاحتيال الانتخابي من خلال التركيز بشكل خاص على الديمقراطيات الجديدة التي نشأت بعد انهيار الكتلة السوفييتية السابقة.

لقد لاحظ الاقتصاديون، عبر تجاوز النظرية الصافية للألعاب الانتخابية، بأنه من المفيد القيام بتجارب عملية لدراسة تطور سلوك الأفراد عندما يواجهون خيارات كتلك التي يواجهونها في الانتخابات وعالم السياسة؛ فعلى سبيل المثال قام الاقتصادي فيرنون سميث Vernon Smith الحائز على جائزة نوبل بتجارب لمعرفة كيف ستُكشف تفضيلات الأفراد الحقيقية عندما تواجه المجموعات خيارات متكررة عوض الاكتفاء بالاختيار لمرة واحدة، مما يسمح لهم بمعرفة كيفية تصرف الآخرين عندما يطُلب منهم التصويت. فوجد سميث بأن الطلبة المتطوعين في التجربة لم يميلوا نحو التوصل إلى تسويات، وهو أمر أرضى الجميع ولم يضر أحدا، وهو ما يدعى (أمثلية باريتو) التي يحلم بها علماء الاقتصاد والسياسة. ولذلك يمكن القول بأن هناك فائدة تُرجى من المنظومات الانتخابية ذات دورات متكررة من التصويت، كما إن هذه التجربة ترينا بأن خيارا إجماعيا في مثل هذه الأوضاع ليس بالأمر المستحيل، وهي نتيجة تبعث الثقة في نفوس علماء مدرسة فيرجينيا الدستورية.

إمكانيات مستقبلية

إن ظهور ديمقراطيات حديثة ومتنوعة ونموها أعطى نفسا جديدا لمقاربة الخيار العام من بحث هذه الديمقراطيات في خلاصات هذه المقاربة عن دروس تفيدها لمعرفة كيفية صياغة دساتيرها ومجالسها التشريعية ومنظوماتها الانتخابية.

وفي غضون ذلك، توجب على مقاربة الخيار العام أن تتوسع خارج إطار نموذجي التصويت بالأكثرية والثنائية الحزبية في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما نموذجان كانا مألوفين لمؤسسي المقاربة، والانتقال للتعامل مع نطاق أوسع بكثير من المنظومات المختلفة.

وحتى الديمقراطيات الراسخة استهلمت من مقاربة الخيار العام؛ حيث نجد أن هناك إدراكا أكبر لوجود المصالح الخاصة لدى المشرعين والبيروقراطية وللحاجة إلى تقييدهم. كما أن عددا من توصيات مقاربة الخيار العام أصبح أكثر شيوعا كالتشريعات الإنهائية التي تحدد مدة معينة لعمل الوكالات والبرامج العمومية، والخصخصة وإزالة الضوابط، والتبسيط الضريبي، والتنافس داخل الوكالات الحكومية وبينها، والاختبار السوقي للتزويد الحكومي، والسقوف الدستورية للدين الحكومي، وغيرها من الإجراءات.

ومع انتقال الاهتمام خارج إطار المنظومتين الأمريكية والبريطانية، أخذ علماء مقاربة الخيار العام يتعمقون أكثر في تفاصيل عمل آليات مثل منظومات التمثيل النسبي والمقاعد متعددة الأعضاء والقائمة الحزبية. كما تنامى الادراك لتأثيرات البنى التشريعية المتنوعة، والقواعد البرلمانية المختلفة، ودور الحزب أو القيادة الوطنية في وضع الأجندة، وغير ذلك من القضايا الكثيرة. إن الأبحاث لا تزال تؤكد على صوابية الاستنتاج الواسع القائل بأن تصميم المؤسسات السياسية له أهمية حاسمة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية، لكننا أصبحنا نعرف الآن على الأقل مدى شمول وعمق نطاق هذا الإستنتاج.

مسرد المصطلحات

واضع الأجندة Agenda Setter

شخص ما، قد يكون رئيسا للجنة برلمانية، يمكنه استغلال مفارقة (الحلقة المفرغة) من خلال تقرير نظام احتساب الأصوات.

مدرسة شيكاغو Chicago School

فرع من فروع مقاربة الخيار العام أسسه جورج ستيغلر وغاري بيكر، وهو يركز على تطبيق نظرية اقتصادية صرفة على "السوق" السياسي.

الحلقة المفرغة Cycling

ظاهرة لاحظها كوندورسيه، حيث لا يمكن تحديد فائز واضح يمكنه هزيمة الآخرين، كما هو الحال في لعبة (حجر، مقص، ورقة).

مشكلة كشف الطلب Demand Revelation Problem

تتمثل هذه المشكلة في عدم قيام معظم منظومات التصويت بقياس درجة تفضيلات المصوتين تجاه البدائل المقدمة، وفي أن بعض المصوتين قد يلجأ إلى التصويت على نحو تكتيكي غير نزيه؛ ولهذا فإن نتيجة عملية التصويت قد لا تعكس الوجه الحقيقي لآراء المصوتين وتفضيلاتهم.

مشكلة الانتفاع المجاني Free-rider Problem

وضع لا يمكن فيه إقصاء أفراد من التمتع بمنافع السلع "العمومية" كالمتنزهات أو الدفاع الوطني، حتى و إن لم يساهموان في تكاليفها، مما قد يؤدي إلى انخفاض التزويد بهذه السلع أو توقفه نهائيا.

نظرية الألعاب Game Theory

نمذجة رياضية للأوضاع التي تعتمد فيها خيارات الفرد على أفعال الآخرين، وهي تستعمل كمحاولة لتوقع النتائج الأكثر ترجيحا.

الإخفاق الحكومي Government Failure

وضع يكون فيه التدخل الحكومي قابلا للتسبب بتخصيص أقل كفاءة للموارد بالمقارنة مع قد يحصل في غياب التدخل.

فرضية الاستحالة Impossibility Theorem

الاستنتاج الذي توصل إليه كينيث آرو، ويقضي بأنه عندما يكون أمام المصوتين أكثر من خيارين للاختيار بينهما، فإنه لا يمكن لأي منظومة ديمقراطية للتصويت أن تنتج خيارات جماعية تعكس بشكل حقيقي طبيعة تفضيلات المصوتين ومدى انتشارها وقوتها.

التخادم Logrolling

تبادل الأصوات مقابل منفعة متبادلة، وله نوعان: التخادم الصريح كما يحدث في مثال "صوّت من أجل مقترحي وسأصوت من أجل مقترحك"، و(التخادم الخفي) الذي يواجه فيه المصوتون حزمة من المقترحات تم تصميمها مسبقا للحصول على الدعم من مجموعات مختلفة.

فرضية المصوت الوسطي Median Voter Theorem

فرضية وضعها دنكان بلاك وتنص على أنه في قضايا التمويل البسيطة تقوم الأحزاب السياسية بضبط مقترحاتها السياسية حول وسط طيف الآراء، وهو موقع يفترض بأنه يحوي معظم الأصوات، فلا يكون حينها أمام المصوت إلا مجال ضيق من الخيارات الحقيقية؛ لكن الأبحاث الأخيرة طرحت علامات استفهام قوية حول مدى قوة تأثير هذه الفرضية.

تحالف الحد الأدنى للفوز Minimum Winning Coalition

فكرة طرحها ويليام رايكر، ومفادها: بما أن التحالفات الكبيرة يصعب الحفاظ على تماسكها. و منه فإن المجموعات المصلحية ستسعى إلى تشكيل تحالف يبلغ من الحجم ما يكفي لتحقيق أهدافها المشتركة.

معضلة السجين Prisoners' Dilemma

حالة نظرية من حالات نظرية الألعاب يواجه فيها سجينان عقوبة مخففة إذا اعترف أحدهما وورط زميله، وعقوبة مشددة إذا اعترف الآخر وورط الأول فيها؛ فعلى الرغم من أن كلا منهما يستطيع الإفلات من العقوبة إذا التزما الصمت سوية، فإن النتيجة الأكثر ترجيحا تتمثل في أن كليهما سيعترفان ويورطان بعضهما بعضا.

السلع العمومية Public Good

سلع على شاكلة الحدائق الوطنية والدفاع، والتي يمكن للعديد من الأفراد أن يتمتعوا بها فورا، ومن الصعب استبعاد الأفراد منها، وقد تتعرض هذه السلع إلى انخفاض التزويد بها بسبب مشكلة الانتفاع المجاني.

الجهل العقلاني Rational Ignorance

يشير أنتوني داونز إلى أنه بما أن الصوت الواحد يكاد يعجز عن تغيير نتيجة الانتخابات، وحتى إن استطاع ذلك فلا يمكن التيقن من ماهية التأثيرات التي ستصدر عن السياسة المتبناة، فليس الأمر جديرا ببذل وقت المصوت وجهده ليصبح على اطلاع جيد بالأحزاب والسياسات المقترحة.

الحد الأقصى العقلاني Rational Maximising

من الافتراضات المحورية في علم الاقتصاد، وهو ينص على أن الأفراد يحاولون الوصول إلى الحد الأقصى من رضاهم الشخصي والعمل بما يخدم هذه الغاية؛ وهذا لا يعني بأن الناس يعملون بدافع الطمع أو الأنانية، فشيء من الرضى الشخصي قد ينبع من تحسين حياة الآخرين كالأصدقاء أو الأسرة أو العموم ككل.

التربح Rent Seeking

فكرة طرحها غوردون تولوك، وتنص على أن القرارات السياسية المفضلة يمكنها أن تحقق مردودا ضخما لمجموعات بعينها مما يجعل من المجدي للمجموعات المصلحية أن تنفق عليها قدرا كبيرا من الوقت والمال والجهد في الضغط من أجل تحقيقهها.

مدرسة روتشستر Rochester School

فرع من فروع مقاربة الخيار العام أنشأه ويليام رايكر، حيث أدخل تقنيات التحليل الإحصائي ونظرية الألعاب وعلم الاقتصاد التجريبي إلى دراسة الممارسة السياسية لاتخاذ القرار.

التصويت الاستراتيجي Strategic Voting

ظاهرة يقوم فيها المصوتون بالتصويت لمرشح أو لخيار لا يعكس تفضيلاتهم الحقيقية من أجل الحيلولة دون الحصول على نتيجة أقل إرضاءا.

النقل الزمني Time Shifting

التصويت لصالح منافع يمكن التمتع بها في الوقت الراهن، كالرواتب التقاعدية الحكومية أو الطرق الجديدة الممولة بالاقتراض، على أن يتم الدفع مقابلها من جيوب دافعي الضرائب في المستقبل.

مدرسة فيرجينيا Virginia School

فرع من فروع الخيار العام أنشأه جيمس بيوكانن وغوردون تولوك، وهو يستخدم النظرية السياسية لتحليل المؤسسات السياسية المعمول بها و اقتراح بتوصيات على ضوئها. ومن الموضوعات البارزة في هذه المدرسة: أهمية الترتيبات المؤسساتية للحيلولة دون تعرض الأقليات للاستغلال.

محفز التصويت Vote Motive

يشابه "محفز الربح" في السوق التجاري، وهو مصطلح جاء في عنوان بحث كتبه غوردون تولوك لصالح معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) في العام 1976، ويمثل القوة الدافعة في السوق السياسي.

التطور الزمني لمقاربة الخيار العام

1781

النبيل الفرنسي الكونت شارل دو بوردا يطرح تساؤلات حول كفاءة قاعدة الأكثرية البسيطة ويقترح منظومة يمكن من خلالها ترتيب المرشحين أو الخيارات.

1785

الماركيز دو كوندورسيه ينتقد اقتراح بوردا باعتباره معرضا للاستغلال من قبل المجموعات المصلحية؛ ويشرح "المفارقة" التي تتيح لتصويت الأكثرية أن يؤدي إلى نتائج غير متجانسة. وفي "فرضية المحلفين" التي طرحها يقوم أيضا بشرح (حكمة الحشود).

1876

الرياضي تشارلز دوجسون (شهرته تتعدى شهرة لويس كارول) يكتشف الأفكار الفرنسية السابقة ويقترح منظومة تصويت معقدة تنهي معضلة كوندورسيه وتفرز رابحين و خيارين مفضلين ومتماسكين.

1896

مقالة كنوت فيكسيل المعنونة "مبدأ جديد لضرائب عادلة" تبرر الفعل الجماعي لكنها تفترض بأن التصويت الإجماعي وحده يمكنه ضمان التوزيع العادل للضرائب ومنع الأقليات من التعرض للاستغلال.

1948

دنكان بلاك يعيد اكتشاف أفكار بوردا وكوندورسيه ويتيحها أمام شريحة أوسع من القراء، كما يُدخل عليها بعض التحسينات. وهو يسلط الضوء على "فرضية المصوت الوسطي" التي تعني بأن الأحزاب السياسية تمتلك فرصة أكبر بالفوز في الانتخابات عبر التوجه إلى المصوتين

الوسطيين. وقد اعتبر بلاك في ما بعد بمثابة الأب المؤسس للاقتصاديات الحديثة في مقاربة الخيار العام.

1950

كينيث آرو يُبين بأنه ليس هناك عملية تصويت عملية ومستحبة يمكنها التغلب على معضلة كوندورسيه.

1957

أنتوني داونز يطبق الأفكار الاقتصادية على التصويت ويؤكد رؤية بلاك القائلة بأن الأحزاب تلتقي في الوسط، ويسلط الضوء على قوة تحالفات المجموعات المصلحية ومكاسبها المحتملة، ويبين السبب الذي يدفع المصوتين إلى الاستمرار في "الجهل العقلاني" إزاء القضايا السياسية.

1962

في كتابهما (حسابات الموافقة)، قام جيمس بيوكانن وغوردون تولوك بتطبيق فكرة المصلحة الذاتية في ميدان علم السياسة، وأظهرا كيف أن صعوبة التوصل إلى اتفاق إجماعي تؤدي إلى استخدام منظومات أخرى من أمثال قاعدة الأكثرية. وكيف أن هذه المنظومات تتيح للأكثرية استغلال الأقلية؛ وللحيلولة دون ذلك، فإنهما يؤيدان وضع قواعد دستورية يتم التوافق عليها بالإجماع لتحكم كل ترتيبات التصويت الأخرى. كما استكشف الكاتبان جوانب "التخادم"، والذي تقوم فيه المجموعات المصلحية بالتصويت لمقترحات بعضها البعض، مما يؤدي إلى الترهل الحكومي.

1962

ويليام رايكر يشرح أهمية التحالفات في الانتخابات، والسبب في أن البعض يحقق نجاحا أفضل من نجاح غيره؛ وهو مثال مبكر على تطبيق "نظرية الألعاب" في تحليل العمليات السياسية.

1965

يطبق منصور أولسون نظرية الخيار العقلاني الاقتصادي في المجال السياسي، ويبين كيف يمكن للمجموعات المصلحية الصغيرة نسبيا أن تمارس تأثيرا مهما على الانتخابات من أجل منفعتها الخاصة، بينما يصعب على المجموعات الأكبر فعل ذلك.

1966

يؤسس تولوك المجلة التي أصبحت تعرف في ما بعد باسم الخيار العام.

1967

يحاجج تولوك بأن القيمة المحتملة الهائلة للاحتكاريات المشتقة سياسيا تجعل المجموعات المصلحية تشن حملات ضارية للحصول عليها، وهو سلوك أطلق عليه مصطلح "التربح" من قبل آن كروغر.

1971

ويليام نيسكانن يحاجج بأن البيروقراطية تحاول الوصول بميزانياتها إلى أكبر حجم ممكن، ويستكشف عواقب ذلك في ما يخص عملية صناعة القرار وحجم الحكومة.

1971، 1973

من خلال استكشاف الفكرة القائلة بأن الناس يصوتون بشكل غير نزيه من أجل منافع عمومية يتوجب على الآخرين الدفع مقابلها، بيّن إدوارد كلارك (1971) وثيودور غروفز (1973) كيف أن المصوتين قد يتم حثهم على الكشف عن تفضيلاتهم الحقيقية من خلال جعلهم يتحملون التكاليف التي تفرضها خياراتهم على الأقلية. ثم تلت ذلك منظومات أخرى "لكشف الطلب".

1979

فيرنون سميث يجري التجارب على منظومات التصويت والواقع العملي لقاعدة الإجماع. وقد حصل في العام 2002 على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لأبحاثه في مجال الاقتصاد التجريبي.

ثمانينيات القرن الماضي

تقترح أبحاث اقتصادية متنوعة بأن منظومة الحزبين أفضل من غيرها في عكس التفضيلات العمومية وذلك بالمقارنة مع ما قد يفترضه البعض، فهي تعمل وكأنها "اليد الخفية" عندما تفعل فعلها في عالم السياسة.

1986

جيمس بيوكانن يفوز بجائزة نوبل عن أبحاثه في الأسس الدستورية لعملية صناعة القرار في المجالين الاقتصادي والسياسي.

1987

في غضون بحثهم عن نوع الدستور الذي يمكنه تحقيق اتفاق عام، وجد نورمان فروهليك وجو أوبنهايمر وتشيريل إيفي بأن الطلبة يصوتون لمن يشكل الحد الأدنى الاجتماعي لكنه يتيح الوصول إلى الحد الأقصى من متوسط الدخل، وهذا يناقض تخمين جون رولز بأن الناس سيفضلون حدا أدنى ذا سقف أعلى.

1990

بيتر فان روزندال يستكشف كيف يمكن لحزب وسطي أن يشكل حكومة أقلية بالاعتماد على توجه الآخرين يمينا أو يسارا.

العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

المزيد من الاستكشاف والنمذجة الرياضية في مجال الخيارات السياسية، وتوسع أفكار مقاربة الخيار العام لتصل إلى العديد من الدول.

2002

فيرنون سميث يفوز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عن عمله التجريبي، بما في ذلك تجاربه في مجال الخيارات الجماعية.

2007

برايان كابلان ينشر كتابه (خرافة المصوت العقلاني) التي يرى فيها بأن المصوتين يبدون انحيازات غير عقلانية (مخططات البطالة المقنّعة، وكراهية الأجانب، والتشاؤم، ومعاداة السوق) والتي تؤدي إلى إخفاقات حاسمة في العملية الديموقراطية.

2009

تفوز إيلينور أوستروم بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عن عملها الذي تضمن دراسة كيفية اتخاذ المجموعات للقرارات الجماعية في ما يخص الموارد النادرة.

مراجع للاستزادة[6]

مقدمات

الخيار العام من منظور تاريخ الفكر: تشارلز راولي (2004).

الجزء الأول من (موسوعة الخيار العام). وهو يقدم تاريخا موجزا ممتازا لمقاربة الخيار العام ولمحة عن موقعها في عالم اليوم.

قراءات في الخيار العام والاقتصاد السياسي الدستوري: تشارلز راولي (2008).

توضيح مبسط نسبيا للعلاقة ما بين النظرية الدستورية ومجموعة من القضايا السياسية. ويحتوي هذا الكتاب على مقالة لراولي بعنوان (الخيار العام والاقتصاد السياسي الدستوري) وهي تقدم عرضا عاما مبسطا، ويحتوي أيضا على مقالة لدينيس ميلر بعنوان (الخيار العام.. مقدمة) وهي تقدم تأريخا بارعا سلسا للأجيال المختلفة في مقاربة الخيار العام.

محفز التصويت: غوردون تولوك (1976، 2006).

كتاب موجز ممتاز سلس ترجم إلى لغات عديدة، وهو يبين علاقة مفاهيم مقاربة الخيار العام بقضايا التصويت والسياسة والبيروقراطية والتخادم.

الإخفاق الحكومي.. مدخل إلى مقاربة الخيار العام: غوردون تولوك، آرثر سيلدون، غوردون برادي (2002).

في الحقيقة، ليس هذا الكتاب مدخلا إلى مقاربة الخيار العام، فهو يتناول القليل من القضايا من أمثال: التربح والتخادم، ويستعرض قضايا سياسية معاصرة في الولايات المتحدة وبريطانيا على أساس هذا المنظور.

---

[6] يمكن الانتقال إلى المسرد البيبليوغرافي في نهاية الكتاب للاطلاع على تفاصيل بيبليوغرافية (باللغة الإنكليزية) للمراجع المذكورة، وذلك ضمن فقرة (مراجع للاستزادة Further Reading).[المترجم]

نظرات عامة

الخيار العام.. مقدمة: إيان ماكلين (1987).

كتاب موجز يستعرض مفاهيم مقاربة الخيار العام من أمثال: المصوت كمستهلك، ومفارقات التصويت، وجهود الضغط، والتحالفات، والبيروقراطية.

الخيار العام 3: دينيس ميلر (2003).

دراسة شاملة لهذا المجال، لكنه يتصف بكثرة التفاصيل، فهو موجه بالأصل للأكاديميين وطلبة الجامعات والخبراء.

انتقادات

لماذا تنجح الحكومة ولماذا تفشل: آميهاي غليزر، لورنس روثنبيرغ (2005).

يستخدم أدوات مقاربة الخيار العام لتقديم نظرة أكثر إيجابية على الحكومة، لكنه لا يغفل وجود الإخفاق الحكومي.

الخيار العقلاني: أندرو هندمور (2006).

كتاب صغير ممتاز ينتقد مقاربة الخيار العام من منظور علم السياسة.

نصوص كلاسيكية

الخيار الاجتماعي والقيم الفردية: كينيث آرو (1951، 1963).

يستكشف كيفية صياغة التفضيلات الفردية للخيارات الاجتماعية، ويشرح "استحالة" إيجاد ترتيب ديموقراطي يخدم هذه الغاية على النحو الأمثل.

نظرية اللجان والانتخابات: دنكان بلاك (1958).

يسلط الضوء على علم السياسة، ويقتفي تاريخه وصولا إلى كوندورسيه وبوردا، ويبين كيف أن قواعد التصويت المختلفة تؤثر بشكل كبير على الخيارات المتخذة.

حسابات الموافقة: جيمس بيوكانن، غوردون تولوك (1962).

نص صعب يطبق المقاربة الفردانية على صياغة الدستور، ويسلط الضوء على تأثير التخادم والمجموعات ذات المصالح الخاصة على الخيارات العمومية. ويمكن الاستفادة في هذا المجال أيضا من كتاب بيوكانن (حدود الحرية؛ [1975]) والذي يبين فيه نظريته حول الأساس التعاقدي والحدود المشروعة للدولة.

خرافة المصوت العقلاني: برايان كابلان (2007).

نص كلاسيكي حديث يحاجج بأن معظم المصوتين معرضون للتحيزات المنظوماتية، ويعبر عن ذلك بالعنوان الثانوي لكتابه هذا (لماذا تختار الديمقراطيات سياسات سيئة).

نظرية اقتصادية للديموقراطية: أنتوني داونز (1957).

يسلط الضوء على الكيفية التي يمكن من خلالها تطبيق النظرية الاقتصادية للمصلحة الذاتية العقلانية على الممارسة السياسية لصناعة القرار واستخدامها لشرح كيفية اتخاذ الخيارات الجماعية.

البيروقراطية والحكومة التمثيلية: ويليام نيسكانن (1971).

البيروقراطية.. خادم أم سيد؟: ويليام نيسكانن (1973).

كتابان يوسعان أفكار المصلحة الذاتية لتشمل الإداريين العموميين، ويصوغان نقدا قويا للبيروقراطيا ومحفزاتها.

منطق الفعل الجماعي: منصور أولسون (1965).

يستكشف طبيعة المجموعات المصلحية، والمحفزات التي تحرك أعضاءها، وإمكانية الانتفاع المجاني في الفعل الجماعي، والفعالية الأكبر لمجموعات الضغط الأصغر. ويمكن الاستفادة في هذا المجال أيضا من كتاب آخر لأولسون وهو (نهوض الأمم وانحطاطها؛ [1984])، وفيه يطبق نظرياته على قضايا عملية في مجالي السياسة والاقتصاد.

نظرية التحالفات السياسية: ويليام رايكر (1962).

كان هذا الكتاب بمثابة مدخل لمجال جديد، وفيه يشرح الكاتب لماذا يسعى السياسيون بعقلانية إلى صياغة تحالفات الحد الأدنى للفوز، كما يستكشف طبيعة التحالفات.

References

1. The article was called 'The theory of economic regulation' and was published in the Bell Journal of Economics and Management Science, 2: 137–46.

Further Reading

Introductions

Rowley, Charles K. (2004), 'Public Choice from the perspective of the history of thought', in The Encyclopaedia of Public Choice, vol. 1.

Rowley, Charles K. and Friedrich Schneider (2008), Readings in Public Choice and Constitutional Political Economy.

Tullock, Gordon (1976, 2006), The Vote Motive.

Tullock, Gordon, Arthur Seldon and Gordon Brady (2002), Government Failure: A Primer in Public Choice.

Overviews

Maclean, Iain (1987), Public Choice: An Introduction.

Mueller, Dennis C. (2003), Public Choice III.

Critiques

Glazer, Amihai and Lawrence Rothenberg (2005), Why Government Succeeds and Why It Fails.

Hindmoor, Andrew (2006), Rational Choice.

Classic texts

Arrow, Kenneth (1951, 1963), Social Choice and Individual Values.

Black, Duncan (1958), The Theory of Committees and Elections.

Buchanan, James M. and Gordon Tullock (1962), The Calculus of Consent.

Buchanan, James M. (1975), The Limits of Liberty.

Caplan, Bryan (2007), The Myth of the Rational Voter.

Downs, Anthony (1957), An Economic Theory of Democracy.

Niskanen, William A. (1971), Bureaucracy and Representative Government.

Niskanen, William A. (1973), Bureaucracy: Servant or Master? IEA Hobart Paperback.

Olson, Mancur (1965), The Logic of Collective Action.

Olson, Mancur (1984), The Rise and Decline of Nations

Riker, William H. (1962), The Theory of Political Coalitions.